

أخبار عالمية

258 ألف سعودي جديد بسوق العمل



شهدت سوق العمل السعودية انضمام أكثر من 258 ألف مستفيد سعودي جديد إلى منصة «قوى» خلال الربع الثاني، بالتزامن مع توثيق أكثر من 419 ألف عقد عمل للمواطنين. وكشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أن المنصة سجلت أكثر من 3 ملايين خدمة خلال الفترة، في إطار تطوير الخدمات الرقمية وتعزيز كفاءة سوق العمل. كما أصدرت أكثر من 163 ألف شهادة تعريف بالراتب، إلى جانب أكثر من 63 ألف شهادة خبرة للسعوديين. وتسهم هذه الخدمات في حفظ الحقوق التعاقدية، وتعزيز الشفافية بين العامل وصاحب العمل، وتوثيق الخبرات والبيانات الوظيفية.

وول ستريت تتربح اختبار عمالقة التجزئة



اقتربت الأسهم الأميركية من مستوياتها القياسية الاثنين، وسط ترقب نتائج كبرى شركات التجزئة لقياس قدرة المستهلكين على مواجهة التضخم وتباطؤ سوق العمل. وتراجع «ستاندر أند بورز 500» 0.1 %، فيما هبط «داو جونز» 0.3 %، واستقر «ناسداك» دون تغير يذكر. ودعمت أرباح الشركات القوية صعود وول ستريت، إذ تتجه شركات «ستاندر أند بورز 500» لتحقيق نمو بنحو 50 % في ربحية السهم خلال الربع الثاني. وتترقب الأسواق نتائج «هوم ديبوت» و«تارغت» و«وول مارت»، وسط ضغوط تواجه المستهلكين بفعل ارتفاع الأسعار وضعف سوق

عملات الأسواق الناشئة تحلق لمستوى قياسي



ارتفعت عملات الأسواق الناشئة إلى مستوى قياسي جديد، بدعم تراجع التوقعات بشأن اتجاه الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لرفع أسعار الفائدة، ما عزز شهية المستثمرين للمخاطرة. وصعد مؤشر «إم إس سي أي» لعملات الأسواق الناشئة 0.3 %، مستفيداً من مكاسب الرينجيت الماليزي والدولار التايواني والفورنت الجري. وامتدت المكاسب إلى الأسهم، إذ ارتفع مؤشر «إم إس سي أي» لأسهم الأسواق الناشئة بنحو 0.7%. وماصلاً صعوده للجلسة الرابعة على التوالي. ومع إغلاق السوق الكورية الجنوبية الاثنين، قادت أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى في هونغ كونغ وتايوان موجة الارتفاع.

عوائد نقدية تتصدر مشهد بورصة الكويت

توزيعات بمليار دولار

1 306.74 مليون دينار توزيعات مرحلية لـ 10 شركات

2 49 مليار دينار إيرادات تشغيلية خلال 6 أشهر

كتب مساعد صالح



كشفت نتائج النصف الأول من 2026 عن حضور قوي للتوزيعات المحلية في بورصة الكويت، بعدما قررت 10 شركات مدرجة توزيع أرباح مرحلية بقيمة إجمالية بلغت نحو 306.74 مليون دينار، بما يعادل 994.71 مليون دولار، في واحدة من أبرز صور العائد المباشر للمساهمين عقب انتهاء موسم الإفصاحات المالية. وتوزعت القيمة بين نحو 306 ملايين دينار توزيعات نقدية لـ 9 شركات، إلى جانب أسهم منحة بقيمة 743.93 ألف دينار أقرتها «المزايا القابضة» بنسبة 2 % . كما تضمنت الخريطة توصية «العملية للطاقة» «ألف طاقة» بتوزيع أرباح نقدية رفعت إلى الجمعية العامة العادية. وتأتي هذه التوزيعات مدعومة بأداء مالي قوي للشركات العشر، التي حققت صافي أرباح بلغ 682.30 مليون دينار خلال الأشهر الستة الأولى من العام، بنمو سنوي نسبته 19.78 %، لتستحوذ وحدها على نحو 50.15 % من إجمالي أرباح 131 شركة مدرجة خلال الفترة.

وتكشف هذه النسبة عن التركيز اللافت للربحية في عدد محدود من الشركات، إذ إن 10 شركات فقط حصدت أكثر من نصف الأرباح التي حققتها الشركات الـ 131 خلال النصف الأول، في وقت ارتفع فيه صافي أرباح السوق ككل بنسبة 7.94 % إلى نحو 1.36 مليار دينار، مقابل 1.26 مليار دينار في النصف الأول من 2025.

ولم يتوقف التحسن عند الأرباح، إذ ارتفع إجمالي أصول الشركات العشر إلى 54.88 مليار دينار بنهاية يونيو، بنمو سنوي بلغ 9.45 %، فيما صعدت إيراداتها التشغيلية إلى نحو 2.49 مليار دينار، بزيادة سنوية بلغت 5.77 %.

وتعكس هذه المؤشرات اتساع قاعدة النشاط المالي للشركات صاحبة التوزيعات، مع تزامن نمو الأرباح والأصول والإيرادات مع قرارات إعادة جزء من العوائد إلى المساهمين. وتبرز ضمن خريطة التوزيعات شركة طيران الجزيرة،

التي قرر مجلس إدارتها توزيع أرباح نقدية مرحلية بنسبة 83 % من رأس المال، بواقع 83 فلساً للسهم، وإجمالي يبلغ نحو 18.20 مليون دينار. كما قررت شركة إعادة التأمين الكويتية توزيع أرباح نقدية بنسبة 5 % من القيمة الاسمية للسهم عن الربع الأول من 2026، بإجمالي نحو 1.70 مليون دينار، بينما تضمنت الخريطة توزيع «المزايا القابضة» أسهم منحة بنسبة 2 %.

وتضع هذه الأرقام التوزيعات المحلية في قلب مشهد نتائج النصف الأول، بعدما تحولت المحققة إلى عوائد مباشرة للمساهمين، بالتزامن مع استمرار نمو المؤشرات المالية للشركات الموزعة. طالع ص 4 - 5

3 682.3 مليون دينار أرباح الشركات العشر في 6 أشهر

3 54.88 مليار دينار أصول الشركات الموزعة

«هرمز» شبه متوقف... تراجع حاد في عبور السفن بالمضيق بعد هجمات الناقلات

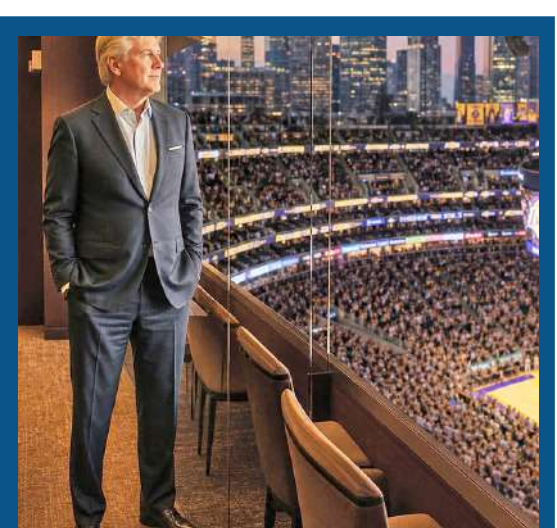
تباطأت حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، خلال عطلة نهاية الأسبوع، وفق بيانات صدرت أمس الاثنين، عقب هجمات استهدفت ناقلات، في وقت تعثرت فيه المحادثات الأميركية الإيرانية الرامية إلى تسوية الصراع في الشرق الأوسط. وأظهرت بيانات تتبّع السفن من شركة «كبلر» عبور 5 سفن للسك الأساسية المضيق، يوم السبت الماضي بينما لم تُسجل أي سفينة، يوم الأحد، مقارنة مع 31 سفينة، خلال عطلة نهاية الأسبوع السابقة. وكان من بين السفن التي دخلت المضيق، يوم السبت، ناقلة نفط عملاقة جداً فارغة، أوقفت نظام التعريف الكلي الخاص بها، إلى جانب ناقلة غاز عملاقة جداً ترفع العلم الهندي واستخدمت المسار الإيراني، وفق بيانات «كبلر». كما أظهرت البيانات خروج ناقلة

عقارات الكويت.. هدوء نسبي وزخم للحلول السكنية

شهد القطاع العقاري في دولة الكويت خلال الفترة الأخيرة حالة من الترقب والاستقرار النسبي، وسط متغيرات اقتصادية وتنظيمية رسمت ملامح حركة السيولة والقيم التداولية في مختلف القطاعات، بدءاً من السكني والتجاري وصولاً إلى الاستثماري والتجاري. تظهر البيانات المالية والتقارير العقارية الصادرة عن الأجهزة الرسمية والبنوك المحلية حالة من التباين في أداء السوق. فقد بلغت السيولة العقارية الإجمالية مستويات متوازنة، حيث حصد القطاع تداولات قاربت لملياري دينار كويتي خلال الأشهر الأخيرة، مسجلة نمواً طفيفاً في بعض الأرباع وتراجعاً في

أثرياء الذكاء الاصطناعي يشعلون أسواق الرفاهية العالمية

أطلقت الطفرة المتسارعة لشركات الذكاء الاصطناعي موجة جديدة من أصحاب الملايين والمليارديرات، انعكست سريعاً على أسواق السلع والخدمات الفاخرة، من العقارات إلى الطائرات الخاصة واليخوت والسيارات الحصرية. وأظهرت بيانات بنك UBS ارتفاع عدد المليارديرات عالمياً 13 % على أساس سنوي، ليصل إلى 3302 ملياردير خلال اثني عشر شهراً المنتهية في أبريل، بينهم أكثر من ألف في الولايات المتحدة. وظهرت آثار الثروات الجديدة بوضوح في سان فرانسيسكو، مركز طفرة الذكاء الاصطناعي، حيث بلغ متوسط سعر المنزل المنفصل 2.1 مليون دولار في يونيو، بزيادة تقارب 25 % على أساس سنوي، وفق «Compass». وامتدت موجة الإنفاق إلى سوق الطيران الخاص، إذ سجلت شركة «Flexjet» زيادة في العملاء الذين صنعوا ثروتهم من الذكاء الاصطناعي والطروحات التقنية، ما خفض متوسط أعمار عملياتها بنحو عشر سنوات. ويتميز الأثرياء الجدد، وبعضهم في منتصف العشرينات، بأنماط إنفاق مختلفة عن أصحاب الثروات التقليدية، إذ يفضلون حجز الطائرات عبر التطبيقات أو «واتساب»، بدلاً من شركات الطيران الخاص واليخوت والسيارات الفاخرة. ولتلبية متطلبات جيل جديد يمتلك ثروات ضخمة في أعمار أصغر، ويبحث عن خدمات شديدة التخصيص بعيداً عن أنماط الرفاهية التقليدية.



إمبراطورية والتر تهز ثقة الائتمان الخاص

طالع ص 13

أخبار الشركات

«المشتركة»: موافقة على أمر تغيير ب 1.52 مليون دينار

«أسيكو» تُشكّل مجلس إدارتها برئاسة عماد العيسى

أعلنت شركة أسيكو للصناعات، في إفصاح لبورصة الكويت، عن تشكيل مجلس إدارتها برئاسة عماد عبدالله العيسى، وبندر سليمان الجارالله نائباً للرئيس. وتضمن التشكيل في عضويته كلا من: بدر محمد القطان، وخالد سعيد اسبيته، وفواز سالم المصنف، ووليد خالد مندني، ولولو جحيل محمد جحيل، وعبدالعزیز عبدالرزاق المعجل.

وجاء هذا التشكيل عقب موافقة الجمعية العامة العادية الأسبوع الماضي على استقالة عضوين، وانتخاب لولو جحيل وعبدالعزیز المعجل كعضوين مكملين للفترة المتبقية من دورة المجلس الحالية. ووفق أحدث بيانات مالية معلنة، حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت 6.28 مليون دينار في النصف الأول من عام 2026، بتراجع نسبته 21.05% مقارنة بـ 7.95 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق.

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، توقعها تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية خلال فترة الأمر التغييري. ويرتبط هذا الأمر التغييري بما أعلنت عنه الشركة في مارس 2024 بشأن توقيع عقد مناقصة مع وزارة الأشغال العامة بقيمة 15.24 مليون دينار لتحسين

أعلنت الشركة المجموعة المشتركة للمقاولات، وفقاً لما نُشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، الحصول على الموافقة على إصدار الأمر التغييري الثاني لعقد مناقصة تحسين البنية التحتية لمنطقة قرطبة – المرحلة (11) (مناقصة رقم هـ ص /194)، بإضافة مبلغ إجمالي قدره 1.52 مليون دينار.

موافقة لـ «برقان» على نشرة اكتتاب زيادة رأس المال

حصل بنك برقان على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على نشرة الاكتتاب الخاصة بالزيادة المقترحة في رأس المال المصدر والمذفوع عبر طرح 277.78 مليون سهم جديد (أسهم حقوق أولوية)، تشكل نحو 7% من رأس المال المصدر الحالي، بسعر اكتتاب يبلغ 0.180 دينار للسهم.

وأفاد البنك، في بيان لبورصة الكويت، بأن سعر الاكتتاب يتوزع بين 100 فلس كقيمة اسمية و80 فلساً كعلاوة إصدار. وفي حال الاكتتاب الكامل، ستؤدي العملية إلى زيادة رأس المال المصدر والمذفوع بقيمة 27.78 مليون دينار، وتحقيق علاوة إصدار بنحو 22.22 مليون دينار، بإجمالي متحصلات يصل إلى 50 مليون دينار. وأشارت بيانات البورصة إلى أن رأس مال البنك الحالي يبلغ 339.64 مليون دينار موزعاً على 3.99 مليار سهم مصدر (منها 3.92 مليار سهم قائم). وكان البنك قد أعلن الشهر الماضي موافقة الهيئة على زيادة حقوق المساهمين عبر أسهم حقوق الأولوية. يُذكر أن البنك حقق خلال النصف الأول من 2026 صافي ربح قدره 11.12 مليون دينار، بتراجع 47% مقارنة بـ 20.82 مليون دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

تجديد ترخيص أنشطة «الدولي إنفست»

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية إصدار القرار رقم (120) لسنة 2026 بشأن تجديد ترخيص أنشطة الأوراق المالية لشركة الدولي إنفست للاستثمار لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من 13 نوفمبر 2026.

ويشمل الترخيص المجدد ممارسة أنشطة: مدير محفظة استثمار، مستشار استثمار، أمين حفظ، مدير نظام استثمار جماعي، ووكيل اكتتاب. وطالبت الهيئة الجهات المختصة بتنفيذ القرار والعمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.

«الوطني» يصدر إشعاراً لاسترداد سندات بمليار دولار

أصدر بنك الكويت الوطني إشعار استرداد لحملة سندات غير مضمونة ذات أولوية بالسداد بقيمة مليار دولار، صادر عن شركة «ان بي كي أس بي سي ليمتد» (NBK SPC Limited)، وفقاً لشروط وأحكام نشرة الاكتتاب المؤرخة في 3 سبتمبر 2021. وأوضح البنك عبر بورصة الكويت أن تاريخ الاسترداد حُد في 15 سبتمبر 2026، حيث سيسترد المصدر السندات بالقيمة الاسمية بالإضافة إلى الفوائد المستحقة وغير المدفوعة حتى التاريخ المحدد دون احتساب يوم الاسترداد. وأكد البنك عدم وجود أي أثر مادي لهذا الإجراء على مركزه المالي. وتسجل بيانات البنك المالية للنصف الأول من عام 2026 تحقيق صافي ربح بقيمة 324.78 مليون دينار، بنمو نسبته 3% مقارنة بـ 315.26 مليون دينار في السعة أشهر الأولى من العام السابق.

أعلنت شركة راسيات القابضة قيام نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عثمان بودي بنقل ملكية 300 ألف سهم من أسهم الشركة إلى عبدالله عثمان أيمن بودي (أحد الأبناء)، وفق بيان لبورصة الكويت. وأوضحت الشركة أن تنفيذ الصفقة تم بتاريخ أمس، ليرتفع رصيد البائع بعدها إلى ألف سهم. وكانت الشركة قد أعلنت في 13 أغسطس 2026 عن قيام المسؤول بنقل الملكية المشار إليها.

نائب رئيس «راسيات» ينقل ملكية 300 ألف سهم

يبلغ رأس مال الشركة 15 مليون دينار موزعاً على 150 مليون سهم، وتستحوذ مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي على 9.76%، ومشاري أيمن بودي ومجموعته على 9%، وعبدالله هادي أيمن عبدالله بودي على 6.67%، ومشاري أيمن عبدالله بودي على 5.07%. وارتفعت أرباح «راسيات» في النصف الأول من عام 2026 إلى 2.2 مليون دينار بنمو قياسي بلغ 767.618% مقارنة بـ 287 ديناراً للفترة ذاتها من العام الماضي.

عمومية «دلقان العقارية» تنظر البيانات بعد رفض المجلس لتقرير مراقب الحسابات

ومراجعة البيانات المالية الحالية والسابقة لعام 2026 وما يليها، ورفع تقرير مكتوب للمجلس. مالياً، ارتفعت أرباح الربع الرابع لعام 2025 بنسبة 56.20% إلى 831.94 ألف دينار (مقابل 532.60 ألف دينار للربع الرابع 2024)، بينما تراجعت أرباح عام 2025 الكلية بنسبة 19.49% لتسجل 558.59 ألف دينار (مقابل 693.82 ألف دينار لعام 2024). كما انخفضت خسائر النصف الأول

أقر مجلس إدارة شركة دلقان العقارية البيانات المالية للشركة مع رفض ما ورد بتقرير مراقب الحسابات من امتناع عن إبداء الرأي، وعدم الموافقة على عدم إبداء لجنة التدقيق موافقتها على البيانات. وقرر المجلس عرض البيانات والتقرير بحالتهما على الجمعية العمومية، وتشكيل لجنة مستقلة من قانونيين ومحاسبين خارجيين لبحث قرارات هيئة أسواق المال الخاصة بوقف التداول، وأسباب امتناع المراقب عن إبداء الرأي،

«مواشي» تتسلم 5.4 مليون دينار دعماً حكومياً

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي تسلم دعم حكومي قدره 5.4 مليون دينار تقريباً للمحافظة على استمرارية الإمدادات وتلبية احتياجات السوق المحلي في ظل التحديات التشغيلية والظروف الإقليمية الاستثنائية. وأفادت الشركة في إفصاح للبورصة

بأنه سيتم تسجيل المبلغ ضمن إيرادات الربع الثالث لعام 2026. وسجلت الشركة خسائر قدرها 1.96 مليون دينار للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو الماضي، بارتفاع 16.46% مقارنة بخسائر 1.68 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2025.

«الكابلات» ترفع حصتها في «أركان»

رفعت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية ملكيتها في شركة أركان الكويت العقارية إلى 6.642% ليصل إجمالي أسهمها إلى 20.69 مليون سهم، مقارنة بـ 6.131% (19.09 مليون سهم) قبل التغيير. يبلغ رأس مال «أركان» 31.14 مليون دينار موزعاً على 311.41 مليون سهم؛ وتتصدر

شركة الخير العالية كبار الملاك بـ 30.54%، تليها الشركة الأولى للاستثمار ومجموعتها بـ 22.83%، ثم «الكابلات» بـ 6.64%، وبنك برقان بـ 5.24%. وحققت «الكابلات» أرباحاً قدرها 11.74 مليون دينار للنصف الأول من 2026، بينما بلغت أرباح «أركان» 47.84 ألف دينار للنصف الأول المنتهي في 30 أبريل 2026.



89.8 مليون دينار سيولة الجلسة وسط تداولات كثيفة

بورصة الكويت بين ضغوط الإقليم وفرص التعافي

2 السوق الأول يتراجع 0.87 %
والعام يفقد 0.90 % عند الإغلاق

1 12 قطاعا تضغط على المؤشرات
وتعيد المخاوف إلى واجهة التداول



وارتفاع حساسية المؤشرات تجاه الأخبار الخارجية.

التوقعات المستقبلية

تبدو الصورة المستقبلية لبورصة الكويت مرتبطة بمسارين متوازيين. المسار الأول خارجي، ويتمثل في التطورات الجيوسياسية وحركة الأسواق الخليجية وتطورات الملاحة والطاقة. والمسار الثاني داخلي، يرتبط بأداء الاقتصاد المحلي ونتائج الشركات واتجاه السيولة.

وفي السيناريو الإيجابي، فإن انحصار المخاطر الإقليمية وعودة الثقة يمكن أن يدفع السوق إلى استعادة توازنه تدريجياً، خصوصاً مع وجود قاعدة من الأرباح والنتائج المالية الداعمة. وقد تتحول التراجعات الحالية في هذه الحالة إلى فرصة لإعادة بناء المراكز الاستثمارية عند مستويات سعرية أكثر جاذبية.

أما السيناريو الحذر، فيفترض استمرار حالة عدم اليقين، وهو ما قد يؤدي إلى بقاء المؤشرات تحت ضغط التذبذب، مع تفضيل المستثمرين للأسهم الأكثر سيولة والأقوى مالياً.

وبين السيناريوهين، يبقى السيناريو الأقرب هو استمرار التداولات المتذبذبة على المدى القصير إلى أن تتضح الصورة الإقليمية بصورة أكبر. ومع ذلك، فإن استمرار النشاط التشغيلي للشركات وتماسك السيولة يمكن أن يحدا من عمق أي موجة هبوط جديدة.

ينعكس سريعاً على شهية المخاطرة.

النتائج المالية

في الجانب الآخر، توفر الأرباح المحققة خلال النصف الأول من العام عاملاً داعماً للأسهم، خصوصاً إذا استمرت الشركات في تحقيق نمو تشغيلي وتحسين هوامش الربحية. فالأسواق لا تتحرك فقط وفق الأخبار السياسية؛ بل تعود في نهاية المطاف إلى تقييم الشركات وفق الأرباح والتدفقات النقدية والتوزيعات والتوقعات المستقبلية.

ومن هنا، فإن استمرار النتائج الجيدة قد يساعد على الحد من تأثير التراجعات المؤقتة، ويخلق فرصاً أمام المستثمرين الذين ينظرون إلى الأفق المتوسط والطويل.

المرحلة المقبلة

تحتاج بورصة الكويت خلال المرحلة المقبلة إلى تجاوز ثلاثة اختبارات رئيسية: أولها قدرة السوق على استيعاب التوترات الإقليمية، وثانيها المحافظة على مستويات سيولة مناسبة، وثالثها استمرار تحسن الأساسيات المالية للشركات. وإذا تراجعت حدة المخاطر الخارجية، فقد نشهد عودة تدريجية للمستثمرين إلى الأسهم القيادية، خصوصاً تلك التي تتمتع بأرباح مستقرة وتوزيعات واضحة. أما استمرار الضغوط الجيوسياسية، فمن المرجح أن يبقي التداولات تحت مظلة الحذر، مع استمرار التذبذب

سعرية مرتفعة بعد موجات صعود سابقة، تصبح أي إشارة سلبية سبباً كافياً لتسريع عمليات البيع.

وقد شهدت جلسات سابقة من أغسلس ضغوطاً بيعية وجني أرباح انعكست على المؤشرات والقيمة الرأسمالية للسوق. وبالتالي، فإن جزءاً من خسائر أمس قد يكون مرتبطاً بإعادة ضبط المراكز الاستثمارية، وليس بالضرورة بتغير جذري في النظرة إلى الشركات المدرجة.

الأداء المستقبلي

ستكون السيولة أحد أهم المؤشرات التي ينبغي مراقبتها خلال الجلسات المقبلة. فالسوق يحتاج إلى تدفقات نقدية جديدة أو عودة واضحة للسيولة القائمة إلى الأسهم القيادية حتى يستطيع تجاوز موجة التراجع الحالية.

وتشير حركة التداول الأخيرة إلى أن السيولة لم تختف من السوق؛ فقد سجلت جلسات سابقة مستويات تداول تجاوزت عشرات الملايين من الدنانير، مع تحركات متباعدة بين المؤشرات. وفي جلسة 12 أغسطس، استعادت المؤشرات مساراً صاعداً بالتزامن مع سيولة بلغت 67.8 مليون دينار، ما يوضح سرعة تغير المزاج الاستثماري من جلسة إلى أخرى.

وهذا يعني أن السوق لا يزال سريع الاستجابة للأخبار والتطورات، وأن أي تحسن في البيئة الخارجية يمكن أن

بورصة الكويت إلى أن شركات السوق الأول تمثل وزناً كبيراً من القيمة السوقية للسوق، ما يجعل أداءها محورياً في تحديد المزاج العام للتداول. أما انخفاض المؤشر الرئيسي بنسبة 1.05 %، فيكشف عن تعرض الأسهم المتوسطة والصغيرة لضغوط أكبر نسبياً خلال الجلسة. وقد يكون ذلك انعكاساً لارتفاع حساسية هذه الشريحة للتغير في شهية المخاطرة، إذ يميل المستثمرون في أوقات عدم اليقين إلى تخفيض مراكزهم في الأسهم الأكثر تعرضاً للتذبذب.

الواقع المحلي

في المقابل، لا تعني التراجعات الحالية بالضرورة تغيراً جوهرياً في الأساسيات المحلية. فالاقتصاد الكويتي يمتلك عوامل دعم مرتبطة بالنشاط الحكومي والإنفاق الرأسمالي وأداء القطاعات التشغيلية، إضافة إلى قوة القطاع المصرفي والشركات الكبرى.

وتشير البيانات المنشورة حديثاً إلى استمرار تحقيق شركات السوق أرباحاً تشغيلية، في حين سجلت شركة بورصة الكويت نفسها أرباحاً صافية بلغت 13.7 مليون دينار في النصف الأول، مع إيرادات تشغيلية بلغت 23.39 مليون دينار وربح تشغيلي بلغ 17.11 مليون دينار.

وهذه النتائج تعطي السوق قاعدة أساسية مختلفة عن مجرد حركة المؤشر اليومية، إذ إن المستثمر طويل الأجل ينظر في النهاية إلى قدرة الشركات على تحقيق الأرباح والتوزيعات والنمو، وليس إلى جلسة واحدة فقط.

فرصاً وسط التراجع

رغم اللون الأحمر الذي غطي غالبية القطاعات، فإن ارتفاع التكنولوجيا بنسبة 9.85 % يمثل نقطة لافتة في جلسة أمس. فهذا الأداء يؤكد أن السوق لم يكن يتحرك بصورة عشوائية بالكامل، وإنما كانت هناك عمليات انتقاء للأسهم والقطاعات التي يرى المستثمرون أن لديها فرصاً أفضل.

وفي المقابل، كان تراجع السلع الاستهلاكية بنسبة 2.14 % الأكبر بين القطاعات الخاسرة، وهو ما يعكس اختلاف تقييم المستثمرين للقطاعات المرحلة الحالية.

ويعني هذا التباين أن استراتيجية التعامل مع السوق قد تصبح أكثر انتقائية خلال الفترة المقبلة، بدلاً من الاعتماد على حركة المؤشر العام وحدها.

جني الأرباح

من العوامل التي يمكن أن تضخم أثر الأخبار الإقليمية عمليات جني الأرباح. فعندما تصل بعض الأسهم إلى مستويات

أبهرت بورصة الكويت تعاملات أمس الاثنين على تراجع جماعي، في جلسة عكست بوضوح حساسية السوق تجاه الضغوط البيعية وتقلبات المزاج الاستثماري، مع انخفاض 12 قطاعاً مقابل ارتفاع قطاع التكنولوجيا. وجاء التراجع على نطاق واسع شمل المؤشرات الرئيسية، بما يشير إلى أن الضغوط لم تكن محصورة في شريحة واحدة من الأسهم، وإنما امتدت إلى قطاعات ومكونات متعددة من السوق.

وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.87 %، فيما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0.90 %، بينما كان مؤشر السوق الرئيسي الأكثر تراجعاً بخسارة بلغت 1.05 %، وانخفض مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.69 % مقارنة بمستويات جلسة الأحد. ويعكس هذا الأداء اتساع نطاق التراجع، خصوصاً مع تعرض الأسهم القيادية ومكونات السوق الرئيسي لضغوط متفاوتة خلال الجلسة.

وفي المقابل، حافظت حركة التداول على مستوى نشاط ملحوظ، إذ بلغت قيمة التعاملات نحو 89.80 مليون دينار، من خلال تداول 330.71 مليون سهم وتنفيذ 23.27 ألف صفقة. وتكشف هذه الأرقام أن التراجع لم يحدث في سوق منخفض النشاط، بل جاء بالتزامن مع تداولات نشطة نسبياً، وهو ما يعطي أهمية أكبر لقراءة طبيعة السيولة واتجاهاتها، وما إذا كانت تعكس تخرجاً واسعاً أم عمليات إعادة تمركز بين الأسهم والقطاعات.

ويبرز قطاع السلع الاستهلاكية باعتباره صاحب أكبر خسارة بين القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 2.14 %، بينما سجل قطاع التكنولوجيا ارتفاعاً قوياً بلغ 9.85 %، في حركة تعكس التباين الكبير بين القطاعات وقدرة بعض الأسهم على جذب السيولة حتى في جلسة يغلب عليها اللون الأحمر.

التوترات الإقليمية

لا يمكن قراءة حركة البورصة بمعزل عن البيئة الإقليمية المحيطة. فالتطورات الجيوسياسية خلال الفترة الحالية تفرض على المستثمرين إعادة تقييم المخاطر بصورة مستمرة، خصوصاً مع ارتباط اقتصادات الخليج بتدفقات التجارة والطاقة وحركة رؤوس الأموال.

وتظهر حساسية الأسواق الخليجية تجاه هذه التطورات في حالة الحذر التي سادت عدداً من الأسواق، مع استمرار التقرب بشأن التطورات المرتبطة بمضيق هرمز ومسارات الملاحة والطاقة.

وبالنسبة للكويت، فإن أي تطور يمس حركة التجارة أو صادرات الطاقة أو تكاليف النقل والتأمين يمكن أن ينعكس بصورة غير مباشرة على توقعات المستثمرين، حتى إذا ظلت الأساسيات

أبهرت بورصة الكويت تعاملات أمس الاثنين على تراجع جماعي، في جلسة عكست بوضوح حساسية السوق تجاه الضغوط البيعية وتقلبات المزاج الاستثماري، مع انخفاض 12 قطاعاً مقابل ارتفاع قطاع التكنولوجيا. وجاء التراجع على نطاق واسع شمل المؤشرات الرئيسية، بما يشير إلى أن الضغوط لم تكن محصورة في شريحة واحدة من الأسهم، وإنما امتدت إلى قطاعات ومكونات متعددة من السوق.

وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.87 %، فيما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0.90 %، بينما كان مؤشر السوق الرئيسي الأكثر تراجعاً بخسارة بلغت 1.05 %، وانخفض مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.69 % مقارنة بمستويات جلسة الأحد. ويعكس هذا الأداء اتساع نطاق التراجع، خصوصاً مع تعرض الأسهم القيادية ومكونات السوق الرئيسي لضغوط متفاوتة خلال الجلسة.

وفي المقابل، حافظت حركة التداول على مستوى نشاط ملحوظ، إذ بلغت قيمة التعاملات نحو 89.80 مليون دينار، من خلال تداول 330.71 مليون سهم وتنفيذ 23.27 ألف صفقة. وتكشف هذه الأرقام أن التراجع لم يحدث في سوق منخفض النشاط، بل جاء بالتزامن مع تداولات نشطة نسبياً، وهو ما يعطي أهمية أكبر لقراءة طبيعة السيولة واتجاهاتها، وما إذا كانت تعكس تخرجاً واسعاً أم عمليات إعادة تمركز بين الأسهم والقطاعات.

ويبرز قطاع السلع الاستهلاكية باعتباره صاحب أكبر خسارة بين القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 2.14 %، بينما سجل قطاع التكنولوجيا ارتفاعاً قوياً بلغ 9.85 %، في حركة تعكس التباين الكبير بين القطاعات وقدرة بعض الأسهم على جذب السيولة حتى في جلسة يغلب عليها اللون الأحمر.

اتساع دائرة الحذر

أهم ما يميز جلسة أمس أن الخسائر لم تقتصر على مؤشر واحد أو مجموعة محدودة من الأسهم، بل شملت المؤشرات الرئيسية بالتزامن مع انخفاض 12 قطاعاً. وهذه الصورة عادة ما تعكس ارتفاع مستوى الحذر لدى المستثمرين، خصوصاً عندما تتزامن مع تطورات خارجية ترفع درجة عدم اليقين بشأن اتجاهات الأسواق. وبالنسبة للسوق الأول، فإن تراجعه بنسبة 0.87 % يمثل ضغطاً مهماً نظراً إلى الوزن النسبي للشركات القيادية داخله. وتضم مكونات السوق الأول شركات ذات سيولة وقيم سوقية مرتفعة، ولذلك فإن تحركاتها تؤثر بصورة مباشرة في اتجاه المؤشر العام. وتشير بيانات

هدوء الإقليم
قد يعيد شهية
المخاطرة

تظل قدرة بورصة الكويت على استعادة اتجاه صاعد مرتبطة بدرجة كبيرة بتراجع الضبابية الإقليمية، إلى جانب استمرار النتائج المالية الإيجابية للشركات. وفي حال تحسن الأجواء الجيوسياسية وعودة السيولة إلى الأسهم القيادية، فإن السوق قد يشهد ارتداداً تدريجياً بعد موجة التذبذب الحالية.

أما استمرار التوترات، فقد يعني بقاء المستثمرين في وضع دفاعي، مع التركيز على الأسهم ذات الأساسيات القوية والسيولة المرتفعة. لذلك ستكون حركة السيولة، وأداء المؤشرات القيادية، واستمرار الأرباح من أبرز المؤشرات التي تحدد اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة.

بورصة الكويت: توازن حذر بين ضغوط الإقليم وقوة الأساسيات

أداء السوق ومؤشرات السيولة

السوق العام	-0.90%
السوق الأول	-0.87%
السوق الرئيسي	-1.05%

تراجع جماعي
للمؤشرات الرئيسية

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.90%، بينما تصدر السوق الرئيسي الخسائر بتراجع قدره 1.05%.

سيولة كثيفة تتجاوز
89.8 مليون دينار

تعكس هذه القيمة نشاطاً ملحوظاً من خلال تداول 330.71 مليون سهم وتنفيذ 23.27 ألف صفقة.

التكنولوجيا
تقاوم الهبوط

حقق قطاع التكنولوجيا ارتفاعاً قوياً بنسبة 9.85% مقابل تراجع 12 قطاعاً آخر بقيادة السلع الاستهلاكية.

العوامل المحركة وأفاق المستقبل

التوترات الإقليمية
ترفع علاوة المخاطر

تعرض الظروف الجيوسياسية حالة من الحذر وتؤثر على شهية المستثمرين رغم استقرار النتائج المالية.

أرباح الشركات
كصمام أمان

تمنح الأرباح التشغيلية والنتائج المالية القوية (مثل أرباح شركة البورصة) دعماً أساسياً لاستقرار السوق.

شروط الارتداد
التدريجي

مرهون بالهدوء الإقليمي، استمرار تدفق السيولة، والمحافظة على مستويات الأرباح التشغيلية.

أهم أحداث السوق

- المؤشر العام تراجع 0.90 % إلى 8762.37 نقطة.
- السوق الأول انخفض 0.87 % خلال جلسة الاثنين.
- المؤشر الرئيسي هبط 1.05 % في نهاية التداولات.
- «الرئيسي 50» تراجع بنسبة 0.69%.
- قيمة التداول بلغت نحو 89.80 مليون دينار.
- الأسهم المتداولة بلغت 330.71 مليون سهم.
- الصفقات المنفذة وصلت إلى نحو 23.27 ألف صفقة.
- 12 قطاعاً سجلت تراجعاً خلال الجلسة.
- السلع الاستهلاكية تصدر القطاعات الخاسرة بانخفاض 2.14 %.
- التكنولوجيا خالفت الاتجاه العام مرتفعاً 9.85 %.
- التوترات الإقليمية ظلت عاملاً رئيسياً في حركة السوق.
- أرباح الشركات تمثل أحد أهم عوامل دعم التقييمات.

عوائد نقدية تتصدر المشهد في بورصة الكويت خلال النصف الأول

306 مليون دينار توزيعات نصفية لـ 10 شركات

1 682 مليون دينار أرباح الشركات
العشر خلال 6 أشهر

2 50 % حصة 10 شركات من
أرباح 131 شركة مدرجة



كتب مساعد صالح

استحوذت على نحو نصف الأرباح التي حققتها الشركات الـ131 خلال النصف الأول، وهو ما يبرز الوزن الكبير للشركات الموزعة ضمن هيكل الربحية الإجمالية للسوق. كما أن نمو الأرباح بنسبة تقترب من 20 % يوفر خلفية مالية مهمة لقرارات التوزيع المحلي، إذ جاءت التوزيعات في الوقت الذي أظهرت فيه نتائج الشركات العشر تحسناً واضحاً مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي.

وتكشف الأرقام في الوقت ذاته أن التوزيعات لم تكن منفصلة عن الأداء المالي، بل جاءت بالتزامن مع ارتفاع صافي أرباح الشركات العشر، وهو ما يضع النتائج النصفية في قلب قراءة توجهات مجالس الإدارات بشأن توزيع العوائد على المساهمين.

1.36 مليار دينار

وعلى مستوى السوق ككل، ارتفع صافي ربح 131 شركة مدرجة في بورصة الكويت خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 7.94 %، ليصل إلى نحو 1.36 مليار دينار، مقابل نحو 1.26 مليار دينار في الفترة المناظرة من العام الماضي.

وبذلك، يتجاوز نمو الأرباح الإجمالي للسوق حاجز 100 مليون دينار مقارنة بالفترة المقابلة، فيما تبرز الشركات العشر الموزعة باعتبارها صاحبة مساهمة كبيرة في تكوين الأرباح الإجمالية. وتظهر المقارنة بين الرقمين أن أرباح الشركات العشر، البالغة 682.30 مليون دينار، تمثل أكثر من نصف الأرباح الإجمالية للشركات الـ131 وفق النسبة البالغة 50.15 %.

ويعطي ذلك التوزيعات المحلية بعداً إضافياً، إذ لا يتعلق الأمر بمجرد قرارات منفردة بشأن صرف أرباح، وإنما بتحركات صادرة عن مجموعة شركات تمتلك وزناً مؤثراً في صافي ربح السوق.

ومع إعلان نتائج النصف الأول، بات أمام مساهمي الشركات الموزعة صورة أوضح عن نتائج أعمال الفترة، بالتزامن مع تحديد قيمة التوزيعات التي تقرر أو أوصت بها مجالس الإدارات.

تتجه أنظار مساهمي الشركات المدرجة في بورصة الكويت إلى خريطة التوزيعات المحلية التي أقرتها الشركات عن النصف الأول من عام 2026، مع انتهاء مهلة الإفصاح عن القوائم المالية للفترة، لتكشف البيانات عن حجم لافت من الأموال التي تعود إلى المستثمرين في صورة توزيعات نقدية وأسهم منحة.

وبحسب الإحصائية، قررت 10 شركات مدرجة في بورصة الكويت، والمتوافقة في سنتها المالية، توزيع أرباح مرحلية عن النصف الأول من العام الحالي بقيمة إجمالية تقدر بنحو 306.74 مليون دينار، بما يعادل 994.71 مليون دولار.

وتعكس هذه التوزيعات، التي تجمع بين النقدي وأسهم المنحة، قدرة الشركات التي اتخذت قرارات التوزيع على تخصيص جزء من نتائج أعمالها للمساهمين، بالتزامن مع إعلان نتائج النصف الأول من العام.

وتوزعت القيمة الإجمالية بين توزيعات نقدية بلغت نحو 306 ملايين دينار لـ9 شركات مدرجة، إلى جانب أسهم المنحة التي قرر مجلس إدارة شركة المزايا القابضة توزيعها بنسبة 2 % على المساهمين، بقيمة بلغت نحو 743.93 ألف دينار.

ويبرز ضمن التوزيعات النقدية توصية شركة العميلة للطاقة «ألف طاقة»، التي رُفعت إلى الجمعية العامة العادية، بما يجعل خريطة التوزيعات المحلية مرتبطة أيضاً باستكمال الإجراءات المؤسسية اللازمة لبعض الشركات.

الأرباح تقود قرارات التوزيع

وتكتسب خريطة التوزيعات أهمية أكبر عند مقارنتها بالنتائج المالية للشركات العشر، إذ سجلت تلك الشركات أرباحاً صافية بلغت نحو 682.30 مليون دينار خلال الأشهر الستة الأولى من 2026.

وبحسب البيانات، ارتفعت أرباح الشركات العشر بنسبة سنوية بلغت 19.78 %، لتشكل بذلك نحو 50.15 % من صافي أرباح 131 شركة مدرجة في بورصة الكويت والمتوافقة في سنتها المالية.

وتعني هذه النسبة أن 10 شركات فقط

حصاد الأرباح: توزيعات 10 شركات كبرى في بورصة الكويت (النصف الأول 2026)



الانصالات المتنقلة "زين"	بيت التمويل الكويتي "بيتك"
73.56 مليون د.ك	184.08 مليون د.ك
توزيع نقدي 17%	توزيع نقدي 10%
بداية التوزيع: 6 أكتوبر 2026	بداية التوزيع: 10 أغسطس 2026
للمساهمين المستحقين	تاريخ التوزيع: 18 أغسطس 2026

تروي للتعارة العامة	شمال الزور (طاقة ومياه)	أولاد علي الفانم للسيارات	البنك التجاري الكويتي
17% نقدي	5% نقدي	24.48% نقدي	12% نقدي
4.68 مليون د.ك	5.50 مليون د.ك	9.60 مليون د.ك	23.68 مليون د.ك
بداية التوزيع: 20 أغسطس 2026	بداية التوزيع: 20 أغسطس 2026	بداية التوزيع: 30 أغسطس 2026	بداية التوزيع: 26 أغسطس 2026
العملية للطاقة	راسيات القابضة	إعادة التأمين الكويتية	المزايا القابضة
3% نقدي	10% نقدي	5% نقدي	2% أسهم منحة
1.70 مليون د.ك (توصية للجمعية)	1.50 مليون د.ك	1.70 مليون د.ك	0.744 مليون د.ك
بداية التوزيع: 6 أكتوبر 2026	بداية التوزيع: 3 سبتمبر 2026	بداية التوزيع: 24 أغسطس 2026	بداية التوزيع: 7 سبتمبر 2026

بنسبة تقارب 20 %، ونمو الأصول 9.45 %، وزيادة الإيرادات التشغيلية 5.77 %، ما يرسم صورة متكاملة عن الأداء المالي للشركات العشر خلال النصف الأول. ومن أبرز التوزيعات المحلية التي تضمنتها البيانات، قرار مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة توزيع أرباح نقدية مرحلية بنسبة 83 % من رأس المال، بواقع 83 فلساً للسهم الواحد.

وببلغ إجمالي التوزيع المقرر نحو 18.20 مليون دينار عن الفترة ذاتها، بما يمثل أحد أبرز أرقام التوزيعات المحلية الواردة ضمن البيانات.

ويأتي قرار «الجزيرة» في إطار التوزيعات النقدية التي اتخذتها الشركات المدرجة، في وقت تتجه فيه أنظار المساهمين إلى العوائد المحلية التي تقررها مجالس الإدارات عقب إعلان النتائج المالية.

ويبرز التوزيع البالغ 18.20 مليون دينار ضمن خريطة التوزيعات، سواء من حيث إجمالي القيمة أو نسبة التوزيع المعلنة البالغة 83 % من رأس المال.

وتضيف هذه الخطوة إلى إجمالي التوزيعات النقدية التي قررتتها الشركات المدرجة عن الفترات المرحلية، وتؤكد تنوع نسب التوزيع وقيمه بين الشركات وفق القرارات المعلنة.

«إعادة التأمين»

وفي سياق التوزيعات المرحلية، قرر مجلس إدارة شركة إعادة التأمين الكويتية توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم عن الربع الأول من عام 2026.

وبلغ إجمالي قيمة التوزيع نحو 1.70 مليون دينار. ويأتي القرار ضمن التوزيعات النقدية التي شهدتها الشركات المدرجة خلال العام، في وقت تعكس فيه قرارات التوزيع توجه الشركات إلى منح مساهميتها عوائد مرحلية وفق النتائج والقرارات التي تتخذها مجالس إداراتها.

ورغم اختلاف قيمة التوزيع ونسبته عن قرار طيران الجزيرة، فإن القرارين يندرجان

أصول الشركات

لم يقتصر النمو على الأرباح، إذ أظهرت البيانات ارتفاع إجمالي أصول الشركات العشر إلى نحو 54.88 مليار دينار بنهاية يونيو 2026.

وسجلت الأصول نمواً سنوياً بلغت نسبته 9.45 %، بما يعكس زيادة في حجم قاعدة الأصول لدى المجموعة التي تشمل الشركات العشر محل الإحصائية.

وتأتي هذه الزيادة بالتزامن مع ارتفاع الأرباح والتوزيعات المرحلية، لتقدم مؤشراً إضافياً على حجم الشركات الداخلة ضمن خريطة التوزيعات.

وتكشف مقارنة الأصول بمستويات الأرباح والتوزيعات عن وجود قاعدة مالية كبيرة لدى الشركات العشر، في الوقت الذي استحوذت فيه أرباحها على أكثر من نصف صافي أرباح الشركات المدرجة خلال النصف الأول.

كما أن نمو الأصول بنحو 9.45 % خلال عام يضع النتائج النصفية ضمن إطار أوسع من التطورات المالية التي شهدتها الشركات خلال الفترة، وليس فقط في جانب الأرباح المعلنة.

إيرادات تشغيلية

وفي مؤشر آخر على حجم النشاط، ارتفعت الإيرادات التشغيلية الإجمالية للشركات العشر خلال النصف الأول من عام 2026 إلى نحو 2.49 مليار دينار.

وبحسب الإحصائية، سجلت الإيرادات التشغيلية نمواً سنوياً نسبته 5.77 %، لتضيف بذلك عنصراً آخر إلى الصورة المالية للشركات صاحبة التوزيعات المرحلية.

ويظهر من الأرقام أن النمو شمل ثلاثة محاور رئيسية؛ الأرباح، والأصول، والإيرادات التشغيلية، بالتزامن مع قرارات توزيع الأرباح على المساهمين.

وتكتسب الإيرادات التشغيلية أهمية خاصة عند قراءة نتائج الشركات، كونها تعكس حجم النشاط التشغيلي الإجمالي للشركات العشر خلال الفترة، في الوقت الذي ارتفعت فيه الأرباح الصافية بوتيرة أكبر، وبنسبة 19.78 %.

وتجمع المؤشرات الثلاثة بين ارتفاع الأرباح

أسهم المنحة

لم تقتصر خريطة التوزيعات على الأرباح النقدية، إذ تضمنت أيضاً توزيع أسهم منحة قرره مجلس إدارة شركة المزايا القابضة بنسبة 2 % على المساهمين.

وبلغت قيمة أسهم المنحة نحو 743.93 ألف دينار، وفق الإحصائية، مع الإشارة إلى أن التوزيع لا يترتب عليه زيادة في رأس المال أو عدد الأسهم المصدرة. بحسب البيانات الواردة. ويشكل هذا التوزيع الجانب الآخر من إجمالي التوزيعات المحلية البالغ 306.74 مليون دينار، إلى جانب التوزيعات النقدية التي استحوذت على النسبة الأكبر من القيمة الإجمالية.

وبذلك، تجمع خريطة التوزيعات بين النقد والأسهم، فيما تظل التوزيعات النقدية هي المكون الرئيسي من حيث القيمة، بقيمة تقارب 306 ملايين دينار.

وتعطي هذه الأرقام صورة واضحة عن اختلاف آليات التوزيع بين الشركات، سواء عبر النقد أو أسهم المنحة، مع بقاء القرار النهائي مرتبطاً بما أعلنته مجالس الإدارات والإجراءات الخاصة بكل شركة.

نصف أرباح السوق

تظهر قراءة الأرقام أن الشركات العشر لا تمثل مجرد مجموعة من الشركات التي أعلنت توزيعات مرحلية، وإنما تشكل كتلة مالية ذات وزن واضح في السوق.

فأرباحها البالغة 682.30 مليون دينار تعادل نحو 50.15 % من صافي أرباح 131 شركة خلال النصف الأول من 2026.

وفي المقابل، بلغ إجمالي أرباح الشركات الـ131 نحو 1.36 مليار دينار، مقارنة بـ1.26 مليار دينار في النصف الأول من 2025، بنمو سنوي بلغ 7.94 %.

خريطة الأرقام الكبرى

- 306.74 مليون دينار إجمالي التوزيعات المرحلية.
- 994.71 مليون دولار قيمة التوزيعات الإجمالية.
- 306 ملايين دينار توزيعات نقدية لـ9 شركات.
- 743.93 ألف دينار قيمة أسهم المنحة.
- 682.30 مليون دينار أرباح الشركات العشر.
- 19.78 % نمو أرباح الشركات العشر سنوياً.
- 50.15 % مساهمة الشركات العشر في أرباح 131 شركة.
- 54.88 مليار دينار إجمالي الأصول.
- 9.45 % نمو الأصول سنوياً.
- 2.49 مليار دينار الإيرادات التشغيلية.
- 5.77 % نمو الإيرادات التشغيلية.
- 1.36 مليار دينار أرباح 131 شركة.
- 7.94 % نمو أرباح الشركات المدرجة



أزمة رقائق الذاكرة ترفع تكلفة التصنيع

الهواتف الاقتصادية.. تحديات متصاعدة ترسم ملامح مستقبل السوق

بقلم: هادي قاسم – دكتور في الكيمياء الحيوية (ماليزيا)

3 تراجع المبيعات والشحنات
يضغط على سوق الهواتف
الاقتصادية

1 تآكل هوامش الربح يدفع
الشركات الصغيرة نحو
الانسحاب

4 الشركات الكبرى تعزز
هيمنتها مستفيدة من
قدراتها التفاوضية

2 تقنيات الذكاء الاصطناعي
تفرض تكاليف إضافية على
المصنعين



نحو الأسواق التي تعتمد بشكل أساسي على الهواتف منخفضة التكلفة. وتلجأ كذلك إلى تحسين البرمجيات، عبر اعتماد أنظمة تشغيل مخففة، مثل نسخ «Android Go»، لتعمل بكفاءة على مواصفات عتادية متواضعة. وتسعى الشركات إلى تقليل تكلفة المكونات، من خلال خفض تكلفة أجزاء أخرى، مثل شاشات العرض أو الكاميرات، لتعويض ارتفاع أسعار شرائح الذاكرة والرقائق.

كما تلجأ إلى إعادة التسعير، إذ تضطر علامات تجارية مثل شاومي وأوبو إلى رفع أسعار بعض الطرازات الاقتصادية لحماية ربحيتها في ظل أزمة الإمدادات.

وتعتمد الشركات الكبرى أيضاً على حجم الإنتاج الضخم لتقليل تكلفة القطعة الواحدة ومقاومة انكماش سوق الأجهزة رخيصة الثمن.

مستقبل الهواتف الاقتصادية

من أبرز ملامح المستقبل القريب ارتفاع الأسعار، الذي أصبح واقعاً يهدد مستقبل الهواتف الاقتصادية في عام 2026، نتيجة أزمة عالمية في إمدادات مكونات التصنيع، إذ صعدت أسعار هواتف مثل الفئات الاقتصادية لدى سامسونغ بقيم إضافية واضحة.

ومن المتوقع أيضاً تقديم تنازلات في المواصفات، إذ تتجه الشركات إلى تقليص السعات التخزينية أو إعادة استخدام تصميمات قديمة، مثل «النوتش»، لتقليل التكاليف، إلى جانب الاعتماد على ذاكرة عشوائية «RAM» وسعة تخزين أقل في الفئات الأساسية.

كما تتحمل الشركات الصغيرة المتخصصة في الأجهزة الرخيصة العبء الأكبر، وسط سيطرة الشركات الكبرى.

وقد تلجأ الشركات أيضاً إلى تقديم دعم برمجي محدود، من خلال تقليل سنوات التحديثات الأمنية وتحديثات نظام التشغيل بهدف خفض التكاليف.

ويتوقع كذلك زيادة التركيز على الأساسيات، من خلال التنازل عن الكاميرات المتقدمة أو الشاشات ذات معدلات التحديث المرتفعة، لصالح الحفاظ على وظائف التشغيل الأساسية وعمر البطارية.

صعوبة البالغة في تأمين المكونات بأسعار مناسبة، ما أدى إلى انكماش حصتها وهيمنة الشركات الكبرى على سوق الأجهزة المتاحة. واستطاعت شركات مثل سامسونغ وموتورولا زيادة حصتها السوقية بفضل قدرتها على التفاوض وتوفير المكونات، بينما تضررت الشركات الأصغر بشكل حاد.

أثر التضخم والظروف الاقتصادية سلباً في ميزانيات المستهلكين، ما دفع الكثيرين إلى تأجيل الترقية أو الاحتفاظ بأجهزتهم القديمة لفترة أطول.

مواجهة التحديات

تعتمد الشركات المصنعة مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذه التحديات، أبرزها إعادة هيكلة التكاليف، من خلال التركيز على تقديم تصاميم أكثر كفاءة ومكونات أساسية تلبي الحاجة الفعلية دون كماليات مكلفة. كما تعمل الشركات على استهداف الأسواق الناشئة، من خلال توجيه الطرازات المتاحة

بنحو ثلث التكلفة سابقاً.

تآكل هوامش الربح

عجزت الشركات الصغرى عن امتصاص هذه الزيادات الحادة في الأسعار، ما دفعها إلى التضحية بالأرباح أو الانسحاب كلياً من فئة الهواتف التي تقل أسعارها عن 100 دولار. تعرضت هذه الفئة لانهيار حاد في المبيعات، إذ سجلت تراجعاً بلغ 64% في بعض الأسواق الرئيسية، نتيجة ضعف القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار النهائية للمستهلك.

ضغط الذكاء الاصطناعي

فرضت متطلبات الأجهزة الحديثة وتكلفة دمج التقنيات الجديدة ضغوطاً إضافية، جعلت الحفاظ على أسعار زهيدة أمراً بالغ الصعوبة.

هيمنة الشركات الكبرى

واجهت العلامات التجارية الصغرى

بأسعار تنافسية.

ولكن سوق الهواتف الاقتصادية تواجه في عام 2026 ضغوطاً متزايدة على صعيد التكلفة، إلى جانب تحديات عديدة تؤثر على أدائها وانتشارها رغم تطورها المستمر. ولكن ما أبرز هذه التحديات التي تواجه الهواتف الاقتصادية؟

أزمة رقائق الذاكرة

قفزت تكلفة شرائح الذاكرة من إجمالي تكلفة تصنيع الهاتف الاقتصادي، بعدما كانت لا تتجاوز الثلث. وتعد أزمة ارتفاع أسعار رقائق الذاكرة «DRAM» و«NAND» التحدي الأكبر الذي يهدد قطاع الهواتف الاقتصادية ومنخفضة التكلفة حالياً.

وارتفعت حصة مكونات الذاكرة والتخزين لتستحوذ على ما بين 59% و 64% من إجمالي تكلفة تصنيع الهواتف الاقتصادية، التي تقل أسعارها عن 400 دولار، مقارنة

تلعب الهواتف الاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل الاقتصاد العالمي وتعزيز الاقتصاد الرقمي، من خلال إتاحة التكنولوجيا لشريحة واسعة من أفراد المجتمع.

وتتيح الهواتف الاقتصادية للأفراد غير القادرين على شراء الهواتف الرائدة الوصول إلى خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظة الرقمية، وتسهم في دمج ملايين المستخدمين في الأسواق النامية ضمن المنظومة الاقتصادية الرسمية.

كما تخفف هذه الأجهزة عوائق الدخول أمام رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة لإدارة أعمالهم والتواصل مع العملاء، وتسهل عمليات التنسيق والتعاون اليومي بأقل تكلفة رأسمالية ممكنة لتجهيز البنية التحتية التقنية.

يتيح الانتشار الواسع للهواتف الاقتصادية قاعدة عريضة لمستهلكي الخدمات الرقمية ومنصات المحتوى، كما يدفع المصنعين نحو دمج تقنيات متقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي،



المصنعون يعيدون هيكلة
التكاليف لمواجهة ضغوط
السوق المتزايدة

ارتفاع الأسعار وتراجع
المواصفات يرسمان مستقبل
الهواتف الاقتصادية

تأكيداً على التزامه بدعم المبادرات الوطنية والمجتمعية

بيت التمويل الكويتي شريك استراتيجي لـ «الشهيد أدفنتشرز»

1 **الرويح: ريادتنا في دعم الشباب والمشروعات الوطنية ركيزة أساسية في استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية**

2 **السعد: نلتزم بمواصلة دعم المبادرات المجتمعية النوعية انطلاقاً من دورنا المجتمعي الرائد**



فهد السعد متحدثاً في اللقاء

منها قيمة حقيقية تضيف إلى الآخر. وهذه الشراكة نموذج لما يمكن تحقيقه عندما تجتمع الخبرة والثقة والموارد حول طموح وطني مشترك» وأضافت أن «الشهيد أدفنتشرز» يأتي ضمن توجه أوسع للارتقاء بمفهوم المشاريع الترفيهية في الكويت، وترسيخ نماذج عمل احترافية قادرة على بناء وإدارة تجارب نوعية محلياً وإقليمياً.

«الشهيد أدفنتشرز»... وجهة جديدة للمغامرة والترفيه

تجدر الإشارة إلى أن «الشهيد أدفنتشرز» بعد أحدث وجهة ترفيهية في الكويت ضمن التوسعة الجديدة، المرحلة الثالثة، لحديقة الشهيد، المشروع الوطني التابع للديوان الأميري، وتضم مجموعة متنوعة من الفعاليات والتجارب الترفيهية تحت سقف واحد، من بينها المدينة الثلجية، وألعاب القفز في الهواء، وحلبات التزلج، والسيارات، وغيرها من الأنشطة المصممة لتلبية اهتمامات مختلف الفئات، وبالأخص الشباب والعائلات ومحبي التجارب الجديدة.

وتكتسب هذه التوسعة أهمية خاصة باعتبارها تضيف بعداً جديداً إلى تجربة زوار حديقة الشهيد، من خلال توفير مساحة تجمع بين الترفيه والحركة والمغامرة في بيئة حديثة، بما يعزز تنوع الخيارات الترفيهية المتاحة أمام أفراد المجتمع.

العديد من البرامج والمشاريع المعنية بنشر الوعي البيئي، وتعزيز مفاهيم الاستدامة والتخضير، بما يدعم توجهات البنك في مجال المسؤولية المجتمعية والبيئية.

استثمار في الخبرات الوطنية وتطوير قطاع الترفيه

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لشركة TAS Entertainment، طارق العمر: «سعداء بهذه الشراكة مع بيت التمويل الكويتي لما تعكسه من إيمان بقيمة الاستثمار في الكفاءات الوطنية، وبالدور الذي يمكن لقطاع الترفيه أن يؤديه في تعزيز جودة الحياة وتنشيط الحركة السياحية في الكويت. طموحنا في TAS يتجاوز تقديم تجربة ترفيهية مميزة، إلى المساهمة في بناء قطاع أكثر تطوراً، تقوده خبرات كويتية قادرة على المنافسة وفق أعلى المستويات العالمية».

ومن جانبها، أكدت الرئيس التنفيذي للعمليات في TAS Entertainment، المهندسة فاطمة الصقعي، أن الشراكة تمثل خطوة مهمة في مسيرة المشروع، حيث قالت: «نفخر بثقة بيت التمويل الكويتي في فريق TAS وفي القدرات التي تقف خلف هذا المشروع. ونؤمن بأن الإنجازات الكبرى تتحقق عندما تتكامل خبرات وإمكانات مؤسسات تؤمن بالرؤية نفسها، ويحمل كل طرف



يوسف الرويح متحدثاً خلال توقيع اتفاقية الشراكة

الكويتي وتشجيع المشروعات النوعية، انطلاقاً من دوره المجتمعي الرائد. كما امتدت جهود البنك في دعم قطاع الترفيه من خلال شراكته الاستراتيجية مع شركة المشروعات السياحية، حيث كان الشريك الاستراتيجي لـ «ونتر وندرلاند الكويت»، ثلاث سنوات متتالية نظم من خلالها فعاليات وأنشطة ومسابقات متنوعة، إلى جانب تقديم الهدايا والجوائز طوال فترة الموسم.

كما يواصل بيت التمويل الكويتي جهوده من خلال حملة (Keep it Green) التي تشكل مظلة لتنفيذ

العامة والفعاليات في بيت التمويل الكويتي، فهد السعد: «يقدم بيت التمويل الكويتي في إطار التعاون عروضاً حصرية على تذاكر «الشهيد أدفنتشرز» لعملائه، إلى جانب رعايته الرسمية لصال التزلج والقرية الثلجية ضمن المشروع، مما يتيح للبنك التفاعل مع عملائه والجمهور من خلال الأنشطة الموسمية، وتوفير تجارب متنوعة ومميزة لعملائه للاستفادة منها».

وأكد السعد أن دعم بيت التمويل الكويتي لـ «الشهيد أدفنتشرز»، يعكس نهجه المستمر في دعم الشباب

في دعم ريادة الأعمال وتمكين الشباب الكويتي الذي هو ركيزة أساسية في استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية» وأكد الرويح أن بيت التمويل الكويتي حريص دائماً على دعم المشاريع التي تساهم في التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد والشركات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع الأهداف التنموية لدولة الكويت ورؤية 2035. وأكد أن سجل بيت التمويل الكويتي حافل في دعم المبادرات الوطنية والمجتمعية مع مواصلة تمكين الطاقات الوطنية الشابة وتقديم الدعم اللازم للمشاريع التي تصنع فارقاً حقيقياً وتفتح فرصاً سياحية ترفيهية جديدة، لتظل هذه الشراكات نموذجاً يُحتذى به في التكامل بين القطاعين العام والخاص.

وقال أن الشراكة الاستراتيجية لبيت التمويل الكويتي مع «الشهيد أدفنتشرز» في موسمه الأول، تؤكد دعم الفعاليات النوعية التي توفر تجارب جديدة ومميزة للجمهور، وتساهم في ترسيخ حضور دولة الكويت كوجهة رائدة في السياحة والترفيه».

تجارب جديدة وتعزيز مكانة الكويت كوجهة للترفيه

من جانبه، قال مدير أول العلاقات

أعلن بيت التمويل الكويتي شراكته الاستراتيجية مع شركة TAS Entertainment ورعايته الرسمية لمشروع «الشهيد أدفنتشرز» في موسمه الأول، والمقام ضمن المرحلة الثالثة من حديقة الشهيد، في إطار جهوده المتواصلة لتعزيز التعاون مع الجهات الرسمية ودعم المبادرات والمشاريع الشبابية الكويتية، والمساهمة في دعم تطوير القطاع السياحي والترفيهي في دولة الكويت. وتأتي هذه الشراكة في إطار المسؤولية المجتمعية للبنك ومن رؤية مشتركة لأهمية الاستثمار في الإمكانيات الوطنية، ودعم المشروعات النوعية التي تساهم في تنشيط الحركة السياحية، وتلبي تطلعات المجتمع وتوفر خيارات متنوعة للشباب والعائلات ومختلف شرائح المجتمع.

تمكين الطاقات الشبابية والشركات الوطنية

وقال رئيس العلاقات العامة والإعلام للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، يوسف عبدالله الرويح: «نفخر في بيت التمويل الكويتي بالشراكة الاستراتيجية مع مشروع «الشهيد أدفنتشرز» الترفيهي والسياحي الواعد، الذي يمثل نموذجاً للمبادرات الوطنية والمجتمعية الرائدة في القطاع السياحي في البلاد، كما أنها تساهم



الرويح والعمر يتوسطان السعد والصقعي عقب توقيع الشراكة

عبر واجهة جديدة ومزايا أكثر شفافية وتحكماً

بنك وياي يطوّر بطاقة SELECT ويرتقي بتجربة المكافآت للطلبة



وياي

تابع وحصل الكاش باك مع واجهة SELECT البيديدة

التطبيق. وتأتي هذه الخطوة استمراراً لالتزامنا بابتكار حلول مصرفية رقمية تواكب تطلعات الجيل القادم وتضع احتياجاته في صميم كل ما نقدمه.» ويستفيد عملاء SELECT من مجموعة واسعة من العروض المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات طلبة الجامعات، بما في ذلك استرداد نقدي بنسبة 30 % على الطلاب من تطبيق سنونو وطلبات، واسترداد نقدي بنسبة 10 % على المشتريات من ترولي وكذلك عند تعبئة الوقود في محطات (Q8 Oils) أو (KNPC). كما تشمل المزايا خصومات تصل لغاية 50 % لدى النوادي الرياضية. ويواصل بنك وياي الاستثمار في الحلول والمنتجات المبتكرة التي تعزز القيمة التي يحصل عليها الطلبة من خدماتهم المصرفية اليومية، بما يرسخ مكانته كشريك رقمي يواكب مختلف مراحل رحلتهم الجامعية وما بعدها.

المتبقي للوصول إلى الحد الذي يؤهلهم للاسترداد النقدي الشهري، ما يمنحهم قدرًا أكبر من الشفافية والتحكم في مكافآتهم. وقال مساعد نائب الرئيس في إدارة المنتجات لدى بنك وياي، ناصر الدويسان: «منذ إطلاق SELECT، تمثلت رؤيتنا في بناء تجربة مصرفية ومنظومة مكافآت تنمو جنباً إلى جنب مع احتياجات الطلبة وتطلعاتهم. وقد حرصنا على تطوير هذه التجربة عبر السنوات من خلال إضافة مزايا وشراكات جديدة جعلت منها أكثر من مجرد بطاقة، بل منصة متكاملة تضيف قيمة حقيقية للحياة اليومية للطلبة.» وأضاف: «مع هذا التحديث الجديد، نرتقي بتجربة SELECT إلى مرحلة أكثر تطوراً من خلال توفير مستوى عال من الشفافية والتحكم، وتمكين العملاء من متابعة استردادهم النقدي وإدارته بسهولة وبشكل فوري عبر

تبدأ من الاسترداد النقدي والعروض اليومية، وتمتد إلى شراكات حصرية مع أبرز العلامات التجارية في مختلف القطاعات، بما في ذلك المطاعم والمقاهي والنوادي الرياضية وشركات الاتصالات وأماكن الترفيه. ويحصل طلبة الجامعات على بطاقة SELECT تلقائياً من خلال التطبيق بمجرد تحويل المكافأة الطلابية إلى حسابهم في بنك وياي، ليتمكنوا من الاستفادة مباشرة من جميع المزايا والامتيازات عبر تجربة رقمية متكاملة. وتوفر الواجهة الجديدة تجربة أكثر وضوحاً وسهولة لعملاء SELECT، حيث تتيح لهم عرض السجل الكامل لعمليات الاسترداد النقدي، والإطلاع على الرصيد التراكمي للاسترداد النقدي، إلى جانب إمكانية تحصيل رصيد الاسترداد النقدي مباشرة من داخل تطبيق وياي. كما تمكنهم من متابعة مستوى إنفاقهم الحالي والمبلغ

أعلن بنك وياي، أول بنك رقمي في الكويت، عن إطلاق التحديث الجديد لبطاقة SELECT المخصصة لعملاء المكافأة الطلابية، من خلال تطوير شامل لمنظومة المكافآت وإطلاق واجهة استخدام جديدة داخل تطبيق بنك وياي، في خطوة تعكس التطور المستمر الذي يشهده التطبيق منذ إنطلاقه وتحوله إلى واحدة من أبرز المنصات المصرفية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشباب المصرفية في الكويت. ولم تعد SELECT مجرد بطاقة رقمية للمكافأة الطلابية، بل أصبحت منظومة متكاملة من المكافآت والعروض والامتيازات الحصرية التي طورها بنك وياي خصيصاً لتواكب أسلوب حياة الطلبة. ومن خلال الاستماع المستمر لاحتياجات العملاء الشباب وتحليل أنماط استخدامهم، تطورت SELECT على مر السنوات لتقدم قيمة حقيقية

تأكيداً على التزامه بالمسؤولية المجتمعية

«وربة» ينظم يوماً ترفيهياً لأبناء منتسبي قوة الإطفاء العام

1 سالم المطيري: المبادرة امتداداً للنهج الذي يتبناه البنك في مجال المسؤولية المجتمعية

2 الغريب: نثمن مبادرة بنك وربة في دعم أسر منتسبي قوة الإطفاء العام



في إطار التزامه الراسخ بمسؤوليته المجتمعية، وحرصه على دعم مختلف فئات المجتمع وتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية، ينظم بنك وربة يوماً

برنامج ترفيهي متكامل للأطفال

وتتضمن اليوم الترفيهي باقة متنوعة من الأنشطة والفعاليات التفاعلية والترفيهية المصممة خصيصاً للأطفال، بما يوفر لهم تجربة ممتعة في أجواء آمنة ومليئة بالمرح، إلى جانب تنظيم فقرات ترفيهية وأنشطة جماعية تهدف إلى تنمية روح المشاركة وتعزيز التفاعل بين الأطفال وأسرمهم. كما يتخلل البرنامج كلمة افتتاحية يلقيها أحد ممثلي بنك وربة، يؤكد خلالها أهمية دعم المبادرات المجتمعية وتعزيز الشراكة مع مؤسسات الدولة، تقديرًا لجهود رجال الإطفاء وأسرمهم.

تقدير مستحق لأبطال الصفوف الأمامية

ويؤكد بنك وربة أن هذه المبادرة تأتي عرفاناً بالدور الوطني الذي يقوم به منتسبو قوة الإطفاء العام، والذين يمثلون أحد أهم خطوط الدفاع الأولى في حماية الأرواح والممتلكات والتعامل مع مختلف حالات الطوارئ، مشيراً إلى أن الاهتمام بأسرهم وأبنائهم يعد جزءاً من ثقافة الوفاء والتقدير التي يحرص البنك على ترسيخها من خلال برامج ومبادراته المجتمعية. ويواصل بنك وربة تطوير شراكاته مع الجهات الحكومية

المسؤولية المجتمعية ركيزة أساسية في استراتيجية بنك وربة وبهذا الصدد قال أيمن سالم المطيري – مدير قطاع العلاقات العامة والاتصال المؤسسي في بنك وربة: «تأتي هذه المبادرة امتداداً للنهج الذي يتبناه بنك

وربة في مجال المسؤولية المجتمعية، والذي يقوم على إطلاق مبادرات نوعية تستهدف مختلف شرائح المجتمع، وتسهم في ترسيخ قيم التكافل والتعاون، إلى جانب دعم الجهات الوطنية التي تضطلع بأدوار محورية في خدمة المجتمع، بما يعكس رؤية البنك في أن المسؤولية المجتمعية تمثل شراكة حقيقية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة».

وأضاف المطيري: «يؤمن البنك بأن الاستثمار في المبادرات المجتمعية لا يقتصر على تقديم الدعم، بل يمتد إلى بناء جسور من التعاون مع مؤسسات الدولة، بما يرسخ ثقافة التقدير والعرفان

المبادرات الوطنية التي تعزز جودة الحياة وترسخ قيم التعاون والمسؤولية المجتمعية.

نبذة عن وربة

يذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

مشيراً إلى أن الاهتمام بأسر رجال الإطفاء يمثل صورة من صور التقدير المعنوي لمن يعملون في الصفوف الأمامية ويسودون مهامهم بكل تفان وإخلاص.

التزام مستمر بخدمة المجتمع

ويجسد تنظيم هذا اليوم الترفيهي استمرار بنك وربة في أداء دوره المجتمعي، عبر مبادرات نوعية تواكب احتياجات المجتمع وتعزيز التواصل مع مختلف مؤسسات الدولة، بما يعكس رؤيته في أن النجاح الحقيقي يقاس بالأثر الإيجابي الذي يتركه في حياة الأفراد والمجتمع، ويؤكد التزامه الدائم بالمساهمة في دعم

دعم أسر منتسبي الإطفاء

من جانبه، أشاد مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام في قوة الإطفاء العام العميد محمد الغريب بمبادرة بنك وربة وتنظيمه اليوم الترفيهي لأبناء منتسبي قوة الإطفاء العام، مؤكداً أن مثل هذه المبادرات

تعكس عمق الشراكة المجتمعية بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي، وتجسد التقدير للجهود التي يبذلها رجال الإطفاء في أداء واجبهم الوطني. وأعرب الغريب عن تقديره لبنك وربة على هذه اللقطة التي أسهمت في إدخال البهجة والسرور إلى نفوس أبناء منتسبي الإطفاء،

ومؤسسات المجتمع، انطلاقاً من قناعته بأن التعاون بين القطاع المصرفي والجهات الوطنية يشكل ركيزة أساسية لتحقيق أثر مجتمعي مستدام، وتعزيز المبادرات التي تلامس احتياجات المجتمع وتسهم في دعم مختلف فئاته.

كما يحرص البنك على تصميم مبادرات ذات قيمة مضافة تتجاوز الدعم التقليدي، من خلال برامج تركز على بناء العلاقات الإنسانية، وتعزيز التماسك المجتمعي، وترسيخ قيم العطاء والتكافل، بما ينسجم مع رسالته في أن يكون شريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية وخدمة المجتمع.

الشطي: الاستثمار في العنصر البشري يمثل أحد الركائز الأساسية لارتقاء بتجربة السفر

«الكويتية» تنظم دورات تعزز مهارات موظفيها في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة



مع مختلف الحالات، إلى جانب التعرف على أفضل الممارسات في تقديم الخدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يمكن الموظفين من التعامل معهم بكفاءة واحترافية، ويعزز جودة الخدمات المقدمة في مرافق الشركة وعلى متن رحلاتها. وأكدت على أن الخطوط الجوية الكويتية تواصل تنفيذ برامج التدريب والتطوير بالتعاون مع الجهات المتخصصة، للاستفادة من خبراتها وتعزيز كفاءة كوادرها، بما يواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال خدمة العملاء، لافتة إلى أن تطوير مهارات الموظفين يمثل أحد المحاور الرئيسية التي تعتمد عليها الشركة في الارتقاء بمستوى خدماتها.

عملاتها. من جانبها، قالت مدير مركز التدريب بالتكليف في الخطوط الجوية الكويتية غزلان الطشة أن البرامج التدريبية تمثل خطوة مهمة في تعزيز مهارات موظفي الشركة في التعامل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مشيرة إلى أن تأهيل الموظفين وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة يساهم في توفير تجربة سفر أكثر سهولة وراحة، ويعزز من قدرتهم على تقديم الدعم المناسب للمسافرين في مختلف مراحل رحلتهم. وأشارت الطشة إلى أن الدورات تضمنت جوانب نظرية وعملية ركزت على أساليب التواصل والتعامل

حرص الخطوط الجوية الكويتية على مواصلة تطوير قدرات موظفيها ورفع مستوى جاهزيتهم للتعامل مع مختلف احتياجات المسافرين، بما ينسجم مع استراتيجية الشركة في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وتعزيز مفهوم الشمولية وإتاحة تجربة سفر متميزة لجميع العملاء دون استثناء. وشدد الشطي على أن الخطوط الجوية الكويتية، بصفتها الناقل الوطني لدولة الكويت، تحرص على توفير بيئة سفر شاملة تراعي احتياجات مختلف فئات المسافرين، وتعمل بصورة مستمرة على تطوير خدماتها ورفع كفاءة كوادرها بما يعكس التزامها بتقديم تجربة سفر آمنة ومريحة ومتميزة لجميع

التعريف بأفضل الممارسات والأساليب التي تساهم في تقديم الدعم والمساندة لهم خلال مختلف مراحل السفر، بما يعزز من سهولة وراحة تجربتهم. وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي بالتكليف في الخطوط الجوية الكويتية الكابتين عبد الوهاب إبراهيم الشطي: «إن تنظيم هذه الدورات التدريبية يأتي انطلاقاً من إيمان الخطوط الجوية الكويتية بأهمية الاستثمار في العنصر البشري وتطوير مهارات موظفيها، باعتبارهم الركيزة الأساسية في تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات جميع المسافرين، وتواكب تطلعاتهم».

وأضاف الشطي أن هذه الدورات تأتي في إطار

نظمت شركة الخطوط الجوية الكويتية، بالتعاون مع شركة شهد شهاب لإدارة المراكز الطبية التخصصية، عدداً من الدورات والبرامج التدريبية المتخصصة لموظفيها، وذلك بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة بين الجهتين، بهدف تعزيز مهارات وقدرات موظفيها في التعامل مع الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما طواقم الضيافة الجوية وموظفي المطار.

وتناولت البرامج التدريبية عدداً من المحاور المتخصصة في أساليب التواصل والتعامل مع مختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك ذوو الإعاقات السمعية والبصرية والحركية، إلى جانب

المؤشر يفقد 11.62 نقطة والسيولة تتجاوز 4.3 مليار ريال

«تاسي» يتماسك رغم ضغوط القطاعات القيادية

التداولات تسجل 4.33 مليار ريال
عبر 258.48 مليون سهم

12 قطاعاً تنهي الجلسة
منخفضة والتأمين يفقد 1.62 %

الحال بين أسعار الشركات.

إفصاحات مؤثرة

وتزامنت تحركات السوق مع مجموعة من إعلانات الشركات التي جذبت اهتمام المستثمرين، في ظل استمرار الإفصاحات التشغيلية والتوزيعات النقدية والتطورات التنظيمية كمحركات مهمة للأسهم الفردية.

وأعلنت شركة «الصقر للتأمين التعاوني» حصولها على موافقة هيئة التأمين لتجديد ترخيص مزاولة النشاط، وهو تطور يأتي في الوقت الذي تعرض فيه قطاع التأمين لضغوط جعلته الأكثر تراجعاً بين قطاعات السوق. كما أعلنت «الجوف للتنمية الزراعية» تحديثات مرتبطة باتفاقيات توريد مع شركات تشغيل مطاعم «البيك»، في حين كشفت «جدوى للاستثمار» عن توزيع أرباح نقدية على مالكي وحدات صندوق «جدوى ريت الحرمين» و«جدوى ريت السعودية».

وتبرز أهمية هذه الإفصاحات في سوق اتسمت جلسته بالتباين بين الشركات، إذ يمكن للأخبار الخاصة بكل شركة أن تدفع سهمها إلى التحرك بصورة مختلفة تماماً عن اتجاه القطاع أو المؤشر العام.

ويزداد هذا التأثير عندما تكون السوق نفسها في حالة تماسك، إذ يصبح المستثمرون أكثر ميلاً إلى اختيار الأسهم بناءً على المحفزات الفردية بدلاً من بناء مراكز واسعة تشمل السوق بأكمله.

قمم وقيعان

وشهدت الجلسة أيضاً تسجيل مجموعة من المستويات السعريّة الجديدة، سواء عند القمم أو القيعان، ما يعكس استمرار عمليات إعادة تقييم عدد من الأسهم داخل السوق. وسجل سهم «مدينة المعرفة» إغلاقاً عند أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً عند 17.79 ريال، لينضم إلى «بترو راين» ضمن الأسهم التي حققت مستويات سنوية مرتفعة. وفي الاتجاه الآخر، سجلت عدة أسهم مستويات دنيا جديدة، من بينها «مياهنا» عند 11.30 ريال، و«أسمنت المدينة» عند 10.03 ريال، و«أسمنت تبوك» عند 7.20 ريال.

كما وصل سهم «العربية» إلى 64.45 ريال، و«ميفك ريت» إلى 3.30 ريال، بالتزامن مع تسجيل أسهم «شاكر» و«أسواق عبدالله العثيم» و«التعمير» مستويات متدنية جديدة خلال 52 أسبوعاً. وتشير كثرة الأسهم التي تخترق قيعاناً جديدة بالتزامن مع تسجيل شركات أخرى قمماً سنوية إلى حالة الفزر الواضحة التي تمر بها السوق، إذ تتحرك السيولة باتجاه شركات بعينها بينما تتعرض أخرى لضغوط مستمرة.



تجاوزت 523 مليون ريال، بما يعادل أكثر من 12 % من إجمالي قيمة التداولات في السوق، ما يعكس استمرار تركيز جانب مهم من تعاملات المستثمرين على الأسهم القيادية. أما من حيث الكميات، فتصدر سهم «أمريكانا» النشاط بتداول 35.61 مليون سهم، ليستحوذ منفرداً على نحو 14 % من إجمالي الأسهم المتداولة في السوق.

وجاء سهم «الكثيري» في المركز الثاني بتداول نحو 26 مليون سهم، بالتزامن مع انخفاضه بالنسبة القصوى، ما يعكس نشاطاً قوياً في عمليات البيع والتداول على السهم خلال الجلسة.

وبلغ إجمالي كمية التداولات 258.48 مليون سهم، بينما وصلت القيمة إلى 4.33 مليار ريال، ما يعني أن متوسط القيمة التقريبية للسهم المتداول في السوق بلغ نحو 16.75 ريال، مع اختلافات واسعة بطبيعة

4.57 %، بينما هبط سهم «صناعات» 4.14 % ليصل إلى 25.96 ريال، مسجلاً هو الآخر أدنى مستوى في 52 أسبوعاً.

ويعكس هذا التباين الحاد بين بعض الأسهم طبيعة الجلسة الانتقائية، إذ لم يتحرك المستثمرون في اتجاه موحد، وإنما تركزت عمليات الشراء والبيع وفقاً لظروف وأخبار كل شركة.

سيولة قيادية

وعلى مستوى نشاط التداول، احتل سهم «أرامكو السعودية» صدارة الشركات من حيث قيمة التعاملات، بعدما استقطب سيولة بلغت 264.97 مليون ريال، رغم انخفاض سعر السهم بنسبة 0.82 %.

وجاء سهم «مصرف الراجحي» في المركز الثاني بسيولة بلغت 258.83 مليون ريال، مع تراجع سعره بنسبة 0.54 %.

واستحوذ السهمان معاً على سيولة

قفزات فردية

وعلى مستوى الأسهم، شهدت الجلسة تحركات قوية في الاتجاهين، إذ تصدر سهم «ريدان» قائمة الراحين بعدما قفز بالنسبة القصوى البالغة 10 %، ليغلق عند 17.60 ريال.

وسجل سهم «بترو راين» أداءً لافتاً بصعوده 5.63 % إلى 18.20 ريال، وهو أعلى مستوى للسهم خلال 52 أسبوعاً، في إشارة إلى استمرار الزخم الشرائي عليه.

كما ارتفع سهم «الملكة» بنسبة 4.76 %، فيما صعد «سيسكو» القابضة» 4.74 %، لتشكل هذه الأسهم مجموعة من أبرز الراحين خلال تعاملات الاثنين.

في المقابل، تصدر سهم «الكثيري» قائمة الخاسرين بانخفاضه بالنسبة القصوى 10 % إلى 1.17 ريال، مسجلاً أدنى مستوى له خلال 52 أسبوعاً. وتراجع سهم «أمك» بنسبة

بعدما هبط مؤشره بنسبة 1.62 %، وتراجع قطاع الطاقة 0.70 %، ما شكل ضغطاً إضافياً على السوق نظراً إلى وزنه وأهمية شركاته، بينما سجل قطاع البنوك انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.03 %، ليبقى قريباً من مستويات إغلاقه السابقة.

وفي الاتجاه المقابل، تصدر قطاع النقل المكاسب بعدما ارتفع 1.53 %، ليشكل أبرز مصادر الدعم القطاعي للمؤشر خلال الجلسة.

وجاء قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية في المركز التالي بارتفاع بلغ 1.15 %، بينما تمكن قطاع المواد الأساسية القيادي من الإغلاق على مكاسب طفيفة بنسبة 0.03 %.

ويظهر أداء القطاعات أن خسائر السوق جاءت نتيجة تراكم انخفاضات متفاوتة في عدد أكبر من القطاعات، وليس بفعل انهيار حاد في قطاع رئيسي واحد، وهو ما يفسر بقاء تراجع «تاسي» عند 0.11 % فقط.

أنهى سوق الأسهم السعودية تعاملات الاثنين على انخفاض طفيف، بعدما شهد المؤشر الرئيسي «تاسي» تحركات متقلبة بين الصعود والهبوط، وسط ضغوط من غالبية القطاعات، قابلتها مكاسب في النقل وبعض الأسهم الفردية، ما ساعد السوق على تقليص خسائره والإغلاق قريباً من مستوى 10900 نقطة.

وتراجع «تاسي» بنسبة 0.11 %، بما يعادل 11.62 نقطة، ليغلق عند مستوى 10908.06 نقطة، في جلسة بلغت قيمة التداولات خلالها نحو 4.33 مليار ريال، فيما وصلت الكميات المتداولة إلى 258.48 مليون سهم.

وأظهرت خريطة الأسهم تقارباً نسبياً بين القوى البيعية والشرائية، إذ تراجعت أسعار 133 شركة مقابل ارتفاع 124 شركة، بينما أغلقت أسهم 13 شركة دون تغيير.

ويكشف الفارق المحدود بين عدد الراحين والخاسرين أن التراجع لم يكن نتيجة موجة بيع واسعة، وإنما جاء وسط تباين في أداء الأسهم والقطاعات، مع وجود فرص صعود قوية في بعض الشركات وصلت إلى النسبة القصوى.

نطاق متقلب

بدأ المؤشر تعاملاته عند 10928.94 نقطة، قبل أن يصعد إلى أعلى مستوى خلال الجلسة عند 10931.97 نقطة، لكنه لم يتمكن من الحفاظ على مكاسبه، لتتحول الحركة تدريجياً نحو المنطقة الحمراء.

ووصل «تاسي» إلى أدنى مستوياته خلال التعاملات عند 10875.13 نقطة، قبل أن ينجح في استعادة جزء كبير من خسائره والإغلاق عند 10908.06 نقطة.

وبذلك بلغ الفارق بين أعلى وأدنى مستوى للمؤشر خلال الجلسة نحو 56.84 نقطة، وهو ما يعكس حالة التذبذب التي شهدتها التداولات قبل استقرار السوق على خسارة محدودة. كما تمكن المؤشر عند الإغلاق من البقاء أعلى أدنى مستوياته بأكثر من 32 نقطة، في إشارة إلى عودة جزء من الطلب خلال المراحل الأخيرة من الجلسة.

وتبقى منطقة 10900 نقطة ذات أهمية نفسية للسوق، خصوصاً أن المؤشر أنهى التعاملات أعلى منها بفارق محدود، ما يجعل الحفاظ عليها محورياً مهماً لتحركات الجلسات المقبلة.

قطاعات متباينة

وعلى صعيد القطاعات، غلب اللون الأحمر على تعاملات السوق، إذ أغلقت 12 مجموعة قطاعية على انخفاض، وكان التأمين الأكثر تعرضاً للضغوط

مستوى 10900 يرسم اتجاه السوق

10900 نقطة الاختبار الأقرب للمؤشر. وقدرة الأسهم القيادية، خصوصاً في البنوك والطاقة والمواد الأساسية، على استعادة الزخم ستحدد ما إذا كانت السوق ستتمكن من العودة إلى الصعود أم ستتعرض لمزيد من الضغوط خلال الجلسات المقبلة.

أنهى «تاسي» جلسة الاثنين بتراجع محدود لا يعكس وحده حجم التباين داخل السوق، حيث أغلقت 12 مجموعة قطاعية منخفضة وسجلت عدة أسهم قيعاناً جديدة، في مقابل قفزات قوية لأسهم أخرى ووصول بعضها إلى أعلى مستوياتها في عام. ومع تداولات تجاوزت 4.3 مليار ريال، يبقى مستوى

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/03/24	2026/03/25	التغير
1 ينساب	32.96	32.04	(2.79%)
2 صندوق الإنماء للكمكوك الحكومية	10.45	10.17	(2.68%)
3 مكة	87.45	85.15	(2.63%)
4 ميفك ريت	3.69	3.61	(2.17%)
5 اللواسة	73.55	72.30	(1.70%)
6 الخدمات الأرضية	33.00	32.44	(1.70%)
7 جدوى ريت السعودية	11.30	11.15	(1.33%)
8 الإعادة السعودية	24.85	24.54	(1.25%)
9 أسمنت الجنوب	23.87	23.61	(1.09%)
10 بوان	45.90	45.50	(0.87%)

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/03/24	2026/03/25	التغير
1 صدق	10.25	11.09	8.20%
2 رسن	128.00	137.60	7.50%
3 شري	24.04	25.70	6.91%
4 صالح الراشد	47.70	50.50	5.87%
5 مجموعة صافولا	24.69	26.10	5.71%
6 الأسماك	41.76	44.00	5.36%
7 تنمية	50.50	53.05	5.05%
8 فيفيكو	27.00	28.36	5.04%
9 البابطين	62.50	65.45	4.72%
10 الوطنية للتعليم	106.00	111.00	4.72%

المؤشر يتجاوز ١٠ آلاف نقطة والسيولة تسجل 1.09 مليار درهم

صفقات الاستحواذ تدعم مكاسب سوق أبوظبي

1

43 سهماً ترتفع مقابل تراجع 35 شركة مدرجة

2

«موانئ أبوظبي» تقفز 15 % بعد عرض استحواذ نقدي

16 مليون سهم، ما يعكس استمرار النشاط على السهم رغم غياب الحركة السعرية خلال الجلسة. وتصدر سهم «أدنوك للغاز» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بأكثر من 33 مليون سهم، لكنه تحرك عكس اتجاه المؤشر العام، منخفضاً 0.6 % إلى 3.32 درهم. وجاء سهم «مدن» قريباً منه من حيث النشاط، مع تداولات قاربت 33 مليون سهم، فيما تجاوزت كميات التداول على «إشراق للاستثمار» 29 مليون سهم، وعلى «إمستيل» 28 مليوناً. ويشير نشاط هذه الأسهم إلى توزيع السيولة بين مجموعة متنوعة من القطاعات والشركات، بدلاً من تركزها بصورة كاملة في عدد محدود من الأسهم القيادية. كما يبرز تجاوز التداولات الإجمالية 1.09 مليار درهم استمرار مستويات السيولة القوية في سوق أبوظبي، بالتزامن مع بقاء المؤشر أعلى مستوى 10 آلاف نقطة.

ومن شأن أخبار الشركات والصفقات المحتملة أن تظل أحد المحركات الرئيسية للسوق في الجلسات المقبلة، خصوصاً بعد رد الفعل القوي لسهم «موانئ أبوظبي» على عرض الاستحواذ، بالتوازي مع المكاسب الكبيرة التي سجلتها «إمستيل» و«مدن».

وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع 43 شركة مقابل تراجع 35 يوفر قاعدة أوسع لمكاسب المؤشر مقارنة بالجلسات التي تعتمد فيها الحركة على عدد محدود من الأسهم ذات الوزن الثقيل.

الصفقات تعزز زخم سوق أبوظبي

أنهى سوق أبوظبي الجلسة بصورة إيجابية، مستفيداً من قفزات قوية لعدد من الأسهم ومن سيولة تجاوزت مليار درهم. ويبرز عرض الاستحواذ على «موانئ أبوظبي» باعتباره أحد أهم المحركات، إلى جانب صعود «إمستيل» و«مدن» وتسجيل «أدنوك للإمداد والخدمات» أعلى إغلاق منذ الإدراج. ومع استقرار المؤشر فوق 10 آلاف نقطة، ستبقى أخبار الشركات والصفقات واتجاه السيولة عوامل رئيسية في تحديد قدرة السوق على مواصلة مكاسبه.

سهم، ما جعله من بين الأسهم الأكثر نشاطاً خلال الجلسة. وصعد سهم «إشراق للاستثمار» 1.5 % إلى 0.545 درهم، وسط تداولات تجاوزت 29 مليون سهم، بينما حقق سهم «أدنوك للإمداد والخدمات» مكاسب بنسبة 2.6 % ليصل إلى 6.64 درهم. وواصل «أدنوك للإمداد والخدمات» بذلك تسجيل أعلى إغلاق له منذ إدراجه في سوق أبوظبي، في إشارة إلى استمرار الزخم الإيجابي على السهم.

نشاط التداول

وفي المقابل، استقر سهم «الدار العقارية» عند 7.60 درهم دون تغيير، وسط تداولات قاربت

وكانت الشركة قد تلقت إخطاراً من «العماد القابضة» بشأن نيتها تقديم عرض شراء نقدي اختياري مشروط للاستحواذ على ما يصل إلى 100 % من رأس المال المصدر والمدفوع لجموعة موانئ أبوظبي.

وأدى الإعلان إلى زيادة الطلب على السهم ودفعه إلى تسجيل قفزة قوية، في انعكاس للتوقعات بشأن القيمة المحتملة للصفقة وتأثيرها على المساهمين.

وبرز سهم «إمستيل» أيضاً بين أكبر الراجين، بعدما قفز بنسبة 9.6 % إلى 1.25 درهم، وسط تداولات تجاوزت 28 مليون سهم، ليجمع بين المكاسب السعرية القوية والنشاط المرتفع. كما ارتفع سهم «مدن» بنسبة 7.5 % ليغلق عند 3.01 درهم، مع تداولات قاربت 33 مليون

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/08/14	2026/08/17	التغير	
1 أبو ظبي للموانئ	5.10	5.86	14.90 %	
2 الصبر مارين	1.99	2.28	14.57 %	
3 بيور هيلث القابضة	2.35	2.62	11.49 %	
4 إمستيل	1.14	1.25	9.65 %	
5 مدن القابضة	2.80	3.01	7.50 %	
6 بناء السفن	8.30	8.80	6.02 %	
7 الخليج للمشاريع الطبية	2.28	2.38	4.39 %	
8 أوراسكوم	54.00	56.00	3.70 %	
9 أسمنت الخليج	1.13	1.17	3.54 %	
10 بنك الاستثمار	0.03	0.03	3.45 %	

15 شركة دون تغيير. ويعكس توزيع الأسهم حالة من التفوق النسبي للقوى الشرائية، إذ شكلت الشركات المرتفعة أكثر من 46 % من إجمالي الأسهم المتداولة، مقابل نحو 38 % للأسهم الخاسرة.

وساعدت القفزات الكبيرة لبعض الأسهم على تعزيز معنويات السوق، خصوصاً مع وصول عدد منها إلى مستويات سعرية لافتة، في حين واصلت السيولة نشاطها فوق حاجز المليار درهم.

قفزات قوية

وتصدر سهم «موانئ أبوظبي» المشهد بعدما قفز بالنسبة القصوى ليغلق عند 5.86 درهم، وسط تداولات تجاوزت مليوني سهم، مستفيداً من أنباء عرض استحواذ محتمل على المجموعة.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/08/14	2026/08/17	التغير	
1 دار التأمين	1.36	1.30	4.41 %	
2 أمريكانا للمطاعم	2.46	2.38	3.25 %	
3 الإمارات للتنقل	3.61	3.51	2.77 %	
4 فينكس كروب	0.52	0.51	2.67 %	
5 ألفا داتا	1.41	1.38	2.13 %	
6 ايبكس للاستثمار	3.69	3.63	1.63 %	
7 عنان للاستثمار القابضة	1.19	1.18	0.84 %	
8 لولو للتجزئة القابضة	0.98	0.97	0.82 %	
9 إن إم دي سي إنرجي	2.69	2.67	0.74 %	
10 ألف للتعليم	0.99	0.98	0.71 %	

خلال النصف الأول

بنوك أبوظبي ودبي تستقطب 151 مليار درهم ودائع جديدة



استقطبت بنوك أبوظبي ودبي نحو 151 مليار درهم من الودائع الجديدة خلال النصف الأول من 2026، فيما ارتفع الائتمان الممنوح من البنوك في الإمارات بنحو 171 مليار درهم خلال الفترة نفسها. وأظهرت إحصاءات مصرف الإمارات المركزي أن وداائع بنوك دبي ارتفعت بنحو 65 مليار درهم، أو 4.2 %، منذ نهاية ديسمبر 2025 لتصل إلى 1.613 تريليون درهم بنهاية يونيو، بينما زادت وداائع بنوك أبوظبي بنحو 86 مليار درهم، أو 5.8 %، إلى 1.561 تريليون درهم. وعلى أساس شهري، تراجعت وداائع بنوك دبي بنحو ستة مليارات درهم في يونيو، أو 0.3 %، من 1.619 تريليون درهم في مايو، بينما زادت وداائع بنوك أبوظبي بنحو 18 مليار درهم، أو 1.1 %، من 1.543 تريليون درهم. وسجلت البنوك في الإمارات الأخرى زيادة بنحو 15.7 مليار درهم في وداائعها خلال النصف الأول، أو 5.6 %، لتصل إلى 297.5 مليار درهم بنهاية يونيو مقارنة مع 281.8 مليار درهم في ديسمبر.

وفي جانب الإقراض، ارتفع الائتمان الممنوح من بنوك دبي بنحو 96 مليار درهم، أو 8.3 %، خلال النصف الأول ليصل إلى 1.244 تريليون درهم، مقابل 1.148 تريليون درهم في نهاية ديسمبر 2025. وزاد ائتمان بنوك أبوظبي بنحو 75 مليار درهم، أو 6.2 %، إلى 1.273 تريليون درهم من 1.198 تريليون درهم، في حين ارتفع ائتمان البنوك في الإمارات الأخرى 17.5 مليار درهم إلى 240.1 مليار درهم. وخلال يونيو وحده، ارتفع ائتمان بنوك دبي بنحو 13 مليار درهم، وزاد في بنوك أبوظبي بتسعة مليارات درهم، فيما سجلت بنوك الإمارات الأخرى زيادة بنحو 3.6 مليار درهم. وتشير البيانات إلى استمرار نمو جانبي التمويل والودائع في القطاع المصرفي، مع تسجيل بنوك أبوظبي مستوى وداائع أقل قليلاً من دبي، لكنها استقطبت قيمة أكبر من الودائع الجديدة خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

المؤشر يتراجع رغم تفوق الأسهم الصاعدة على الخاسرة

الأسهم الراححة لا تنفذ سوق دبي

«دو» يتراجع 3.3 % مسجلاً أبرز ضغوط جلسة دبي

«طلبات» يتصدر النشاط بأكثر من 31 مليون سهم متداول

على الحفاظ على زخمها واستقطاب مزيد من السيولة.

الأسهم القيادية تحدد مسار دبي

أنهى سوق دبي أولى جلسات الأسبوع بتراجع محدود نسبياً، لكن تفاصيل التداول أظهرت صورة أكثر توازناً مع ارتفاع 20 سهماً مقابل انخفاض 18 واستقرار 10 أسهم. وبينما ضغط تراجع «إعمار» و«دو» على المؤشر، قدمت مكاسب «طلبات» و«الاتحاد العقارية» دعماً مقابلاً. وستبقى حركة الأسهم القيادية ومستوى السيولة البالغ أكثر من 650 مليون درهم العاملين الأبرز في تحديد قدرة المؤشر على العودة فوق حاجز 5900 نقطة خلال الجلسات المقبلة.

سهم، و«الاتحاد العقارية» قرابة 16 مليوناً، بينما قاربت تداولات «دو» 5 ملايين سهم. وتشير القيمة الإجمالية للتداولات البالغة 652 مليون درهم إلى استمرار نشاط السيولة في السوق مع بداية الأسبوع، بينما يظل اتجاهاها بين الأسهم القيادية عاملاً مهماً في تحديد قدرة المؤشر على استعادة خسائره. وتكشف جلسة الاثنين أيضاً انفصلاً نسبياً بين اتساع السوق وحركة المؤشر؛ فرغم ارتفاع نحو 42 % من الشركات المتداولة مقابل انخفاض 37.5 % تقريباً، تراجع المؤشر 30 نقطة بفعل حركة الأسهم الأكبر وزناً.

ومن ثم، قد يعتمد اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة بدرجة كبيرة على أداء الأسهم القيادية، وفي مقدمتها «إعمار العقارية»، إلى جانب قدرة الأسهم التي سجلت مكاسب

كبيرة بالنسبة إلى اتجاه السوق بالنظر إلى ثقله داخل المؤشر ونشاطه بين المستثمرين، وبالتالي يمكن لتراجعها أن يضغط على الأداء العام حتى في الجلسات التي تشهد ارتفاع عدد كبير من الأسهم الأخرى.

وسجل سهم «الإمارات للاتصالات المتكاملة - دو» خسائر أكبر، بعدما هبط بنسبة 3.3 % ليغلق عند 11.60 درهم، مع تداولات قاربت 5 ملايين سهم، ليشكل أحد أبرز مصادر الضغط خلال الجلسة.

وفي المقابل، سجل سهم «الاتحاد العقارية» أداءً إيجابياً، مرتفعاً 1.9 % إلى 0.540 درهم، وسط تداولات قاربت 16 مليون سهم، ما يعكس استمرار النشاط على بعض أسهم القطاع العقاري رغم انخفاض «إعمار». واستقر سهم «الاتحاد إنبرجي القابضة» عند مستوى 3.05 درهم دون تغيير عن إغلاقه السابق، لكنه سجل نشاطاً قوياً من حيث الكميات، مع تداول أكثر من 28 مليون سهم.

ويظهر هذا التباين أن ضغوط البيع لم تشمل السوق بأكملها، إذ تمكنت 20 شركة من تحقيق مكاسب، وهو عدد يفوق الأسهم المتراجعة بفارق شركتين، بينما شكلت الأسهم المستقرة أكثر من خمس الشركات المتداولة.

طلبات تتصدر

وبرز سهم «طلبات هولدينغ» في مقدمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول، بعدما تجاوزت التعاملات عليه 31 مليون سهم، في أعلى كمية مسجلة بين الأسهم المذكورة خلال الجلسة.

وارتفع السهم بنسبة 1.7 % ليغلق عند 1.19 درهم، جامعاً بين النشاط القوي والمكاسب السعرية، في مؤشر إلى وجود طلب شرائي ملحوظ عليه رغم تراجع المؤشر العام.

وبالمقارنة، تجاوزت تداولات «الاتحاد إنبرجي القابضة» 28 مليون سهم، فيما سجلت «إعمار العقارية» أكثر من 17 مليون

الحمراء، وهو ما يعكس تأثير تراجع بعض الأسهم ذات الأوزان الكبيرة في حركة السوق، مقارنة بالمكاسب التي سجلتها الأسهم الأخرى.

ويظل مستوى 5900 نقطة قريباً من المؤشر، بعدما أغلق دونه بنحو 44 نقطة، ما يجعل استعادة هذا الحاجز إحدى النقاط التي قد يراقبها المستثمرون خلال الجلسات المقبلة.

أسهم قيادية

وتعرض المؤشر لضغوط من سهم «إعمار العقارية»، الذي أنهى الجلسة منخفضاً بنسبة 0.9 % عند 11.02 درهم، وسط تداولات نشطة تجاوزت 17 مليون سهم.

ويكتسب تحرك «إعمار العقارية» أهمية

استهل سوق دبي المالي تعاملات الأسبوع على تراجع، وسط ضغوط من عدد من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها «إعمار العقارية» و«الإمارات للاتصالات المتكاملة - دو»، رغم أن عدد الأسهم المرتفعة تجاوز نظيرتها المتراجعة خلال الجلسة.

وأغلق المؤشر العام منخفضاً بنسبة 0.5%، بما يعادل نحو 30 نقطة، ليصل إلى مستوى 5856 نقطة، فيما بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 652 مليون درهم.

ويكشف أداء الأسهم عن حالة من التباين داخل السوق، إذ ارتفعت أسهم 20 شركة من أصل 48 شركة جرى تداولها خلال الجلسة، مقابل انخفاض 18 سهماً، بينما استقرت أسعار 10 شركات من دون تغيير.

ورغم تفوق عدد الأسهم الراححة على الخاسرة، أنهى المؤشر التعاملات في المنطقة

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/14	2026/08/17	التغير
1 أليك القابضة	1.32	1.26	(4.55%)
2 الاتصالات للتكاملة - دو	12.00	11.60	(3.33%)
3 اكتتاب	0.40	0.39	(1.75%)
4 الإمارات دبي الوطني	31.84	31.30	(1.70%)
5 سالك	5.34	5.25	(1.69%)
6 سبينس	1.29	1.27	(1.55%)
7 وطنية إترناشيونال	0.69	0.68	(1.45%)
8 العربية للطيران	4.98	4.92	(1.20%)
9 إعمار	11.12	11.02	(0.90%)
10 الفردوس القابضة	0.28	0.28	(0.71%)

المؤشر العام يفقد 0.88 نقطة مقابل صعود نظيره الإسلامي

قطاع المال يعيد البحرين للمنطقة الحمراء

مؤشر البحرين العام ينهي الجلسة عند 1951.60 نقطة

التداولات تسجل 469.1 ألف دينار عبر 83 صفقة

يزيد حساسية المؤشر لأي تحركات سعرية كبيرة داخله.

كما أن خسارة المؤشر العام أقل من نقطة واحدة تشير إلى محدودية الضغوط مقارنة بموجات التراجع الأكثر حدة، ما يترك المجال مفتوحاً أمام استعادة الخسائر إذا تحسن أداء الأسهم المالية والمواد الأساسية.

تنوع السيولة مفتاح استقرار السوق

تكشف تعاملات الاثنين عن سوق تتحرك بحذر، مع تراجع طفيف للمؤشر العام وصعود موازن للمؤشر الإسلامي. وبينما ظل قطاع المال الوجهة الرئيسية للمستثمرين مستحوذاً على نحو 88 % من السيولة، تحول أدائه إلى عامل ضغط على المؤشر الرئيسي. وستعتمد قدرة بورصة البحرين على استعادة اتجاهاها الصاعد على تحسن أداء الأسهم المالية واتساع التداولات لتشمل قطاعات أخرى، بما يمنح السوق زخماً أكثر توازناً ويقلل تأثير تحركات قطاع واحد في المسار العام.

الأسهم المتداولة مستوى 1.4 مليون سهم. وبحساب متوسطات التداول، بلغت القيمة التقريبية للصفقة الواحدة أكثر من 5.6 آلاف دينار، بينما تجاوز متوسط عدد الأسهم في الصفقة الواحدة 16.9 ألف سهم. وتعطي هذه الأرقام صورة إضافية عن طبيعة النشاط خلال الجلسة، خصوصاً مع التركيز الكبير للسيولة على القطاع المالي، الذي استحوذ منفرداً على 87.65 % من القيمة الإجمالية.

وتحمل الجلسة إشارتين مختلفتين للمستثمرين؛ الأولى تتمثل في بقاء مؤشر البحرين العام قريباً من مستوى 1950 نقطة رغم الضغوط على قطاعين رئيسيين، والثانية في قدرة المؤشر الإسلامي على مخالفة الاتجاه وتحقيق مكاسب.

ويظل مستوى السيولة واتساع قاعدة القطاعات النشطة من العوامل التي يمكن أن تحدد قوة حركة السوق خلال الفترة المقبلة، إذ إن التركيز الشديد للتداولات في قطاع واحد

إلى أسهم القطاع المالي، ما يكشف حجم تركّز السيولة ودرجة تأثير تحركات أسهم البنوك والمؤسسات المالية في الاتجاه العام للبورصة. وبحساب القيمة التقريبية، استحوذ القطاع المالي على تداولات تزيد قيمتها على 411 ألف دينار من إجمالي سيولة بلغت نحو 469 ألف دينار، تاركاً حصة محدودة لبقية القطاعات الدرجة.

ورغم استقطابه الغالبية الساحقة من النشاط، كان قطاع المال أحد العاملين الرئيسيين وراء تراجع مؤشر البحرين العام، إلى جانب قطاع المواد الأساسية، ما يشير إلى أن ارتفاع التداولات على القطاع تزامن مع ضغوط سعرية على بعض مكوناته.

ويعزز ذلك أهمية متابعة أداء القطاع خلال الجلسات المقبلة، إذ إن استمرار تركّز أكثر من أربعة أخماس السيولة داخله يجعل تحركاته مؤثرة بصورة كبيرة في اتجاه المؤشر العام.

وفي المقابل، فإن انتقال جانب أكبر من السيولة إلى قطاعات أخرى قد يمنح السوق قاعدة تداول أكثر تنوعاً ويقلص اعتماده على اتجاه مجموعة محدودة من الأسهم المالية.

نشاط محدود

وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال جلسة الاثنين مليوناً و410 آلاف و267 سهماً، فيما وصلت القيمة الإجمالية للتعاملات إلى 469 ألفاً و125 ديناراً بحرينياً.

ونفذ المستثمرون تعاملاتهم من خلال 83 صفقة، ما يعكس جلسة محدودة نسبياً من حيث عدد العمليات المنفذة، رغم تجاوز كمية

بعض الأسهم المتوافقة مع المؤشر الإسلامي على أدائها الإيجابي، في حين كان للقطاع المالي تأثير أكبر في حركة المؤشر العام. وجاء الانخفاض المحدود للمؤشر الرئيسي في جلسة اتسمت بمستويات تداول متوسطة، مع استمرار هيمنة أسهم القطاع المالي على الجانب الأكبر من السيولة المتداولة في البورصة.

هيمنة مالية

كان قطاع المال المحرك الأبرز لجلسة الاثنين، سواء من حيث تأثيره السلبي على المؤشر العام أو من حيث استحوازه على غالبية الأموال المتداولة داخل السوق.

وتركّز نشاط المستثمرين بصورة واضحة على أسهم القطاع، إذ استحوذت تداولاته على 87.65 % من إجمالي قيمة الأوراق المالية التي جرى تداولها خلال الجلسة.

وتعني هذه النسبة أن ما يقارب 9 دنانير من كل 10 دنانير جرى تداولها في السوق اتجهت

أنهت بورصة البحرين تعاملات الاثنين على أداء متباين بين مؤشريها الرئيسيين، إذ تراجع المؤشر العام تحت ضغط قطاعي المال والمواد الأساسية، بينما تحرك مؤشر البحرين الإسلامي في الاتجاه المعاكس ونجح في تحقيق مكاسب بنهاية الجلسة.

وأغلق مؤشر البحرين العام عند مستوى 1951.60 نقطة، منخفضاً بمقدار 0.88 نقطة مقارنة بمعدل الإقفال السابق، في تراجع محدود جاء نتيجة الضغوط التي تعرض لها عدد من الأسهم المنضوية تحت قطاعي المال والمواد الأساسية.

وفي المقابل، تمكن مؤشر البحرين الإسلامي من إنهاء التعاملات داخل المنطقة الخضراء، بعدما ارتفع 1.35 نقطة ليغلق عند مستوى 928.91 نقطة، وهو ما عكس اختلاف أداء مكوناته عن الاتجاه الذي سيطر على المؤشر العام.

ويظهر هذا التباين أن الضغوط البيعية لم تكن موزعة بالتساوي على السوق، إذ حافظت

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/16	2026/08/17	التغير
1 البحرين والكويت	0.558	0.555	(0.54%)
2 ألبا	0.887	0.885	(0.23%)
3 بنك جي إف إتش	0.555	0.554	(0.18%)

المؤشر يفقد 152.94 نقطة والسيولة ترتفع إلى 388.7 مليون ريال

تراجع جماعي يضغط على بورصة قطر

47 سهماً تتراجع مقابل ارتفاع 7 أسهم فقط



السيولة تقفز 30 % تقريباً إلى 388.7 مليون ريال



لتحركات السوق في الجلسات المقبلة، بعدما أغلق المؤشر دونه عند 9892.24 نقطة، في حين قد تلعب مستويات السيولة واتجاه الأسهم القيادية دوراً رئيسياً في تحديد قدرة السوق على استعادة جزء من خسائرها.

السيولة تختبر قدرة السوق للتعافي

تعكس جلسة الاثنين حالة من الضغوط البيعية الواسعة في بورصة قطر، مع تراجع القطاعات السبعة وهبوط 47 سهماً، لكن الارتفاع الملحوظ في السيولة وأحجام التداول يكشف استمرار النشاط داخل السوق. وستتجه الأنظار خلال الجلسات المقبلة إلى قدرة المؤشر على استعادة مستوى 9900 نقطة، خصوصاً إذا تحولت السيولة المرتفعة من عمليات بيع وإعادة تمركز إلى طلب شرائي على الأسهم التي سجلت تراجعات، بما يسمح للسوق بمحاولة تعويض جانب من خسائرها الأخيرة.

بي» في المقدمة بسيولة بلغت 40.9 مليون ريال، ليستحوذ منفرداً على أكثر من 10 % من إجمالي سيولة البورصة خلال التعاملات. ويعكس نشاط الأسهم القيادية أهمية تحركاتها في تحديد اتجاه المؤشر، خصوصاً مع تزامن ارتفاع السيولة مع موجة تراجع شملت القطاعات كافة.

كما يظهر ارتفاع قيمة وأحجام التداول أن المستثمرين أعادوا ترتيب مراكزهم بصورة أكثر نشاطاً مقارنة بالجلسة السابقة. فقد زادت السيولة بنحو 89.5 مليون ريال، فيما ارتفعت الكميات بأكثر من 25 مليون سهم، وزاد عدد الصفقات بنحو 8.2 آلاف صفقة في جلسة واحدة.

وتأتي خسائر الاثنين بعدما أنهى المؤشر تعاملات الأحد عند مستويات أعلى، قبل أن تؤدي الضغوط الجماعية على القطاعات إلى فقدان أكثر من 150 نقطة خلال جلسة واحدة.

وسيطل مستوى 9900 نقطة محوراً مهماً

سيولة مرتفعة

ورغم هبوط السوق، سجلت مؤشرات التداول ارتفاعاً قوياً، إذ زادت السيولة إلى 388.7 مليون ريال، مقابل 299.23 مليون ريال في جلسة الأحد، بزيادة تقترب من 30 %، ما يشير إلى ارتفاع واضح في قيمة التعاملات بالتزامن مع عمليات البيع.

كما ارتفعت أحجام التداول إلى 145.41 مليون سهم، مقارنة بنحو 119.92 مليون سهم خلال الجلسة السابقة، بزيادة تتجاوز 21 %، وهو ما يعكس ارتفاع نشاط المستثمرين رغم الاتجاه الهبوطي للمؤشر.

وامتد النشاط إلى عدد الصفقات المنفذة، التي ارتفعت إلى 28.33 ألف صفقة، مقابل 20.12 ألف صفقة في جلسة الأحد، بزيادة تجاوزت 40 %.

وتكتسب زيادة التداولات أهمية إضافية عندما تتزامن مع تراجع السوق، لأنها تشير إلى أن انخفاض الأسعار جاء وسط نشاط ملحوظ وليس نتيجة ضعف السيولة أو محدودية التعاملات.

وتصدر سهم «الدوحة للتأمين» قائمة الأسهم المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 4.54 %، بينما جاء سهم «السينما» في صدارة الأسهم الراجعة بارتفاع بلغ 5.31 %.

ويكشف الفارق الكبير بين عدد الأسهم الهابطة والصاعدة حجم الضغوط التي واجهتها السوق خلال الجلسة، إذ شكلت الأسهم المتراجعة نحو 87% من إجمالي الأسهم النشطة.

نشاط التداول

وعلى مستوى نشاط الأسهم، تصدر سهم «الطبية» قائمة الشركات من حيث الكميات، بعدما بلغ حجم التداول عليه نحو 16.46 مليون سهم، ما جعله الأكثر نشاطاً من حيث عدد الأسهم المتداولة خلال الجلسة.

أما من حيث قيمة التداولات، فجاء سهم «كيو إن

عمليات البيع وعدم اقتصرارها على مجموعة محدودة من الأسهم القيادية.

وتصدر قطاع التأمين قائمة القطاعات المتراجعة بعدما هبط 2.89 %، بينما كان قطاع العقارات الأقل انخفاضاً بنسبة 0.69 %.

ومع تراجع جميع القطاعات، غابت المحركات القادرة على تعويض الضغوط البيعية أو الحد بصورة كبيرة من خسائر المؤشر العام.

وأظهر أداء الأسهم صورة مماثلة، إذ تراجع 47 سهماً من إجمالي 54 سهماً نشاطاً خلال الجلسة، مقابل ارتفاع 7 أسهم فقط، فيما استقر سهما شركتين دون تغيير.

أنهت بورصة قطر تعاملات الاثنين على تراجع ملحوظ، وسط ضغوط بيعية شملت جميع القطاعات، بالتزامن مع ارتفاع واضح في مستويات السيولة وأحجام التداول وعدد الصفقات مقارنة بالجلسة السابقة.

وهبط المؤشر العام للبورصة بنسبة 1.52 %، ليغلق عند مستوى 9892.24 نقطة، فاقداً 152.94 نقطة مقارنة بإغلاق الأحد، ليهبط بذلك دون مستوى 9900 نقطة.

وجاء التراجع وسط أداء سلبي واسع النطاق للأسهم والقطاعات، إذ أغلقت القطاعات السبعة المدرجة في المنطقة الحمراء، ما يعكس اتساع نطاق

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/16	2026/08/17	التغير
1 الدوحة	3.150	3.007	4.54%)
2 قطر للتأمين	1.940	1.874	3.40%)
3 الخليج الدولية	1.741	1.689	2.99%)
4 قامكو	1.523	1.480	2.82%)
5 صناعات قطر	9.985	9.720	2.65%)
6 المصرف	22.420	21.900	2.32%)
7 كيو إل إم	2.250	2.200	2.22%)
8 استثمار القايضة	4.260	4.167	2.18%)
9 زاد	12.410	12.160	2.01%)
10 الإسلامية	7.817	7.665	1.94%)

«مسقط 30» يربح ٥.٨٥ نقطة والسيولة تتجاوز 61 مليون ريال

البنوك تمنح بورصة مسقط دفعة جديدة

أحجام التداول تقفز 5.09 % إلى 210.11 مليون ورقة



قيمة التداولات ترتفع 10.95 % إلى 61.56 مليون ريال



أرضية لتحركات أكثر قوة إذا امتدت المكاسب إلى قطاعي الصناعة والخدمات خلال الجلسات المقبلة.

السيولة تمنح السوق مساحة للصعود

تدخل بورصة مسقط الجلسات المقبلة وهي تتمسك بمستوى يتجاوز 7500 نقطة، مدعومة بنمو ملموس في النشاط الاستثماري. وبينما نجح القطاع المالي في إبقاء «مسقط 30» داخل المنطقة الخضراء، لا تزال خسائر الصناعة والخدمات تحد من اتساع المكاسب. وسيكون استمرار السيولة فوق 60 مليون ريال، إلى جانب تحسن أداء القطاعات المتراجعة، عاملاً مهماً في قدرة السوق على تحويل الصعود المحدود إلى مكاسب أوسع خلال الفترة المقبلة.

ضعف معدل نمو أحجام التداول إلى زيادة متوسط قيمة الأوراق المالية المتداولة بصورة عامة، وهو ما يعزز أهمية حركة السيولة خلال الجلسة.

وتبدو هذه المؤشرات لافتة بالنظر إلى أن «مسقط 30» لم يرتفع سوى 0.08 %، ما يعني أن زيادة النشاط والسيولة لم تترجم إلى صعود قوي للمؤشر بسبب التباين الكبير في أداء القطاعات والأسهم.

فالققطاع المالي قدم الدعم الأساسي، لكن خسائر الصناعة والخدمات حدت من تأثيره، لتخرج السوق في النهاية بمكاسب طفيفة لا تتجاوز 5.85 نقطة.

وتعكس الجلسة حالة من التوازن النسبي بين قوى الشراء والبيع، مع استمرار تدفق السيولة وزيادة الكميات المتداولة، وهي عوامل قد توفر

مضيفاً دعماً إلى القطاع المالي، الذي انفراد بالصعود بين القطاعات الرئيسية في السوق خلال تعاملات الاثنين.

وفي المقابل، تراجع مؤشر القطاع الصناعي 0.49 %، ليسجل أكبر انخفاض بين القطاعات، متأثراً بخسائر بعض الأسهم التي سجلت هبوطاً ملحوظاً. وتراجع سهم «الأنوار لبلاط السيراميك» بنسبة 5.59 %، ما شكل ضغطاً واضحاً على الصناعة، كما انخفض سهم «أوكيو للصناعات الأساسية» بنسبة 1.15 %.

لكن مكاسب سهم «الكروم العمانية» حدت من خسائر القطاع الصناعي، بعدما ارتفع السهم 4.76 % وتصدر قائمة الراجحين خلال الجلسة.

ويبرز هذا التباين اختلاف اتجاهات المستثمرين حتى داخل القطاع الواحد، إذ لم تمنع القفزة القوية لـ«الكروم العمانية» مؤشر الصناعة من الإغلاق على تراجع في ظل الضغوط القادمة من الأسهم الأخرى.

أما قطاع الخدمات، فسجل انخفاضاً محدوداً بنسبة 0.04 %، ليكون أقل القطاعات المتراجعة خسارة. وتصدر سهم «بركاء للمياه والطاقة» قائمة الأسهم الخاسرة بعدما هبط 8.23 %، بينما تراجع سهم «الغاز الوطنية» بنسبة 2.78 %، وهو ما أبقى مؤشر الخدمات في المنطقة الحمراء بنهاية الجلسة.

تداولات نشطة

وبعيداً عن تحركات القطاعات، قدمت مستويات التداول إشارة إيجابية، إذ ارتفع حجم التعاملات بنسبة 5.09 % ليصل إلى 210.11 مليون ورقة مالية، مقارنة بنحو 199.95 مليون ورقة مالية خلال جلسة الأحد.

وبذلك أضافت التداولات أكثر من 10 ملايين ورقة مالية خلال جلسة واحدة، ما يعكس زيادة النشاط رغم الارتفاع المحدود للمؤشر الرئيسي.

وكان نمو قيمة التداولات أكثر وضوحاً، إذ قفزت بنسبة 10.95 % إلى 61.56 مليون ريال، مقابل نحو 55.49 مليون ريال في الجلسة السابقة، بزيادة تجاوزت 6 ملايين ريال.

ويشير ارتفاع قيمة التداولات بوتيرة تزيد على

المؤشر، بعدما كان القطاع الوحيد الذي تمكن من تحقيق مكاسب خلال الجلسة، في مقابل انخفاض مؤشري الصناعة والخدمات.

ويكشف ذلك عن اعتماد أداء السوق خلال الجلسة بدرجة كبيرة على أسهم المؤسسات المالية، التي استطاعت موازنة التراجعات المسجلة في القطاعات الأخرى ومنعها من دفع المؤشر العام إلى المنطقة السلبية.

تفوق البنوك

ارتفع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.18 %، مستفيداً من مكاسب عدد من مكوناته، وفي مقدمتها سهم «المدينة للاستثمار القايضة» الذي صعد 3.08 %، ليشكل أحد أبرز الأسهم الداعمة لأداء القطاع.

كما ارتفع سهم «بنك ظفار» بنسبة 1.4 %،

أغلقت بورصة مسقط تعاملات الاثنين على ارتفاع محدود، مستفيدة من الأداء الإيجابي للقطاع المالي الذي نجح في تعويض الضغوط القادمة من قطاعي الصناعة والخدمات، بالتزامن مع نمو واضح في السيولة وأحجام التداول مقارنة بالجلسة السابقة.

وارتفع المؤشر الرئيسي «مسقط 30» بنسبة 0.08 % ليصل إلى مستوى 7540.83 نقطة، مضيفاً 5.85 نقطة إلى رصيده مقارنة بإغلاق الأحد، في جلسة انسمت بالتباين بين أداء القطاعات الرئيسية.

ورغم محدودية مكاسب المؤشر، أظهرت مؤشرات التداول تحسناً أكبر، إذ ارتفعت قيمة التعاملات بأكثر من 10 %، بينما تجاوز حجم التداول 210 ملايين ورقة مالية، ما يعكس نشاطاً أكبر للمستثمرين بالتزامن مع حفاظ السوق على المنطقة الخضراء.

ولعب القطاع المالي الدور الرئيسي في دعم

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/16	2026/08/17	التغير
1 الأنوار لبلاط السيراميك	0.143	0.135	5.59%)
2 ظفار الدولية للتنمية	0.273	0.268	1.83%)
3 أريدو	0.322	0.318	1.24%)
4 أوكيو للصناعات الأساسية	0.260	0.257	1.15%)
5 فولتامب للطاقة	0.175	0.173	1.14%)
6 أبراج لخدمات الطاقة	0.398	0.394	1.01%)
7 عماتيل	1.424	1.412	0.84%)
8 بنك عمان العربي	0.266	0.264	0.75%)
9 أسمنت عمان	0.580	0.578	0.34%)

الشركة	2026/08/16	2026/08/17	التغير
1 الأسماك العمانية	0.021	0.022	4.76%)
2 اسيايد	0.234	0.238	1.71%)
3 بنك ظفار	0.215	0.218	1.40%)
4 حديد الجزيرة	0.870	0.880	1.15%)
5 أوميفكو	0.202	0.204	0.99%)
6 بنك نزوى	0.139	0.140	0.72%)
7 العمانية المتحدة للتأمين	0.313	0.315	0.64%)
8 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.475	0.478	0.63%)
9 بنك صحار	0.181	0.182	0.55%)
10 الباطنة للطاقة	0.184	0.185	0.54%)

تحقيقات أميركية تضع مليارات التأمين والائتمان الخاص تحت المجهر

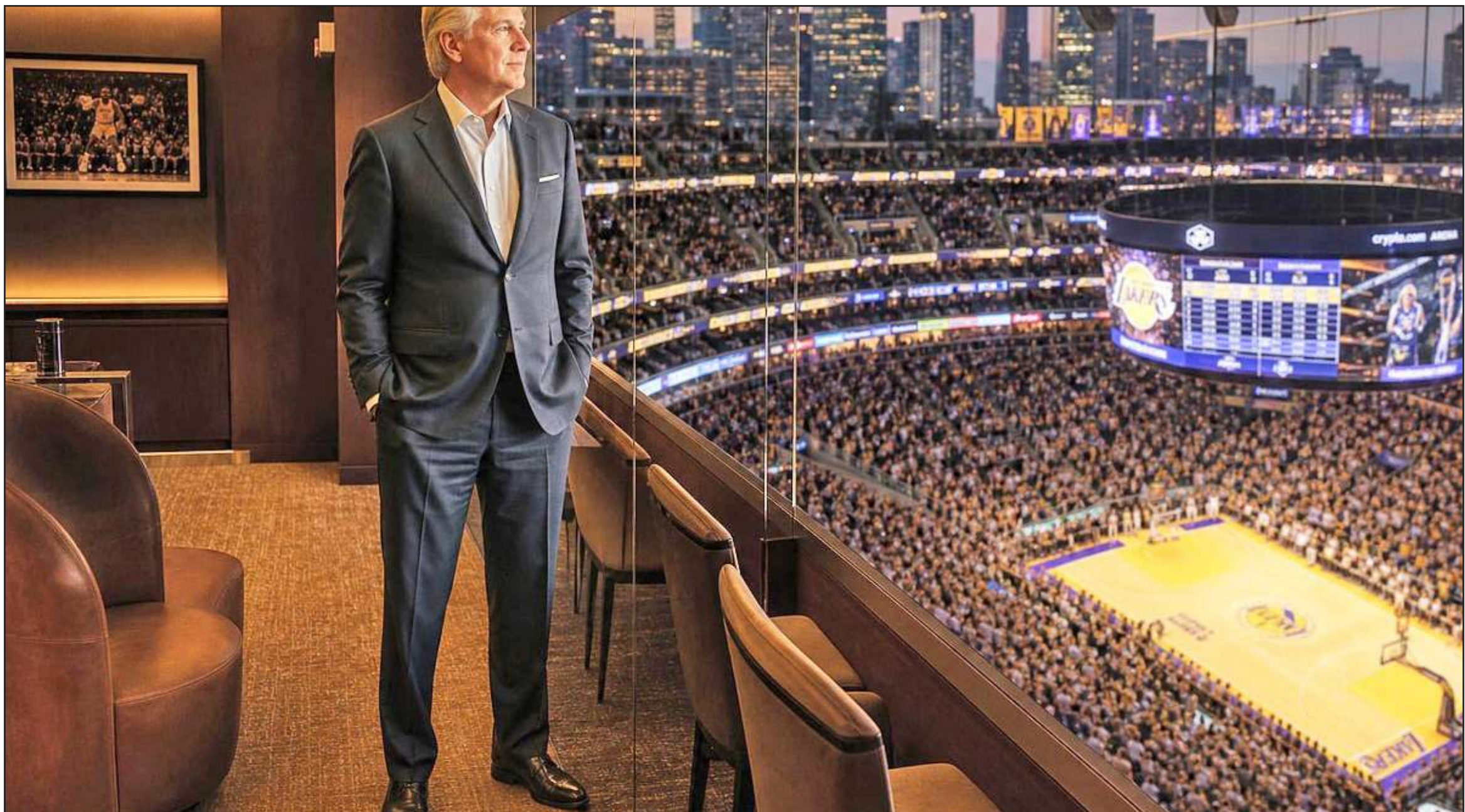
إمبراطورية والتر تهر ثقة الائتمان الخاص

1

«غوغنهايم بارتنرز» تدير أصولاً تتجاوز قيمتها 300 مليار دولار

2

شركتا تأمين أعادت تصنيف استثمارات تتجاوز 20 ملياراً



نموذج منتشر

قد تفوق العائد على السندات الحكومية والأوراق المالية التقليدية. لكن الميزة نفسها تمثل مصدر الخطر. فالقرض الخاص أصعب في التقييم من السند المتداول يومياً في الأسواق، كما أن تشابك ملكية المقرض والمقرض أو مدير الاستثمار قد يثير تساؤلات حول تضارب المصالح، خصوصاً عندما تكون الأموال في النهاية مرتبطة بالتزامات تجاه حملة وثائق التأمين.

ما فعله والتر لم يبق تجربة خاصة به. فقد اتجهت شركات استثمار بديل كبرى إلى الاستحواذ على شركات تأمين أو بناء علاقات وثيقة معها، ثم استخدام الأموال طويلة الأجل المتولدة من وثائق التأمين لتمويل القروض الخاصة والعقارات والبنية التحتية وغيرها من الأصول غير المتداولة. ويتيح النموذج لمديري الأصول الحصول على مصدر طويل ومستقر لرأس المال، في حين تحصل شركات التأمين على عوائد

المليارات، بدأت مسيرة والتر من واحدة من أكثر زوايا التمويل هدوءاً. فبعد نشأته في مزرعة بولاية أيوا ودراسة المحاسبة، عمل في شركة «ليبرتي هامشاير» المتخصصة في سوق الأوراق التجارية، حيث تصدر الشركات ديوناً قصيرة الأجل للحصول على السيولة. وكانت المهمة الأساسية تقوم على إدارة كميات كبيرة من سندات الدين قصيرة الأجل، ومطابقة توقيت استحقاق الأصول مع الالتزامات والبحث عن فروق صغيرة في التسعير يمكن تحويلها إلى أرباح. ومن هنا اكتسب والتر الخبرة التي ستصبح لاحقاً حجر الأساس لاستراتيجيته الاستثمارية: البحث عن عدم الكفاءة في الأسواق، ثم استخدام هياكل مالية معقدة للاستفادة منها.

مليارات مترابطة

وتصاعدت المخاوف بعد مراجعات كشفت عن حجم استثمارات مرتبطة بأطراف ذات صلة أكبر بكثير مما كان معلناً سابقاً. وأعادت شركتا Delaware وClear Spring Life، الخاضعتان لسيطرة والتر، تصنيف أكثر من 20 مليار دولار من الأصول وسط التدقيق الأميركي، وبدأتا العمل على إعادة هيكلة أو التخلص من أجزاء من الاستثمارات المرتبطة بكيانات أخرى داخل شبكة أعماله. وتبحث السلطات في كيفية الإفصاح

تحويل الملياردير الأميركي مارك والتر خلال ثلاثة عقود من ممول غير معروف يعمل في زاوية متخصصة من أسواق الدين إلى واحد من أبرز المستثمرين في وول ستريت والرياضة والترفيه، قبل أن تجد الإمبراطورية التي بناها نفسها في مواجهة تدقيق أميركي واسع قد تتجاوز تداعياته ثروته الشخصية إلى صناعة الائتمان الخاص التي تدير تريليونات الدولارات.

ويحقق مدعون اتحاديون وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية في تعاملات مرتبطة بشركات والتر، مع التركيز على ما إذا كانت شركات تأمين يسيطر عليها قدمت مليارات الدولارات من التمويل إلى كيانات مرتبطة بإمبراطوريته من دون الإفصاح بصورة كافية عن طبيعة العلاقات بينها. ولم توجه اتهامات جنائية إلى والتر حتى الآن، بينما تقول شركاته إنها تتعاون مع التحقيقات.

وتكتسب القضية أهمية تتجاوز شخص والتر لأن النموذج الذي ساعد على تطويره، والقائم على الجمع بين أموال التأمين واستثمارات الائتمان الخاص والأصول البديلة، تحول لاحقاً إلى استراتيجية رئيسية تبنتها مجموعات استثمار عملاقة في وول ستريت.

بداية هادئة

بعيداً عن الأندية الرياضية وصفقات

مليار دولار، بعد أقل من عام من إتمام والتر استحواذه بتقييم بلغ 10 مليارات دولار. ولا تزال الصفقة الجديدة بحاجة إلى موافقة مجلس محافظي دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين.

الائتمان الخاص أمام اختبار ثقة

تمثل قضية والتر اختباراً يتجاوز مصير ملياردير أو شركة تأمين أو حتى صفقة رياضية قياسية. فالسؤال الأكبر يتعلق بمدى قدرة نموذج ربط التأمين بالائتمان الخاص على الاستمرار في النمو من دون زيادة المخاطر الناتجة عن التعقيد وتضارب المصالح وصعوبة تقييم الأصول. ولم تثبت التحقيقات حتى الآن وقوع مخالفات جنائية، لكن إعادة تصنيف مليارات الدولارات والتحركات لتعزيز السيولة أعادت التدقيق في واحدة من أسرع مناطق التمويل نمواً. وإذا ظلت المشكلة محصورة في إمبراطورية والتر فقد يتجاوزها القطاع، أما إذا كشفت عن نقاط ضعف أوسع في النموذج، فقد تكون التداعيات التنظيمية والاستثمارية أكبر بكثير من حدود صفقة «ليكرز» أو ثروة صاحب «دودجرز».

هوية المقرض الحقيقية وطبيعة المخاطر أمراً أساسياً للمستثمرين والمنظمين وحملة الوثائق. وتؤكد TWG Global من جانبها أنها وغوغنهايم حققتا قيمة كبيرة للعملاء والمساهمين على مدار عقود، وأنهما تعملان داخل صناعات تخضع لتنظيم أميركي صارم، في وقت تؤكد فيه الشركات المعنية تعاونها مع التحقيقات.

سيولة مطلوبة

وتزامنت التحقيقات مع تحركات لجمع رؤوس أموال وتعزيز السيولة. وأفادت تقارير بأن والتر عرض استخدام حصته في «غوغنهايم بارتنرز» ضماناً ضمن جهود لتأمين تمويل بمليارات الدولارات لشركات التأمين التابعة له، بينما عرضت على المستثمرين عوائد من خانتين لتقديم التمويل إلى TWG Global. ثم جاءت مفاجأة عالم الرياضة، عندما وافق والتر على بيع السيطرة على لوس أنجلوس ليكرز إلى مجموعة بقيادة المستثمر جوشوا كوشنر والرئيس التنفيذي السابق لـ«ديزني» بوب إيغر، في صفقة تقدر قيمة النادي بنحو 12.5

عن معاملات الائتمان الخاص وما إذا كانت العلاقات بين الأطراف المختلفة قد عرضت بصورة صحيحة. وذكرت تقارير أميركية أن التحقيق يركز على مليارات الدولارات من القروض، بينما أثارت التعديلات في الإفصاحات مخاوف بشأن رأس المال والتصنيفات الائتمانية لشركات التأمين.

المشكلة الأساسية لا تكمن فقط في خسارة محتملة، بل في معرفة مدى استقلالية الأصول التي يفترض أنها تدعم التزامات شركات التأمين. فعندما يمول أحد أجزاء المجموعة جزءاً آخر، تصبح معرفة

التأمين تجمع تدفقات مستقرة من الأقساط، بينما يستطيع مدير الاستثمار توجيه جانب من هذه الأموال إلى القروض الخاصة والأصول البديلة التي قد تحقق عوائد أعلى من السندات التقليدية. وإذا تجاوزت عوائد الاستثمار المدفوعات المطلوبة لحملة الوثائق، يصبح الفرق مصدراً كبيراً للأرباح.

ذهب التأمين

لفترات أطول. وبعد الأزمة وتراجع تقييمات القطاع، تحركت «غوغنهايم» للاستحواذ على شركات تأمين، مستفيدة من فرصة استثمار مليارات الدولارات التي يدفعها حملة الوثائق في أصول طويلة الأجل وأقل سيولة وأكثر ربحية. كانت الفكرة شديدة الجاذبية: شركات

لجاء التحول الحقيقي بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، عندما أدرك والتر أن شركات التأمين توفر نوعاً مختلفاً تماماً من رأس المال. فبدلاً من الأموال القصيرة الأجل التي كان يديرها في سوق الأوراق التجارية، تحمل شركات التأمين التزامات تمتد سنوات أو عقوداً، وهو ما يسمح باستثمار الأموال

صفقة

«دودجرز» بلغت 2.15 مليار دولار خلال 2012

«ليكرز» ينتقل مجدداً بتقييم قياسي يبلغ 12.5 مليار

صفقة بيع

«ليكرز» الجديدة ما زالت تنتظر موافقة الدوري

شركات

الاستثمار البديل تدير أصولاً تأمينية تتجاوز تريليون دولار

«ستوكس 600» يرتفع 0.2% والموارد الأساسية تقود الصعود

الذهب والفائدة يدعمان مكاسب أسهم أوروبا

1 أسهم التكنولوجيا الأوروبية ترتفع 1.1% وتدعم مكاسب السوق

2

الأغذية والمشروبات تتراجع 0.7% وتسجل الأداء القطاعي الأسوأ

شركات الطاقة مباشرة، لكنه قد يضغط على قطاعات الصناعة والنقل والاستهلاك إذا أدى إلى زيادة التكاليف.

نتائج قوية

ويأتي تحول اهتمام المستثمرين نحو الاقتصاد والجغرافيا السياسية بعدما تراجع تأثير موسم نتائج الشركات الأوروبية، رغم استمرار النظرة الإيجابية إلى أرباح الربع الثاني. وكانت النتائج القوية قد وفرت للأسهم الأوروبية دعماً مهماً، لكن الأسواق تحتاج الآن إلى محفزات إضافية للحفاظ على الاتجاه الصعودي، خصوصاً في ظل المستويات المرتفعة التي وصلت إليها بعض المؤشرات. وفي المقابل، سجل قطاع الأغذية والمشروبات الأداء الأضعف خلال الجلسة، متراجعاً 0.7%، في إشارة إلى استمرار التباين الكبير بين القطاعات، فبينما تستفيد شركات التعدين والطاقة من ارتفاع السلع، تواجه الشركات الاستهلاكية احتمالات زيادة تكاليف الإنتاج وضعف القوة الشرائية إذا استمرت ضغوط أسعار الطاقة.

الفائدة والحرب تحددان مسار أوروبا

تتحرك الأسهم الأوروبية حالياً بين قوتين متعارضتين؛ الأولى تتمثل في تراجع احتمالات رفع الفائدة الأميركية وضعف الدولار وصعود الذهب، وهي عوامل تمنح أسهم التكنولوجيا والتعدين دعماً واضحاً، والثانية ترتبط باستمرار الحرب ومخاطر ارتفاع أسعار النفط والتضخم. وبعد انتهاء الجزء الأكبر من موسم النتائج، ستصبح البيانات الاقتصادية وتحركات البنوك المركزية وتطورات الشرق الأوسط المحركات الرئيسية للأسواق. وقد يمنح استمرار تراجع توقعات الفائدة «ستوكس 600» فرصة لمواصلة المكاسب، لكن أي قفزة جديدة في أسعار الطاقة قد تعيد الضغوط سريعاً إلى الأسهم الأوروبية.



ارتفعت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات الاثنين، مدعومة بمكاسب شركات التعدين والموارد الأساسية والتكنولوجيا، في وقت استفادت فيه الأسواق من صعود أسعار الذهب وضعف الدولار وتراجع التوقعات بشأن إمكانية اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى رفع أسعار الفائدة.

وصعد مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي 0.2% إلى 659.30 نقطة بحلول الساعة 07:08 بتوقيت غرينتش، مع تحول اهتمام المستثمرين تدريجياً من نتائج أعمال الشركات إلى البيانات الاقتصادية الأميركية والتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وجاء الأداء الإيجابي للأسهم بعدما عززت البيانات الأميركية الضعيفة التوقعات بأن يتجنب الاحتياطي الفيدرالي تشديد السياسة النقدية، وهو ما خفف جانباً من الضغوط على الأصول عالية المخاطر.

وتكتسب تحركات الفائدة الأميركية أهمية كبيرة للأسواق الأوروبية، إذ تؤثر بصورة مباشرة في اتجاه الدولار وتدفقات رؤوس الأموال وتقييمات الأسهم العالمية. كما أن تراجع احتمالات رفع الفائدة يمنح شركات النمو والتكنولوجيا دعماً إضافياً، نظراً لحساسيتها الكبيرة تجاه تكاليف التمويل والعوائد طويلة الأجل.

معادن صاعدة

وتصدر قطاع الموارد الأساسية قائمة الراحين بعدما قفز 1.4%، مستفيداً بصورة رئيسية من ارتفاع أسعار الذهب في الأسواق العالمية مع تراجع الدولار. وسجلت أسهم عدد من شركات التعدين مكاسب قوية، إذ ارتفعت «أنتوفاجاستا» و«هوشيل للتعدين» و«جلينكور» بنسب تراوحت بين 2.2% و 2.7%، ما منح المؤشرات الأوروبية دعماً واضحاً في التعاملات المبكرة. ويستفيد الذهب عادة من ضعف العملة

الأميركية، إذ يصبح المعدن المقوم بالدولار أقل تكلفة بالنسبة إلى حائزي العملات الأخرى. كما يتلقى دعماً من انخفاض توقعات الفائدة، لأن تراجع عوائد الأصول المدة للدخل يقلص تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمعدن النفيس.

وجاءت مكاسب شركات التعدين في وقت يبحث فيه المستثمرون عن محفزات جديدة بعد انحسار التأثير المباشر لموسم نتائج الأعمال الأوروبية، الذي قدم دعماً للأسواق خلال الفترة الماضية مع استمرار تحسن توقعات أرباح الشركات في الربع الثاني.

وساهم قطاع التكنولوجيا أيضاً في تعزيز الاتجاه الصعودي، بعدما ارتفع 1.1%. ويعد القطاع من أبرز المستفيدين من انحسار توقعات تشديد السياسة النقدية الأميركية، إذ تصبح تقييمات شركات التكنولوجيا أكثر جاذبية عندما تتراجع توقعات الفائدة والعوائد.

مخاطر الحرب

ورغم البداية الإيجابية، ظلت التطورات الجيوسياسية حاضرة بقوة في حسابات المستثمرين، مع استمرار الحرب بين الولايات المتحدة وإيران وتأثيراتها في

«نيكي» يخالف الاتجاه ويرتفع بدعم أسهم الذكاء الاصطناعي

نمو ضعيف يربك بورصة اليابان مجدداً

1 الاقتصاد الياباني ينمو 1.1% مقابل توقعات عند 2%

2

الإنفاق الرأسمالي يتراجع 1.2% ويضغط على الطلب المحلي

عوامل رئيسية: تطورات أسعار النفط، وتحركات عوائد السندات، وقدرة الاقتصاد الياباني على استعادة قوة الاستهلاك والاستثمار. وإذا استمرت ضغوط التضخم والفائدة، فقد تصبح مكاسب الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي غير كافية وحدها لدفع السوق بأكمله إلى موجة صعود مستقرة.

الفائدة تختبر صمود الأسهم اليابانية

تدخل الأسهم اليابانية مرحلة أكثر حساسية مع تزايد التناقض بين قوة أسهم التكنولوجيا وضعف المؤشرات الاقتصادية المحلية. وسيظل مسار السوق مرتبطاً بثلاثة

ويجعل السندات أكثر جاذبية مقارنة بالأسهم.

تكنولوجيا داعمة

في المقابل، أنقذت أسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي مؤشر «نيكي» من الإغلاق على تراجع، بعدما سجلت بعض الأسهم مكاسب حادة عززت وزنها داخل المؤشر.

وقفز سهم شركة تصنيع الرقائق «كيوكسيا هولدنجز» 15.07% ليكون الأفضل أداءً على «نيكي»، بينما ارتفع سهم «ميتسوي كينزوكو» 7.54% وصعد «فوجيكورا» 7.29%. وتكشف هذه التحركات استمرار شهية المستثمرين لأسهم الشركات المستفيدة من الإنفاق العالمي المتزايد على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات وأشباه الموصلات، حتى في ظل الضغوط التي تتعرض لها قطاعات أخرى من السوق. وفي الجانب المقابل، انخفض سهم «تريند مايكرو» 8.53%، وتراجع «إن.إي.سي» 7.39%، بينما هبط سهم مجموعة «دنتسو» 7.09%، ما عمق التباين بين القطاعات.

المخاوف بشأن قدرة الاقتصاد على الحفاظ على زخم نمو مستدام في وقت ترتفع فيه تكاليف المعيشة والتمويل. وبالنسبة إلى سوق الأسهم، تعني البيانات الضعيفة أن الشركات المحلية قد تواجه بيئة طلب أكثر صعوبة، خصوصاً إذا استمرت الأسر في الحد من الإنفاق نتيجة ارتفاع الأسعار. كما يزيد تباطؤ الاستثمار الرأسمالي المخاوف من أن تتخذ الشركات موقفاً أكثر حذراً تجاه خطط التوسع.

نفط مرتفع

وتزامنت البيانات الاقتصادية مع استمرار المخاطر القادمة من الشرق الأوسط، خصوصاً الاضطرابات التي تؤثر في حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز، ما ساهم في إبقاء أسعار الطاقة مرتفعة وزاد المخاوف من انتقال موجة تضخمية جديدة إلى الاقتصاد الياباني شديد الاعتماد على واردات الطاقة. ويشكل ارتفاع النفط تحدياً مزدوجاً لليابان، إذ يرفع تكلفة الواردات ويضغط على الشركات والمستهلكين، وفي الوقت نفسه يعزز توقعات التضخم ويدفع عوائد السندات إلى الصعود. وقال واتارو أكاياما، المحلل لدى «نومورا» للأوراق المالية، «إن تصاعد الضغوط التضخمية الناتجة عن اضطرابات الشرق الأوسط دفع أسعار الفائدة القصيرة والطويلة الأجل إلى الارتفاع خلال الفترة الأخيرة. ويرى أن استمرار صعود الفائدة قد يتحول إلى عامل يحد من تقدم سوق الأسهم، إذ يؤدي ارتفاع العوائد إلى زيادة تكلفة التمويل

تباين أداء الأسهم اليابانية في ختام تعاملات الاثنين، بعدما واجه المستثمرون مزيجاً من البيانات الاقتصادية الأضعف من المتوقع وتصادد الضغوط التضخمية المرتبطة بأزمة الشرق الأوسط، في وقت واصلت فيه عوائد السندات الحكومية الارتفاع إلى مستويات هي الأعلى منذ عقود. وتراجع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً 0.31% ليغلق عند 4184.11 نقطة، بينما تمكن مؤشر «نيكي 225» من محو خسائره المبكرة والتحول إلى الصعود، لينهي الجلسة مرتفعاً 0.74% عند 69220.25 نقطة.

وعلى الرغم من الإغلاق الإيجابي لـ«نيكي»، فإن الصورة الداخلية للسوق بدت أكثر ضعفاً، إذ تراجعت غالبية مكونات المؤشر، ما يشير إلى أن الصعود لم يكن واسع النطاق، وإنما جاء مدفوعاً بدرجة كبيرة بمكاسب قوية حققتها مجموعة محدودة من أسهم التكنولوجيا والشركات المرتبطة بسلسلة توريد الذكاء الاصطناعي.

نمو أضعف

جاءت التحركات بعد بيانات أظهرت تباطؤ الاقتصاد الياباني خلال الربع الثاني، في إشارة إلى أن الطلب المحلي لا يزال يواجه صعوبات رغم محاولات السلطات دعم النشاط الاقتصادي. وأظهرت الأرقام أن الاقتصاد نما بمعدل سنوي بلغ 1.1% خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو، وهي وتيرة أقل بكثير من متوسط توقعات السوق البالغ 2%. وجاء الضعف نتيجة ركود الاستهلاك الخاص وتراجع استثمارات الشركات، وهو ما أعاد

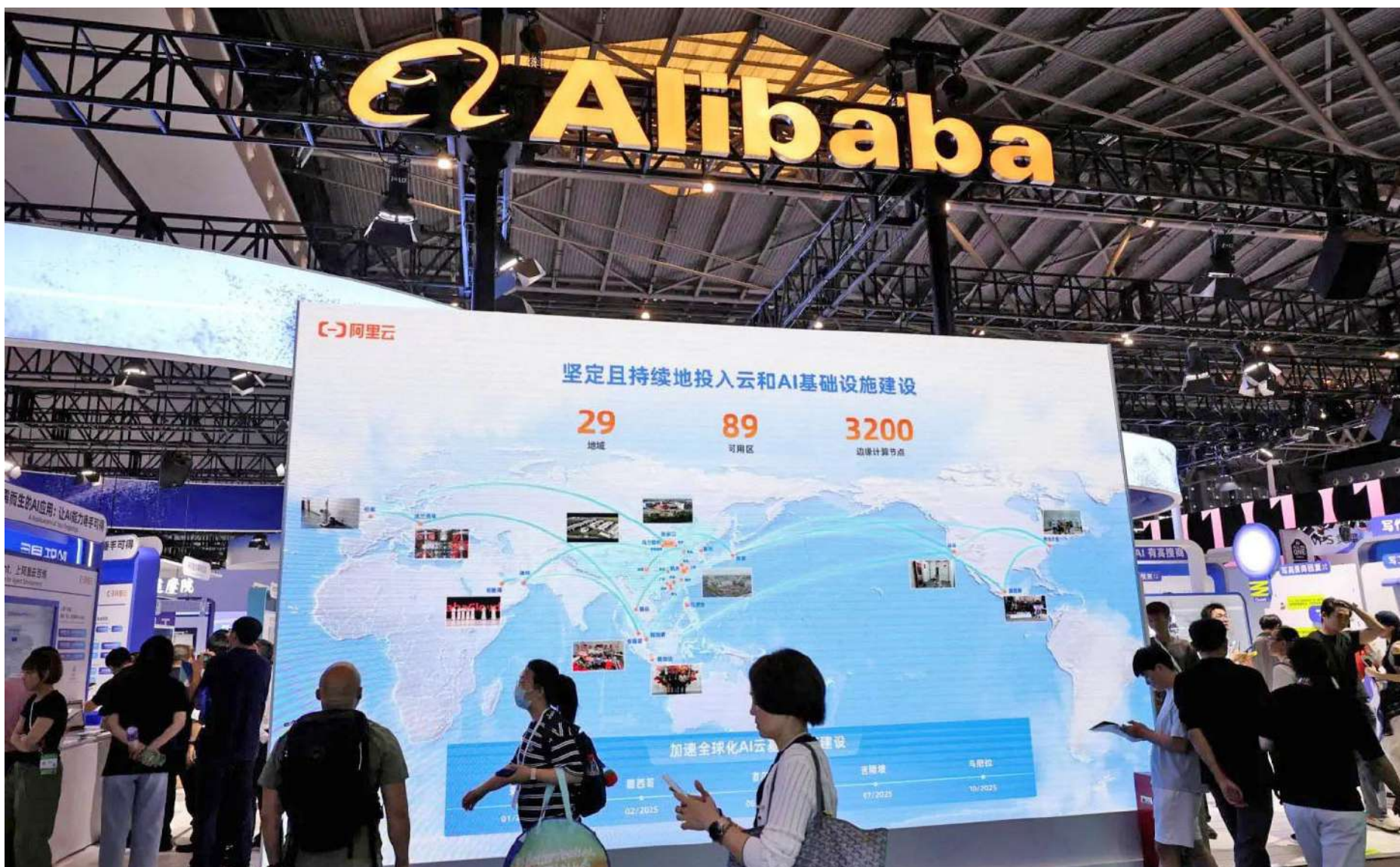


صفقة تتجاوز ملياري دولار تعزز التحول نحو الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية

علي بابا تبيع الألعاب لتمويل المستقبل

1 «تراستار كابيتال» تستحوذ على كامل حصة شركة الألعاب

2 «لينغشي» تطور إحدى أشهر ألعاب الهواتف الاستراتيجية الصينية



تمضي مجموعة «علي بابا» الصينية في إعادة رسم خريطة أعمالها حول الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، مع استعدادها لبيع شركة تطوير الألعاب «لينغشي غيمز» إلى «تراستار كابيتال» في صفقة يتوقع أن تتجاوز قيمتها ملياري دولار.

وتعكس الخطوة تسارع تخارج عملاق التكنولوجيا الصيني من الأصول التي لم تعد تمثل جزءاً أساسياً من استراتيجيته، في وقت تتطلب فيه المنافسة على الذكاء الاصطناعي استثمارات ضخمة في مراكز البيانات والرقائق والبنية التحتية السحابية.

وقال مصدر مطلع لـ«رويترز» إن «علي بابا» تتوقع الحصول على أكثر من ملياري دولار من الصفقة، بينما أكدت مذكرة داخلية أرسلها الرئيس التنفيذي لـ«لينغشي»، تشو بينغشو، إلى الموظفين، توصل «علي بابا» و«تراستار» إلى اتفاق رسمي بعد عدة جولات من المفاوضات. وبموجب الاتفاق، ستنتقل المجموعة كامل حصتها في شركة الألعاب إلى «تراستار كابيتال»، شركة الاستثمار المباشر التي تركز على آسيا وكانت تعرف سابقاً باسم «سيتيك كابيتال».

لم تكشف المذكرة عن القيمة النهائية للصفقة أو موعد إتمامها، كما لم تتضمن بعد الشروط والموافقات التنظيمية اللازمة لإغلاقها. وكانت تقديرات سابقة قد أشارت إلى قيمة لا تقل عن 1.5 مليار دولار، بينما تشير أحدث المعلومات إلى تجاوز الحصيلة ملياري دولار.

لكن أهمية الصفقة تتجاوز قيمتها المباشرة، إذ تأتي ضمن مراجعة أوسع لمحفظة «علي بابا»، التي أصبحت أكثر انتقائية في توجيه رأس المال مع احتماد المنافسة بين شركات التكنولوجيا الصينية.

وتدير المجموعة واحدة من أكبر منصات التجارة الإلكترونية في الصين إلى جانب أنشطة الحوسبة السحابية والخدمات الرقمية، لكنها تضع الذكاء الاصطناعي والسحابة بصورة متزايدة في قلب استراتيجيتها للنمو. وكانت «علي بابا» تبحث منذ فترة عن مشترٍ

لـ«لينغشي»، وفقاً لمصادر مطلعة، ما يعني أن التخرج يأتي ضمن عملية إعادة هيكلة مخطط لها وليس قراراً مفاجئاً.

ومن شأن الحصول على أكثر من ملياري دولار توفير سيولة إضافية يمكن إعادة توجيهها نحو الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية، خصوصاً أن تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة يحتاج إلى إنفاق ضخم على قدرات الحوسبة ومراكز البيانات والرقائق.

وتشتهر «لينغشي غيمز»، التي يقع مقرها في قوانغتشو، خصوصاً بلعبة الهاتف المحمولة الاستراتيجية «الممالك الثلاث: النسخة الاستراتيجية»، التي طورت بالتعاون مع شركة «كوي تيكمو هولدينغز» اليابانية. ورغم امتلاك الشركة أصولاً معروفة في سوق الألعاب، فإن توجه «علي بابا» الجديد يقوم على تحديد القطاعات القادرة على تحقيق أكبر قيمة استراتيجية للمجموعة، ثم إعادة توزيع الأموال

بعيداً عن الأنشطة الأقل ارتباطاً بأولوياتها المستقبلية. وتأتي هذه السياسة في بيئة تكنولوجية صينية شديدة المنافسة، حيث تتسابق الشركات على تطوير النماذج والخدمات السحابية وبناء قدرات حوسبة قادرة على دعم الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي. تكشف صفقة «لينغشي» عن تحول أعمق في استراتيجية «علي بابا»، إذ لم تعد عملية

بيع الأصول تستهدف فقط تبسيط المحفظة، بل تحرير مليارات الدولارات لصالح قطاعات ترى المجموعة أنها ستحدد موقعها في المنافسة التكنولوجية المقبلة. ومع توجيه المزيد من الموارد إلى الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، قد تتبع صفقة الألعاب عمليات تخارج أخرى من الأنشطة غير الأساسية، لتصبح محفظة «علي بابا» أكثر تركيزاً على التكنولوجيا التي تراهن عليها لتحقيق النمو مستقبلاً.

النمو يسجل 1.1 % وعائد السندات يقفز لأعلى مستوى في 30 عاماً

تباطؤ اليابان لا يوقف قطار الفائدة

1 عائد سندات العشر سنوات يقفز إلى 2.925 %

2 الاستهلاك الخاص يتراجع لأول مرة خلال 8 أرباع

قدم الاقتصاد الياباني خلال الربع الثاني صورة متناقضة للأسواق، بعدما تباطأ النمو بأكثر من المتوقع تحت ضغط ضعف إنفاق الأسر وتراجع استثمارات الشركات، بينما واصلت عوائد السندات الحكومية صعودها مع استمرار الارتفاعات على اتجاه «بنك اليابان» نحو رفع أسعار

الفائدة في سبتمبر. ونما الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من أبريل إلى يونيو بمعدل سنوي بلغ 1.1%، وهو مستوى يقل بوضوح عن توقعات الأسواق البالغة 2%، كما جاء دون معدل النمو المعدل البالغ 1.9% المسجل في الربع السابق.

وتكشف الأرقام هشاشة التعافي في ثالث أكبر اقتصاد آسيوي، خصوصاً مع تعرض اليابان لضغوط متزامنة من ارتفاع أسعار الطاقة وضعف الين والتداعيات الاقتصادية للحرب في الشرق الأوسط. لكن المفارقة أن ضعف النمو لم يدفع المستثمرين إلى التخلي عن توقعاتهم

بشأن تشديد السياسة النقدية. فمخاطر التضخم ظلت المحرك الأكثر تأثيراً في أسواق السندات، مع احتمال أن تؤدي أسعار الطاقة المرتفعة وضعف العملة إلى استمرار ضغوط الأسعار. وارتفع عائد السندات الحكومية اليابانية لأجل 10 سنوات للجلسة السادسة على التوالي إلى 2.925 %، مسجلاً أعلى مستوى منذ 30 عاماً، في مؤشر على استمرار توقعات المستثمرين برفع أسعار الفائدة.

وجاء الاستهلاك الخاص في مقدمة مصادر خيبة الأمل، بعدما انخفض بنسبة 0.02% خلال الربع الثاني، مخالفاً توقعات بارتفاعه 0.5%.

وكان هذا أول تراجع في استهلاك الأسر خلال 8 أرباع، ما يعيد التساؤلات بشأن قوة الطلب المحلي وقدرة المستهلك الياباني على تحمل الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة.

ويرى محللون أن جزءاً من الانخفاض يرتبط بعوامل استثنائية، من بينها تراجع الرسوم الدراسية التي تحملتها الأسر نتيجة الدعم الحكومي، وهو ما أدى إحصائياً إلى خفض الإنفاق الخاص، بينما انعكس في المقابل على زيادة الإنفاق الحكومي.

لكن هذه العوامل لا تلغي المخاوف الأساسية بشأن أوضاع المستهلكين. فالأسر تواجه أسعاراً مرتفعة للطاقة والغذاء، فيما يؤدي ضعف الين إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة وتقليص القوة الشرائية. وتزداد أهمية الاستهلاك الخاص بالنسبة إلى صناع السياسة لأن تحقيق

دورة مستدامة من ارتفاع الأجور والإنفاق والأسعار يمثل أحد العناصر الرئيسية التي يراقبها «بنك اليابان» عند تحديد توقيت رفع الفائدة.

ولم يقتصر الضعف على إنفاق الأسر، إذ تراجع الإنفاق الرأسمالي للشركات بنسبة 1.2% خلال الربع الثاني، مخالفاً توقعات السوق التي كانت تشير إلى نموه 0.4%.

ويمثل تراجع الاستثمار التجاري إشارة إضافية إلى الحذر داخل قطاع الشركات، في ظل ارتفاع تكاليف التمويل وعدم اليقين المرتبط بالاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية.

كما تواجه الشركات اليابانية ضغوطاً ناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، بينما يمكن لزيادة أسعار الفائدة أن تضيف أعباء جديدة على تكلفة الاقتراض والاستثمار.

ومع ذلك، يشير اقتصاديون إلى ضرورة التعامل بحذر مع القراءة الأولية للإنفاق الرأسمالي، إذ كثيراً ما تخضع هذه البيانات لمراجعات مع صدور معلومات أكثر تفصيلاً. ويعني ذلك أن الصورة النهائية للربع الثاني قد تتحسن نسبياً، لكن القراءة الحالية تظل مؤشراً على أن الطلب المحلي لم يكتسب بعد قوة كافية ليقود نمواً اقتصادياً أكثر استدامة.

ورغم ضعف الناتج المحلي، تواصل الأسواق التركيز على التضخم أكثر من النمو عند تقييم الخطوة المقبلة لـ«بنك اليابان».

وقال ناوكي هاتورى، كبير الاقتصاديين

المختصين باليابان لدى «ميزوهو للبحوث»، إن بيانات الناتج جاءت ضعيفة بعض الشيء، لكنه يتوقع استمرار التعافي بوتيرة معتدلة، مع بقاء مخاطر تجاوز التضخم الأساسي مستهدف البنك، وتشير التوقعات إلى أن هذه المخاطر قد تكون كافية لدفع البنك المركزي إلى رفع الفائدة في سبتمبر، خصوصاً إذا واصلت أسعار الطاقة ارتفاعها واستمر ضعف الين في زيادة تكلفة الواردات. كما تشير مصادر مطلعة على توجهات البنك إلى أن صناع السياسة يدرسون رفع الفائدة الشهر المقبل، مع إمكانية تسريع وتيرة الزيادات اللاحقة إذا استمرت ضغوط الأسعار.

وهنا تظهر المعضلة أمام البنك المركزي؛ فالرفع يمكن أن يساعد في احتواء التضخم ودعم الين، لكنه قد يضيف ضغوطاً إلى اقتصاد يظهر بالفعل مؤشرات على ضعف الاستهلاك والاستثمار.

تضع بيانات الربع الثاني «بنك اليابان» أمام معادلة دقيقة بين نمو أضعف من المتوقع وتضخم لا تزال مخاطره مرتفعة. فترجع الاستهلاك والاستثمار يدعو إلى الحذر، بينما وصول عائد السندات لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوى في ثلاثة عقود يكشف أن الأسواق لا تزال تراهن على تشديد السياسة النقدية. وستصبح بيانات الأسعار والأجور والطاقة خلال الأسابيع المقبلة العامل الحاسم في تحديد ما إذا كان سبتمبر سيشهد رفعا جديداً للفائدة رغم هشاشة التعافي الاقتصادي.





«ستار 50» يقفز 29 % والتقييمات تتجاوز «ناسداك 100» بأربع مرات

بكين تشعل سباق التكنولوجيا بأسهم قياسية

1 شركات شنغهاي الجديدة تسجل مكرر ربحية يبلغ 268 مرة

2 التكنولوجيا والصناعة تستحوذان على نصف إدراجات البر الرئيسي

واضحة. فأسواق الأسهم الصينية لا تمتلك قاعدة مماثلة للسوق الأميركية من المستثمرين المؤسسيين طويلى الأجل، ما قد يزيد التقلبات ويؤدي إلى تراحم المستثمرين على عدد محدود من الأسهم الرائجة.

وقال جيمس وانغ، رئيس استراتيجية الأسهم الصينية لدى «يو بي إس»، إن بعض كبار اللاعبين، ومن بينهم صناديق الاستثمار المشتركة، يركزون بدرجة كبيرة على المدى القصير. ومع وجود عدد أكبر من المستثمرين قصيري الأجل، ترتفع احتمالات تركيز الأموال في الصفقات والقطاعات نفسها.

وهذا يعني أن التقييمات الضخمة قد تكون مستدامة إذا حققت الشركات معدلات نمو استثنائية في الأرباح، لكنها تصبح أكثر هشاشة إذا خيبت النتائج التوقعات. فمكرر ربحية يتجاوز 150 مرة، أو يصل إلى 268 مرة لبعض الشركات الجديدة، لا يترك مساحة كبيرة للأخطاء التشغيلية أو تباطؤ النمو.

التكنولوجيا تعيد رسم اقتصاد الصين

يبقى الرهان الكبير أن تتمكن بكين من تحويل طفرة الذكاء الاصطناعي والرقائق والروبوتات من موجة مضاربات في البورصة إلى محرك مستدام للاقتصاد. فالدعم الحكومي وتوطين سلاسل الإمداد وتدقيق المخرات يمنح شركات التكنولوجيا قوة كبيرة، لكن التقييمات القياسية ترفع في الوقت نفسه مخاطر التصحيح. وبين اقتصاد تقليدي يعاني من أزمة العقارات وضعف الاستهلاك، واقتصاد تكنولوجي جديد يجذب مليارات المستثمرين، تراهن الصين على أن تكون الريادة التقنية الجسر الذي ينقلها إلى نموذج نمو جديد. نجاح هذا الرهان سيبرر جانباً من الأسعار الحالية، أما تعثره فقد يجعل التقييمات المرتفعة

الأزمة التي تفجرت في 2022 دفعت السلطات إلى محاولة توجيه جانب أكبر من الأموال نحو الأسهم والقطاعات الإنتاجية الجديدة. ويظهر الضعف الاقتصادي بوضوح في أداء بعض عمالقة الإنترنت المرتبطين بالمستهلك. فقد تراجعت أسهم «علي بابا» 17 %، فيما هبطت «تسننت» 26 % منذ بداية العام، في تناقض واضح مع المكاسب الكبيرة التي حققتها شركات القطاعات التكنولوجية الجديدة.

تحول اقتصادي

وتبدو استراتيجية بكين قائمة على محاولة تغيير محركات النمو بدلاً من الاعتماد على حوافز ضخمة لإنعاش الاستهلاك والعقارات. فالسلطات تراهن على أن تحل الصناعات الجديدة تدريجياً محل القطاعات التقليدية، وأن تخلق وظائف ذات قيمة مضافة أعلى وتدعم الإنتاجية والصادرات.

وبحسب تشي لو، كبير استراتيجي الأسواق لدى «بي إن بي باريبا»، فإن الرهان يتمثل في قدرة الصناعات الجديدة بمرور الوقت على الحلول محل الصناعات القديمة. ويضع ذلك الذكاء الاصطناعي والرقائق والروبوتات والطاقة المتقدمة في قلب النموذج الاقتصادي الذي تحاول الصين بناءه.

كما يرتبط التحول باعتبارات تتجاوز الاقتصاد، إذ أصبحت التكنولوجيا جزءاً من مفهوم الأمن القومي لدى بكين. وكلما تصاعدت القيود التجارية والتكنولوجية الغربية، زادت دوافع الصين لتطوير بدائل محلية، ما يمنح الشركات العاملة في هذه المجالات دعماً سياسياً واستثمارياً طويل الأجل.

سيولة ساخنة

لكن هذه البيئة تحمل مخاطر

تمويل الشركات التي تعتبرها بكين استراتيجية.

إدراج مبكر

وساهمت التغييرات التنظيمية في تعزيز موجة الصعود. فقد خففت البورصات الصينية الرئيسية خلال العام الماضي متطلبات إدراج الشركات غير المربحة التي تعمل في تقنيات ذات أهمية استراتيجية، ما سمح لمزيد من شركات التكنولوجيا الناشئة بالوصول إلى أسواق الأسهم والحصول على التمويل.

وكان أكثر من نصف الشركات التي أدرجت في البر الرئيسي للصين خلال العام الجاري من قطاعات التكنولوجيا أو الصناعة، فيما وصلت النسبة في هونغ كونغ إلى 77 %، بما يعكس التحول الواضح في تركيبة الاكتتابات الجديدة باتجاه الاقتصاد التكنولوجي. لكن المرونة التنظيمية ساهمت أيضاً في رفع التقييمات. فالشركات التي طرحت أسهمها في شنغهاي هذا العام سجلت في المتوسط مكرر ربحية يبلغ 268 مرة ومكرر مبيعات بنحو 43 مرة، مقارنة بـ 67 مرة و22 مرة على التوالي للشركات المدرجة خلال العام الماضي.

اقتصاد متناقض

تأتي طفرة التكنولوجيا وسط مشهد اقتصادي أكثر ضعفاً، ما يجعل أداء السوق الصينية شديد التباين. ففي الوقت الذي تسجل فيه شركات الذكاء الاصطناعي والرقائق والروبوتات تقييمات ضخمة، تواجه الشركات المرتبطة بالاستهلاك المحلي ضغطاً ناجمة عن أزمة العقارات وضعف ثقة الأسر.

وبعد انهيار سوق الإسكان، تبحث المدخرات الصينية عن وجهات استثمارية بديلة. وكانت العقارات لعقود مخزناً رئيسياً لثروة الأسر، لكن

1 شركات شنغهاي الجديدة تسجل مكرر ربحية يبلغ 268 مرة

بقدرته الصين على اللحاق بمنافسيها. وتعززت هذه الرهانات مع ظهور منتجات تكنولوجية جديدة، من بينها إطلاق شركة «مون شوت» نموذج «كيمي 3»، الذي يعد أكبر نموذج ذكاء اصطناعي طورته الصين حتى الآن، وسط محاولات لمنافسة النماذج المتقدمة التي طورها الشركات الأميركية.

وفي قطاع أشباه الموصلات، برزت «سي إكس إم تي» بقوة بعدما تجاوزت قيمتها السوقية «تسننت»، لتصبح الشركة الأعلى قيمة في الصين، في تطور يعكس انتقال جزء من اهتمام المستثمرين من شركات الإنترنت التقليدية إلى الشركات المرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية والرقائق.

دعم حكومي

ولا يمكن فصل طفرة الأسهم عن الدور الذي تلعبه الحكومة الصينية في توجيه رأس المال نحو القطاعات الاستراتيجية. فقد تدخل ما يعرف بـ«الفريق الوطني»، وهو مجموعة من الصناديق المدعومة من الدولة، لشراء الأسهم بعد موجة البيع العالمية التي ضربت شركات صناعة الرقائق خلال الصيف.

وتدفع بكين بصورة متزايدة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أشباه الموصلات، في ظل القيود الغربية على تصدير الرقائق ومعدات تصنيعها. ولذلك تتركز بعض أعلى التقييمات في شركات أشباه الموصلات والمعدات والتقنيات المرتبطة بها، باعتبارها جزءاً من استراتيجية الأمن الاقتصادي والتكنولوجي للصين.

وكانت «سي إكس إم تي» قد استفادت في مراحلها الأولى من دعم صناديق مرتبطة بحكومة مدينة خفي شرقي الصين، في نموذج يعكس الدور الذي تلعبه الحكومات المحلية ورأس المال المدعوم من الدولة في

موجة البيع الأخيرة، تجاوز متوسط مكرر الربحية لمؤشر «ستار 50» مستوى 150 مرة، مقابل نحو 35 مرة فقط لمؤشر «ناسداك 100» الأميركي، ما يكشف حجم الرهان الذي يضعه المستثمرون على مستقبل شركات التكنولوجيا الصينية.

رهان الذكاء

وتعكس هذه التقييمات قناعة متنامية بأن الصين لم تعد مجرد لاعب يحاول تقليص الفجوة التكنولوجية مع الولايات المتحدة، بل باتت تمتلك منظومة قادرة على إنتاج نماذج ذكاء اصطناعي ورقائق وروبوتات تنافس المنتجات الأميركية. ويраهن المستثمرون على أن الدعم الحكومي الضخم والسوق المحلية الكبيرة والضغط الناتج عن القيود الغربية يمكن أن تسرع جميعها عملية تطوير التكنولوجيا الصينية.

وقال جاري تان، مدير محفظة الأسواق الناشئة لدى Allspring Global Investments، إن المستثمرين يراهنون على «منظومة التكنولوجيا الصينية»، مشيراً إلى أن الاستثمار في القطاع يتطلب الإيمان

دخلت أسهم التكنولوجيا الصينية مرحلة جديدة من الصعود، مدفوعة بمزيج من الدعم الحكومي وتدقيق السيولة المحلية والرهانات المتزايدة على قدرة الصين على تضيق الفجوة مع الولايات المتحدة في الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات. وأدت هذه العوامل إلى دفع تقييمات بعض شركات التكنولوجيا إلى مستويات تتجاوز بفارق كبير نظيراتها الأميركية، رغم استمرار الضعف في قطاعات واسعة من ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وتتجسد الطفرة بوضوح في أداء مؤشر «ستار 50» في شنغهاي، الذي يضم أكبر 50 شركة وأكثرها تداولاً في سوق «ستار» الموجهة بصورة أساسية لشركات التكنولوجيا والابتكار. فقد حقق المؤشر عائداً بنحو 29 % منذ بداية العام، متفوقاً بفارق كبير على مؤشر «سي إس آي 300» الأوسع نطاقاً، الذي لم تتجاوز مكاسبه 0.9 %، بينما تراجع مؤشر «هانغ سنغ» في هونغ كونغ 1.5 %.

ولم يقتصر التفوق على حركة الأسعار، بل امتد إلى التقييمات التي وصلت إلى مستويات لافتة، فحتى بعد

هوس الروبوتات

ويظهر حجم الحماس بصورة أكثر وضوحاً في قطاع الروبوتات، حيث جذب الإدراج المرتقب لمجموعة «Unitree»، المتخصصة في الروبوتات الشبيهة بالبشر، طلبات من المستثمرين الأفراد تجاوزت الأسهم المتاحة لهم بأكثر من 5500 مرة.

ويعكس الإقبال توقعات بأن تكون الروبوتات أحد أكبر المستفيدين من طفرة الذكاء الاصطناعي، خصوصاً مع انتقال التكنولوجيا من التطبيقات الرقمية إلى المصانع والخدمات والمنازل. كما تتزامن هذه الطفرة مع اعتقاد متزايد بأن الفارق بين الشركات الصينية والغربية في التقنيات المتقدمة بدأ يتقلص.

«علي بابا» و«تسننت» تهبطان 17 % و26 % هذا العام

شركات التكنولوجيا تمثل 77 % من إدراجات بورصة هونغ كونغ

اكتتاب «Unitree» يجذب طلبات تفوق المعروض 5500 مرة

مكرر ربحية شركات التكنولوجيا الصينية يتجاوز 150 مرة

المعدن النفيس يقترب من 4400 دولار مع انحسار رهانات رفع الفائدة ضعف الدولار يدفع الذهب نحو القمة

1 احتمالات رفع الفائدة الأميركية تهبط لأقل من 33 %

2 الفضة تقفز 1.6 % إلى 65.73 دولار للأونصة



واصل الذهب مكاسبه الممتدة لأسبوعين خلال تعاملات الاثنين، مستفيداً من تراجع الدولار بعد صدور بيانات اقتصادية أميركية أضعف من المتوقع، عززت الاعتقاد بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد لا يكون مضطراً إلى رفع أسعار الفائدة قريباً.

وارتفع المعدن الأصفر بما يصل إلى 0.9 % خلال التعاملات قبل أن يقلص جانباً من مكاسبه، ليظل قريباً من مستوى 4400 دولار للأونصة، بعدما أنهى الأسبوع الماضي مرتفعاً بنحو 1 %.

وبحلول الساعة 2:20 بعد الظهر في سنغافورة، ارتفع الذهب الفوري 0.4 % إلى 4394.38 دولار للأونصة، في استمرار للموجة الإيجابية التي أعادت المعدن فوق مستويات فنية رئيسية بعد فترة من التقلبات.

وجاء الدعم الأساسي من الولايات المتحدة، حيث أظهرت البيانات تراجع مبيعات التجزئة وضعف ثقة المستهلكين، ما أعاد إلى الواجهة المخاوف بشأن قوة النشاط الاقتصادي الأميركي، وفي الوقت نفسه قلص الضغوط التي قد تدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى تشديد سياسته النقدية.

ويستفيد الذهب عادة من انخفاض توقعات

الفائدة، لأنه لا يقدم عائداً ثابتاً لحائزيه، وبالتالي يصبح أكثر جاذبية عندما تتراجع العوائد المحتملة على السندات والأصول المدرة للدخل.

رهانات الفائدة

وتغيرت توقعات الأسواق بشأن الخطوة المقبلة للاحتياطي الفيدرالي بصورة كبيرة خلال أغسطس، إذ بات المتعاملون يسعون احتمالاً بأقل من 33 % لرفع أسعار الفائدة خلال اجتماع سبتمبر، بعدما كان الاحتمال يتجاوز 70 % في بداية الشهر. ويكشف هذا التحول السريع حجم تأثير البيانات الاقتصادية على تسعير الذهب، خصوصاً أن الأسواق كانت تخشى في وقت سابق أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم إلى إجبار البنك المركزي الأميركي على العودة إلى التشديد النقدي.

وقال جاستن لين، المحلل لدى «غلوبال إكس إي تي إف»، إن الأسواق لا تعتقد أن الاحتياطي الفيدرالي يميل فعلياً إلى التشديد النقدي في الأجل القريب، وهو ما يوفر بيئة أكثر دعماً للمعدن النفيس.

كما تراجع مؤشر «بلومبرغ» للدولار الفوري 0.2 %، ما عزز مكاسب الذهب، إذ يؤدي

انخفاض العملة الأميركية إلى جعل المعدن المسعر بالدولار أقل تكلفة بالنسبة إلى المستثمرين الذين يستخدمون عملات أخرى.

ويتربح المستثمرون الآن محضر اجتماع السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي في يوليو، المقرر صدوره الأربعاء، بحثاً عن إشارات أكثر وضوحاً بشأن تقييم صناع السياسة للتضخم والنمو والمसार المحتمل للفائدة.

مخاطر الطاقة

ورغم تراجع رهانات رفع الفائدة، لا تزال أزمة الشرق الأوسط تشكل خطراً مزدوجاً على الذهب، فمن ناحية، تعزز الاضطرابات الجيوسياسية الطلب على المعدن باعتباره ملاذاً آمناً، لكن ارتفاع أسعار النفط لفترة طويلة يمكن أن يعيد إشعال التضخم ويجبر الاحتياطي الفيدرالي على اتخاذ موقف أكثر تشدداً.

وتصاعدت المخاطر بعد تعرض المزيد من السفن لهجمات في مضيق هرمز أواخر الأسبوع الماضي، بينما تستعد الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات اقتصادية جديدة ضد إيران. وفي المقابل، ساهم استمرار خروج بعض السفن

من المضيق، رغم إيقاف أجهزة الإرسال والاستقبال عبر الأقمار الاصطناعية، في الحد من المخاوف بشأن حدوث توقف كامل لتدفقات الطاقة. كما ظهرت مؤشرات على اقتراب إيران وعُمان من تفاهم بشأن إدارة الممر البحري، رغم أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في هذه المحادثات.

وبمعنى ذلك أن الذهب يتحرك حالياً وسط معادلة غير معتادة؛ إذ تدعمه المخاطر الجيوسياسية مباشرة، لكن تحول تلك المخاطر إلى موجة تضخم قوية قد يغير توقعات الفائدة ويصبح عاملاً مضاداً لصعوده.

حاجز فني

ويشكل مستوى 4400 دولار الاختبار الأهم أمام الذهب في المرحلة الحالية. فقد ساعدت مكاسب الأسبوع الماضي المعدن على تجاوز متوسطه المتحرك لـ100 يوم للمرة الأولى منذ أبريل، ولا يزال السعر يتحرك بالقرب منه.

ويرى جاستن لين أن الذهب يحتاج إلى اختراق واضح ومستدام فوق 4400 دولار حتى يؤكد امتلاك الموجة الصعودية مساحة إضافية للاستمرار، خصوصاً أن جانباً كبيراً من المحفزات

بيتكوين تتجاوز 63 ألف دولار رغم خروج 390 مليوناً من الصناديق

تراجع رهانات الفائدة ينعش العملات المشفرة

2 إيثيريوم تصعد 0.77 % وتقترب من مستوى 1900 دولار

1 صناديق بيتكوين تفقد 389.7 مليون دولار خلال أسبوع

التدفقات الخارجة من الصناديق عن استمرار الحذر لدى شريحة من المستثمرين. وسيشكل محضر الاحتياطي الفيدرالي الأربعاء، إلى جانب تطورات الملف الأميركي الإيراني واجتماع البيت الأبيض بشأن العملات المشفرة، المحفزات الأبرز للاتجاه التالي. وإذا استمرت رهانات السياسة النقدية الأقل تشدداً، فقد تحصل الأصول الرقمية على مساحة إضافية للصعود، لكن عودة مخاوف التضخم والفائدة قد تعيد التقلبات سريعاً إلى السوق.

الطاقة، وارتفاع الطاقة قد يعزز التضخم، واستمرار التضخم يمكن أن يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى الإبقاء على سياسة نقدية أكثر تشدداً، ما يشكل ضغطاً على الأصول الرقمية.

الفيدرالي يرسم مسار العملات المشفرة

تدخل سوق العملات المشفرة الأيام المقبلة بين إشارات متعارضة؛ فهبوط توقعات رفع الفائدة يوفر دعماً لبيتكوين وإيثيريوم، بينما تكشف

الأصول الرقمية داخل النظام المالي. وتبقى التطورات بين الولايات المتحدة وإيران عاملاً إضافياً في حركة الأسواق. فأى تقدم في المفاوضات يمكن أن يخفض المخاطر الجيوسياسية وأسعار الطاقة، بينما قد يؤدي تصعيد جديد إلى ارتفاع النفط والتضخم، وهو ما يعيد احتمالات التشديد النقدي إلى الواجهة. وبالنسبة إلى سوق العملات المشفرة، تصبح العلاقة هنا غير مباشرة ولكنها مؤثرة: تصعيد الحرب يرفع أسعار

الآن إلى محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي عقد في أواخر يوليو، والمقرر نشره الأربعاء، إذ يبحث المستثمرون عن أي مؤشرات تكشف مدى استعداد صناع السياسة لمواصلة التشديد النقدي.

وستكون لغة المحضر مهمة بالنسبة إلى بيتكوين والعملات الرقمية الأخرى، لأن أي إشارات إلى تراجع القلق بشأن التضخم قد تدعم الاعتقاد بأن رفع الفائدة في سبتمبر أصبح أقل احتمالاً، وهو سيناريو إيجابي عادة للأصول عالية المخاطر.

وفي المقابل، قد تتعرض العملات المشفرة لضغوط إذا أظهر المحضر أن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي ما زالوا قلقين من استمرار التضخم، خصوصاً مع بقاء أسعار الطاقة مرتفعة بسبب الحرب الأميركية الإسرائيلية والاضطرابات في مضيق هرمز. كما يتربح المستثمرون الاجتماع المرتقب في البيت الأبيض بشأن العملات المشفرة، بحثاً عن إشارات جديدة تتعلق بالسياسة التنظيمية الأميركية تجاه القطاع، في ظل تزايد أهمية

تحركات صناديق بيتكوين المتداولة في البورصة صورة أكثر حذراً بشأن شهية المستثمرين المؤسسيين، بعدما سجلت أكبر تدفقات أسبوعية خارجة خلال ستة أسابيع.

وسجلت صناديق بيتكوين الـ13 المدرجة في الولايات المتحدة صافي تدفقات خارجة بلغ 389.7 مليون دولار خلال الأسبوع الذي بدأ في 10 أغسطس، في تحول واضح مقارنة بالأسبوع السابق الذي جذبت فيه الصناديق تدفقات بقيمة 853.5 مليون دولار.

وبذلك يصل الفارق بين تدفقات الأسبوعين إلى أكثر من 1.24 مليار دولار، ما يكشف سرعة تغير شهية المستثمرين تجاه أكبر عملة مشفرة في العالم، خصوصاً مع استمرار التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية.

ولا يعني خروج الأموال من الصناديق بالضرورة انعكاس الاتجاه طويل الأجل للعملات المشفرة، لكنه يمثل مؤشراً مهماً على موقف المستثمرين المؤسسيين، بعدما أصبحت الصناديق المتداولة إحدى أبرز القنوات التي تربط رؤوس الأموال التقليدية بسوق الأصول الرقمية.

ويكشف التباين بين ارتفاع سعر بيتكوين وخروج الأموال من الصناديق عن حالة ترقب في السوق؛ إذ يستفيد المتداولون قصيرو الأجل من انخفاض رهانات الفائدة، بينما يبدو جانب من المستثمرين الأكبر حجماً أكثر حذراً تجاه زيادة انكشافه على الأصول الرقمية.

ترقب الفيدرالي

وتتجه أنظار سوق العملات المشفرة

تدفقات سالبه

ورغم صعود الأسعار، أظهرت



استثمار بـ1.5 مليار دولار يفتح الطريق أمام 8 غيغاواط

إنفيديا تضخ المليارات لتأمين قوة الحوسبة

1 المشروع يوفر سعة حوسبة تصل إلى 8 غيغاواط

2 استثمارات شبكة كهرباء أوهايو تبلغ 4.2 مليار دولار

والحوسبة والرقائق داخل منظومة واحدة.

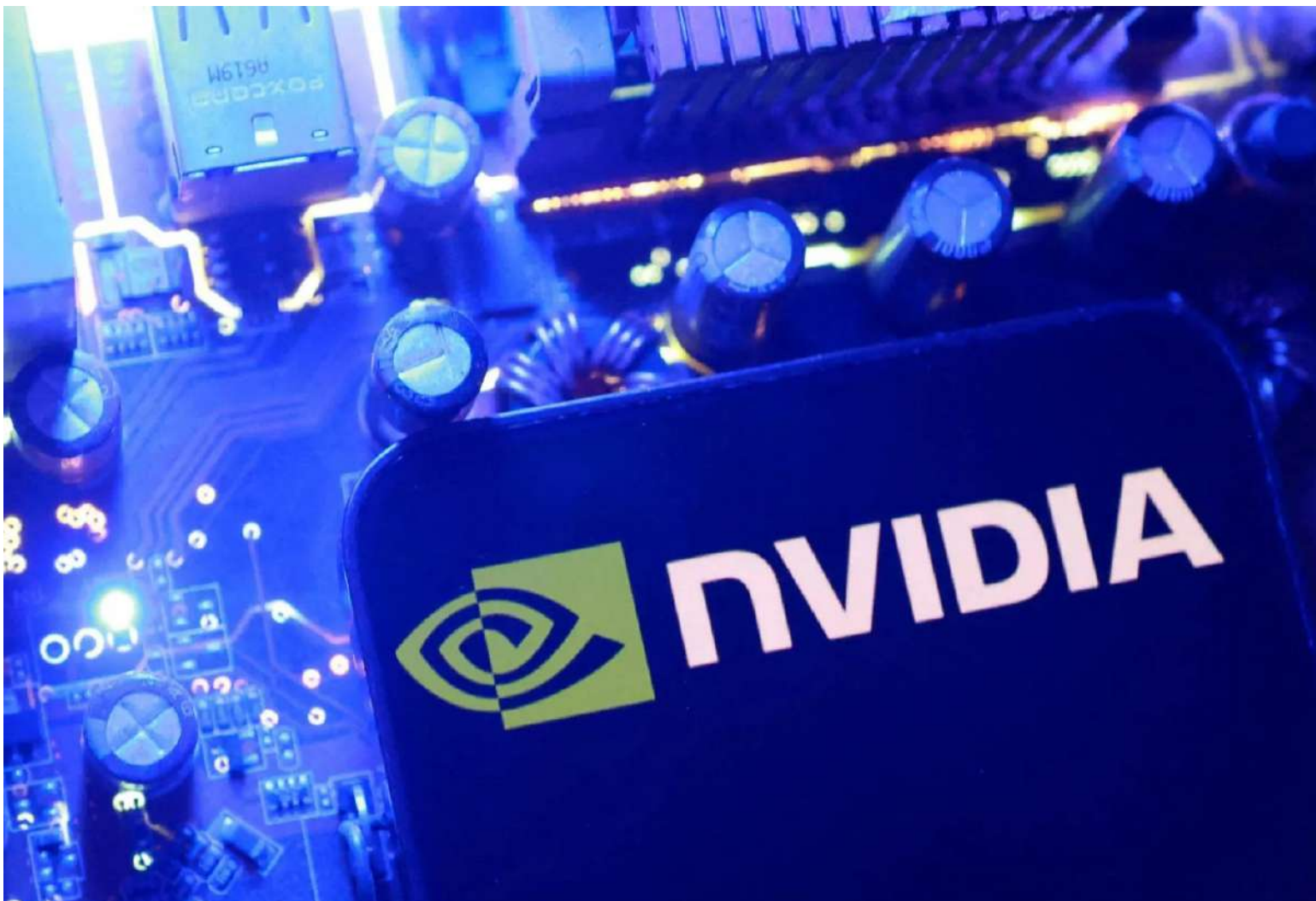
وبالنسبة إلى «إنفيديا»، توفر الصفقة فرصة لضمان وجود بنية تحتية ضخمة تستخدم معالجاتها ومعدات شبكتها، بما يدعم الطلب المستقبلي على منتجات الشركة.

لكن هذا النموذج يثير في الوقت نفسه تساؤلات لدى المستثمرين بشأن ما إذا كانت استثمارات «إنفيديا» في الشركات والعلماء الذين يشترون رقائقها تساهم في إنشاء دورة مالية تعزز الطلب على منتجاتها بصورة غير مباشرة.

ومع ذلك، يكشف حجم المشروعات المخطط لها أن المنافسة في الذكاء الاصطناعي تدخل مرحلة جديدة، إذ لم تعد الشركات تتنافس فقط على تطوير أفضل النماذج، بل على امتلاك الكهرباء والأراضي ومراكز البيانات والرقائق اللازمة لتشغيلها.

الكهرباء تصبح وقود الذكاء الاصطناعي

تؤكد صفقة «إنفيديا» و«إس بي إنرجي» أن سباق الذكاء الاصطناعي يتحول سريعاً إلى سباق على الطاقة والبنية التحتية. فاستثمار 1.5 مليار دولار للحصول على سعة تصل إلى 8 غيغاواط، بالتزامن مع خطط لإضافة 10 غيغاواط من قدرات التوليد وإنفاق 4.2 مليار دولار على شبكة الكهرباء، يكشف الحجم الهائل للموارد المطلوبة. ومع استمرار نمو النماذج، قد تصبح القدرة على تأمين الكهرباء ومراكز البيانات عاملاً لا يقل أهمية عن امتلاك الرقائق المتقدمة نفسها.



تواصل «إنفيديا» توسيع استثماراتها خارج نطاق صناعة الرقائق، مع اتجاهها لضخ 1.5 مليار دولار في «إس بي إنرجي» المدعومة من «سوفت بنك»، مقابل الحصول على ما يصل إلى 8 غيغاواط من سعة الحوسبة للذكاء الاصطناعي في مجمع ضخم بولاية أوهايو الأمريكية. وتعكس الصفقة اشتداد السباق بين شركات التكنولوجيا لتأمين البنية التحتية اللازمة لتشغيل نماذج الذكاء الاصطناعي، في وقت لم تعد فيه الرقائق وحدها هي العنصر الحاسم، إذ أصبحت الكهرباء ومراكز البيانات وشبكات نقل الطاقة عوامل رئيسية في تحديد قدرة الشركات على زيادة قدراتها الحاسوبية.

ويجري تطوير المجمع من جانب «إس بي إنرجي» لصالح «أوبن إيه أي»، ما يضع المشروع في قلب منظومة متشابكة تضم شركات الرقائق والذكاء الاصطناعي والطاقة والاستثمار.

كما تمثل الصفقة أحدث استثمارات «إنفيديا» في شركات تعتمد على منتجاتها، وهي استراتيجية تساعد على زيادة الطلب على معالجاتها ومعدات الشبكات التابعة لها، لكنها أثارت أيضاً تساؤلات بشأن طبيعة التدفقات المالية بين الشركة المصنعة للرقائق وعملائها وشركائها.

طاقة هائلة

وحصلت «إنفيديا» على أرض ومصدر للطاقة داخل مجمع «بورتس بايك» التكنولوجي في أوهايو لإنشاء مركز بيانات مخصص للذكاء الاصطناعي، يعتمد على وحدات

معالجة الرسومات ومعدات الشبكات التي تنتجها الشركة. وتبلغ الطاقة الاستيعابية الأولية للمشروع 4.25 غيغاواط، فيما تمنح الصفقة «إنفيديا» إمكانية الوصول إلى سعة حوسبة تصل إلى 8 غيغاواط، وهو حجم يعكس الارتفاع الكبير في احتياجات الطاقة المصاحبة للتوسع العالمي في الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، تخطط «إس

بي إنرجي» و«سوفت بنك» لإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء بقدرة لا تقل عن 10 غيغاواط، بهدف توفير احتياجات مراكز البيانات التي ستقام في المنطقة. كما تعتزم الشركتان استثمار نحو 4.2 مليار دولار في البنية التحتية لشبكة الكهرباء بولاية أوهايو، ما يوضح أن التكلفة الفعلية لسباق الذكاء الاصطناعي تمتد إلى ما هو

أبعد من شراء الرقائق وبناء الخوادم. وأصبحت القدرة على توفير الكهرباء بصورة مستقرة إحدى أكبر العقبات أمام بناء مراكز البيانات العملاقة، خصوصاً مع تزايد حجم النماذج وارتفاع الطاقة اللازمة لتدريبها وتشغيلها.

منظومة مترابطة

وتأسست «إس بي إنرجي»

إنتاج قياسي من الكهرباء المتجددة يصطدم بعجز النقل والتخزين

الشبكات تخلق طفرة الطاقة النظيفة عالمياً

1 الصين تقلص 360 تيراواط/ساعة من الكهرباء النظيفة

2 تقليص الطاقة الصينية يقفز 49 % خلال ستة أشهر

وهو ما يؤدي إلى وجود قدرات إنتاجية جاهزة لا تستطيع الشبكة الاستفادة منها بالكامل.

اختناق هيكلي

وتزداد الأزمة تعقيداً بسبب طبيعة النظام الكهربائي نفسه، إذ لا ترتبط المشكلة فقط بنقص خطوط النقل، وإنما أيضاً بالحاجة إلى التخزين والمرونة والقدرة على موازنة الإنتاج المتغير من الشمس والرياح. كما تلعب محطات الفحم دوراً في المعادلة الصينية. فعقود التوريد التي تضمن تشغيل بعض المحطات الجديدة تفرض على النظام الاحتفاظ بجانب من الكهرباء المولدة من الوقود الأحفوري، حتى في الأوقات التي تكون فيها كميات كبيرة من الطاقة المتجددة متاحة.

وقال يوان رين، المحلل لدى «وود ماكنزي»، إن تقليص الإنتاج في الصين أصبح «مشكلة هيكلية وليس مجرد اختناق مؤقت»، متوقعاً استمرار الضغوط حتى نهاية العقد.

ويعني ذلك أن إضافة المزيد من الألواح الشمسية وتوربينات الرياح لن تكون كافية وحدها لتحقيق التحول المطلوب في قطاع الطاقة، ما لم تتزامن معها استثمارات كبيرة في الشبكات والبطاريات والتخزين وإدارة الطلب.

وتظهر صعوبة قياس المشكلة أيضاً في الفارق الكبير بين الأرقام الرسمية والتقديرات المستقلة. فقد قالت إدارة الطاقة الوطنية الصينية إن 8.6 % من إنتاج الطاقة الشمسية و9.1 % من إنتاج الرياح جرى تقليصه خلال النصف الأول من العام. لكن «غلوبال إنرجي مونيتور» و«مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف» قدرا النسبة بنحو 26.1 % من إجمالي إنتاج الرياح والطاقة الشمسية، بعد تعديل البيانات وفق تأثيرات الطقس ومحاولة احتساب التخفيضات التي لا تظهر في الأرقام المعلنة.

إنرجي مونيتور» و«مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف». ويكشف حجم الكهرباء غير المستغلة عن اتساع الاختناق؛ فالكمية التي جرى تقليصها تكفي، وفق تقديرات التقرير، لتغطية استهلاك المكسيك من الكهرباء لمدة تقارب عاماً كاملاً.

وتظهر المشكلة بصورة أكبر في المناطق التي تشهد إنشاء مشروعات ضخمة للطاقة الشمسية والرياح بعيداً عن مراكز الاستهلاك الرئيسية، ما يتطلب خطوط نقل طويلة وعالية القدرة لإيصال الكهرباء إلى المدن والمناطق الصناعية. لكن بناء محطات الشمس والرياح يمكن أن يتم بوتيرة أسرع من إنشاء خطوط النقل الجديدة،

الاعتماد على الفحم والغاز، حتى مع استمرار بناء قدرات ضخمة من الطاقة المتجددة.

فجوة صينية

وتقدم الصين المثال الأكثر وضوحاً على حجم الأزمة، بعدما توسعت في إنشاء مشروعات الشمس والرياح بوتيرة هائلة، بينما لم تتطور شبكات النقل والتخزين بالسرعة نفسها.

وخلال النصف الأول من 2026، جرى تقليص نحو 360 تيراواط/ساعة من إنتاج الطاقة النظيفة في الصين، بزيادة 49 % مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وفق تقرير صادر عن «غلوبال

وتعرف هذه الظاهرة باسم «تقليص الإنتاج»، وتحدث عندما يكون المعروض من الكهرباء أكبر من قدرة الشبكة على استيعابه أو نقله إلى مناطق الاستهلاك أو تخزينه للاستخدام لاحقاً. وتحولت المشكلة من تحدٍ تقني إلى خطر اقتصادي، إذ إن إجبار محطة شمسية أو مزرعة رياح على خفض إنتاجها يعني فقدان إيرادات كان المستثمر يتوقع تحقيقها عند بناء المشروع، وهو ما يزيد صعوبة حساب العائد المتوقع على الاستثمارات الجديدة.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي عدم استغلال الكهرباء النظيفة المتاحة إلى إبطاء عملية تقليص

تكشف الطفرة العالمية في الطاقة المتجددة عن مفارقة متزايدة تهدد جانباً من المكاسب التي حققها القطاع؛ فالعالم ينتج كميات قياسية من الكهرباء النظيفة، لكنه لا يمتلك دائماً شبكات قادرة على نقل هذه الطاقة أو تخزينها واستخدامها في الوقت المناسب.

وباتت المشكلة واضحة في عدد من أكبر أسواق الطاقة المتجددة، من الصين إلى أستراليا واليابان والهند، حيث يضطر مشغلو شبكات الكهرباء إلى مطالبة بعض محطات الرياح والطاقة الشمسية بخفض إنتاجها، رغم قدرتها على توليد المزيد من الكهرباء.



الخام يقترب من 90 دولاراً وسط تصاعد المخاطر الجيوسياسية

هرمز

يشعل النفط... والمعرض يكبح الأسعار

1 آسيا استحوذت على 89 % من خامات هرمز العابرة

2 المضيق استقبل 20.9 مليون برميل يومياً بالنصف الأول 2025



ملاحظة متراجعة

المستمر ما لم يصاحبها فقدان فعلي وكبير للإمدادات.

نقص مفاجئ أكثر صعوبة.

دبلوماسية معلقة

في الجانب السياسي، تبقى المفاوضات الأميركية الإيرانية المتغير الأكثر قدرة على قلب اتجاه السوق. فحدث انفراجة حقيقية يمكن أن يخفض علاوة المخاطر سريعاً، بينما يؤدي استمرار الجمود إلى إبقاء الأسعار مرتفعة ومتقلبة. وتشير أحدث المعطيات إلى استمرار التعثر، في وقت تتسمك فيه طهران ببطالها المرتبطة بالملاحه، بينما تلوح واشنطن بمزيد من الضغوط الاقتصادية.

البرميل ينتظر حسم معركة هرمز

تدخل أسعار النفط مرحلة شديدة الحساسية، تتجاذبها قوتان متعاكستان: مخاطر جيوسياسية قادرة على دفع برنت نحو مستويات أعلى، وطلب عالمي أضعف وتدفقات بديلة وفائض في المعروض تحد من الصعود. وفي المدى القريب سيظل هرمز المؤشر الأهم؛ فاستمرار عبور البراميل، ولو بوتيرة منخفضة، يمنح السوق متفهماً، أما حدوث توقف واسع ومستدام فقد يغير الحسابات بالكامل ويفتح الطريق أمام اختبار مستوى 100 دولار. وحتى يتضح مصير المفاوضات ومسار الملاحه، يبدو أن التقلب الحاد، وليس الاتجاه المستقر، سيظل السمة الأبرز لسوق النفط.

سياق آسيوي

ومع ذلك، بدأت المصافي الآسيوية تتعامل مع الوضع باعتباره تهديداً طويل الأجل، إذ تحرك مشتركون لتأمين احتياجاتهم قبل المواعيد المعتادة، خصوصاً مع تزايد المخاطر التي تواجه أكثر من نقطة اختناق بحرية. ويمنح هذا الطلب الاستباقي الأسعار دعماً إضافياً، لأن الشركات لا تشتري فقط لتلبية الاستهلاك الحالي وإنما لبناء هامش أمان ضد اضطرابات مستقبلية.

وتزداد الصورة تعقيداً مع استمرار الضغوط على إمدادات روسيا ومنتجاتها النفطية نتيجة الهجمات الأوكرانية على منشآت التكرير، إلى جانب الاضطرابات المرتبطة بمسارات البحر الأحمر وباب المندب. وكانت تدفقات النفط عبر باب المندب قد انخفضت بالفعل بصورة حادة خلال السنوات الأخيرة مع تصاعد المخاطر الأمنية، ما جعل مرونة منظومة الشحن العالمية أقل مما كانت عليه سابقاً. وبذلك تواجه سوق النفط شبكة من المخاطر المتزامنة بدلاً من أزمة منفردة: هرمز في الخليج، وباب المندب في البحر الأحمر، والحرب الروسية الأوكرانية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل والتأمين. وكلما تزامنت هذه الضغوط أصبح تعويض أي

وقد تحولت المخاطر النظرية إلى مؤشرات فعلية في حركة السفن. فبيانات تتبع الناقلات أظهرت عبور خمس سفن سلع فقط للمضيق يوم السبت وعدم تسجيل عبور سفن يوم الأحد، مقابل 31 سفينة في عطلة نهاية الأسبوع السابقة، في تراجع حاد مقارنة بأكثر من 130 عملية عبور يومية قبل اندلاع الحرب في فبراير.

وجاء الانخفاض بعد سلسلة هجمات استهدفت ناقلات، بينها سفن مرتبطة بأدنوك. وأعلنت الإمارات تعرض سفينة تشغيلها الشركة لهجوم أثناء عبورها هرمز، في ثالث حادث من نوعه يستهدف سفن أدنوك خلال أسبوع، بينما دعت أبوظبي إلى إعادة فتح الممر بصورة كاملة وضمان حرية الملاحة.

هذه التطورات ترفع تكاليف الشحن والتأمين حتى عندما تصل البراميل فعلياً إلى وجهاتها، لأن شركات الملاحة تضطر إلى احتساب مخاطر أعلى، بينما قد تختار بعض الناقلات الانتظار أو تغيير خطتها. ومن هنا يصبح تأثير هرمز أوسع من مجرد عدد البراميل المفقودة، ليشمل كلفة نقل الطاقة وسرعة وصولها إلى المستهلكين.

طلب أضعف

في المقابل، يظهر الطلب العالمي باعتباره أكبر قوة مضادة لعلاوة الحرب. فقد خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها للاستهلاك في 2026، مقدرة أن العالم سيستهلك في المتوسط نحو مليون برميل يومياً أقل من العام الماضي، بفعل ارتفاع أسعار الوقود وتراجع توافره وإجراءات حكومية للحد من الاستهلاك، خصوصاً في آسيا. وترى الإدارة أن هذا الضعف يمكن أن يحد من ارتفاعات الخام الناتجة عن اضطرابات هرمز.

وهنا تكمن المفارقة الرئيسية في السوق: فكلما ارتفعت الأسعار بسبب الحرب، تعرض الاقتصاد العالمي لضغوط أكبر، ما يضعف استهلاك الوقود ويخلق لاحقاً قوة هبوطية للأسعار. لذلك لا تستطيع علاوة المخاطر وحدها ضمان اتجاه صعودي

3

الطلب العالمي يتراجع مليون برميل يومياً خلال 2026

وجود خطوط أنابيب سعودية وإماراتية وإيرانية يمكن استخدامها لتجاوز المضيق، فإن البدائل لا تستطيع استيعاب جميع الكميات المعتادة. وتقدر إدارة معلومات الطاقة أن خط الشرق-الغرب السعودي وخط أبوظبي معا يوفران قدرة تقارب 4.7 ملايين برميل يومياً لتجاوز هرمز، وهي نسبة محدودة مقارنة بحجم التدفقات التاريخية عبر الممر.

وتكتسب آسيا حساسية خاصة تجاه أي اضطراب، إذ استقبلت نحو 89 % من الخام والمكثفات التي عبرت هرمز خلال النصف الأول من 2025، وكانت الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية أكبر الوجهات. ومن ثم فإن أي ارتفاع في تكاليف الطاقة للمصافي والاقتصادات الآسيوية.

المدعوم من طهران، بالتزامن مع تعثر المسار الأوسع للمفاوضات بين واشنطن وطهران. وتخشى الأسواق أن يؤدي تداخل الجبهات الإقليمية إلى إطالة أمد الصراع، وبالتالي استمرار التهديدات التي تواجه منشآت الطاقة ومسارات التجارة البحرية.

ويظل العامل الأكثر حساسية بالنسبة إلى المتعاملين هو احتمال انتقال التصعيد من هجمات محدودة على السفن والمنشآت إلى تعطيل واسع ومستدام لتدفقات الخام. فالأسعار لا تعكس فقط كمية النفط التي خرجت بالفعل من السوق، وإنما أيضاً الاحتمال المستقبلي لفقدان إمدادات إضافية، وهو ما يفسر استجابة الخام السريعة لكل تطور عسكري أو سياسي جديد.

ممر حيوي

ويحتل مضيق هرمز قلب هذه الحسابات، باعتباره أهم نقطة اختناق لتجارة النفط العالمية. وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى أن نحو 20.9 مليون برميل يومياً من النفط عبرت المضيق في النصف الأول من 2025، بما يعادل نحو 20 % من استهلاك السوائل البترولية عالمياً ورابع تجارة النفط البحرية تقريباً. كما عبر المضيق أكثر من 20 % من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية.

وتكشف هذه الأرقام حجم المخاطر التي قد يسببها توقف الملاحة. ورغم

عادت أسعار النفط إلى الصعود مع بداية تعاملات الأسبوع، بعدما دفعت موجة جديدة من التصعيد العسكري في الشرق الأوسط المستثمرين إلى إعادة تسعير مخاطر الإمدادات، في وقت تتزايد فيه الشكوك بشأن قدرة الجهود الدبلوماسية على إنهاء الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. وارتفع خام برنت مقترباً من مستوى 89 دولاراً للبرميل، بعد مكاسب تجاوزت 5 % خلال الأسبوع الماضي، فيما تحرك خام غرب تكساس الوسيط قرب 83 دولاراً. وأظهرت أحدث التعاملات ارتفاع برنت 92 سنتاً إلى 89.44 دولار، وصعود الخام الأميركي 55 سنتاً إلى 82.95 دولار.

ولا يرتبط صعود الأسعار بعامل واحد، إذ تجتمع في السوق حالياً ثلاثة مصادر رئيسية للقلق: جمود المفاوضات الأميركية الإيرانية، وتراجع حركة السفن عبر مضيق هرمز بعد الهجمات الأخيرة، واتساع دائرة الاضطرابات الإقليمية. ويعني هذا المزيج أن السوق باتت تضيق علاوة جيوسياسية أكبر إلى سعر البرميل، حتى مع استمرار وجود عوامل أساسية تمنع الأسعار من الانطلاق سريعاً نحو مستويات أعلى بكثير.

جبهة لبنان

وجاء تجدد القتال في لبنان ليضيف طبقة جديدة من المخاطر، بعد تصاعد المواجهة بين إسرائيل و«حزب الله»

تدفقات بديلة

لكن الصورة ليست صعودية بالكامل. فمنتجو الخليج تمكنوا من تحريك كميات من الخام عبر قنوات ومسارات مختلفة، ما خفف جزئياً أثر تراجع حركة الملاحة التقليدية. كما أظهرت السوق استمرار تدفقات تجارية كبيرة إلى آسيا، إذ باعت أدنوك نحو 14 مليون برميل من الخام للمشتريين الآسيويين بعلاوات سريعة، في مؤشر إلى أن التجارة لم تتوقف رغم المخاطر الأمنية.

وهذه القدرة على إبقاء جزء من الإمدادات لكن الصورة ليست صعودية بالكامل. فمنتجو الخليج تمكنوا من تحريك كميات من الخام عبر قنوات ومسارات مختلفة، ما خفف جزئياً أثر تراجع حركة الملاحة التقليدية. كما أظهرت السوق استمرار تدفقات تجارية كبيرة إلى آسيا، إذ باعت أدنوك نحو 14 مليون برميل من الخام للمشتريين الآسيويين بعلاوات سريعة، في مؤشر إلى أن التجارة لم تتوقف رغم المخاطر الأمنية.

متدفقاً تمثل أحد أهم الحواجز أمام ارتفاع برنت سريعاً إلى 100 دولار. فالسوق توازن باستمرار بين الخوف من فقدان الإمدادات وبين حقيقة استمرار وصول ملايين البراميل إلى المستهلكين. كما توفر المخزونات والفائض المحتمل في المعرض قدرراً إضافياً من الحماية. ولذلك يرى محللون أن اختراق مستوى 100 دولار يحتاج على الأرجح إلى اضطراب أكثر حدة، مثل توقف واسع لحركة هرمز أو حدوث تعطيل متزامن في ممرات بحرية أخرى.

5

مسارات الأنابيب البديلة توفر طاقة بنحو 4.7 ملايين

4

خمس سفن فقط عبرت المضيق السبت مقابل 31

أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال 14

التوسع والاستحواذ.. استراتيجيات لبناء القدرات وتسريع النمو

كتب جورج حبيب

قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملًا لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على

القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

وتحويل الأهداف الموضوعة إلى نتائج فعلية على أرض الواقع. وتمثل هذه المرحلة اختباراً حقيقياً لقدرة الإدارة على تحقيق الغايات التي دفعنها إلى الاستحواذ، سواء كانت زيادة الكفاءة التشغيلية، أو تعزيز الحصة السوقية، أو تحقيق وفورات الحجم والاستفادة من الموارد المشتركة. ولذلك، فإن نجاح الصفقة لا يقاس بمجرد إتمامها، وإنما بمدى قدرة الكيان الجديد على الاستفادة من الإمكانيات التي تم الحصول عليها وتحقيق التكامل المطلوب بينها.

ولا يقتصر التكامل بعد الاستحواذ على توحيد العمليات والإجراءات، بل يشمل أيضاً مواءمة الثقافات المؤسسية والهياكل التنظيمية. ومن الخطوات الأساسية في هذا المسار إعداد خطة شاملة تحدد الأهداف الاستراتيجية، والمراحل الزمنية للتنفيذ، والمسؤوليات الموكلة إلى مختلف الفرق والإدارات. وتساعد هذه الخطة على تنظيم جهود التكامل وتوحيد اتجاهات العمل، بحيث تتحرك الأطراف كافة نحو رؤية مشتركة.

ويتمثل الهدف النهائي في تحقيق الانسجام بين الكيانين وتحويلهما إلى منظومة واحدة تعمل بكفاءة، مع الحد من أي اضطرابات قد تؤثر في استمرارية الأعمال أو مستوى الأداء. وكلما كانت عملية التكامل أكثر وضوحاً وتنظيماً، زادت قدرة الشركة على تحقيق القيمة التي استهدفتها من عملية الاستحواذ.

توحيد الهياكل والعمليات والموارد

يمثل توحيد الهياكل والعمليات والموارد أحد أكثر الجوانب أهمية وتعقيداً في إدارة المؤسسات خلال مراحل التغيير التنظيمي، ولا سيما في حالات الاستحواذ والاندماج والتوسع الاستراتيجي. ويهدف هذا التوحيد إلى تحقيق قدر أكبر من التكامل بين الكيانات المختلفة، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتقليل الازدواجية، وتعزيز القدرة التنافسية. إلا أن الوصول إلى هذا المستوى من التكامل لا يتم بصورة تلقائية، بل يتطلب تخطيطاً دقيقاً وتنظيماً يراعي طبيعة كل كيان وموارده وقدراته. ومن هنا، تصبح عملية توحيد الهياكل التنظيمية نقطة انطلاق أساسية، إذ يعمل كل كيان عادة وفق هيكل يحدد الأدوار والمسؤوليات وسلسلة القيادة وآليات اتخاذ القرار.

وعند دمج مؤسستين أو أكثر، تبرز الحاجة إلى إعادة تصميم الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع متطلبات الكيان المدمج وأهدافه المستقبلية. ويتطلب ذلك اتخاذ قرارات واضحة بشأن توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وتحديد الأدوار الجديدة، ومعالجة التداخل بين الوظائف والمناصب، بما يحد من الازدواجية ويضمن وضوح خطوط القيادة.



والآليات التشغيلية، ما يجعل توحيدها بعد الاستحواذ أو الاندماج عملية معقدة تحتاج إلى رؤية واضحة وخطة تنفيذ تدريجية. وتنبع التحديات التكاملية بشكل خاص من الحاجة إلى دمج الأنظمة والعمليات المختلفة بين الكيانات المعنية. فقد تعتمد إحدى الشركات على أنظمة متطورة لإدارة الموارد البشرية والعمليات، بينما تستخدم الأخرى أنظمة تقليدية، وهو ما يجعل توحيد آليات العمل والحفاظ على استمرارية النشاط دون انقطاع مهمة تتطلب تخطيطاً دقيقاً.

ويمتد هذا التحدي إلى الأنظمة المالية والإنتاجية والتكنولوجية، التي تحتاج إلى التكامل ضمن منظومة واحدة قادرة على العمل بكفاءة وانسجام. وفي حال غياب التخطيط المسبق، قد تؤدي عملية الدمج إلى اضطرابات في سير الأعمال أو تكاليف تشغيلية إضافية وغير متوقعة. لذلك، قد يتطلب نجاح التكامل استثمارات في التكنولوجيا وتدريب الموظفين، إلى جانب تنفيذ عملية الدمج بصورة تدريجية تسمح بمعالجة المشكلات وتقليل الاضطرابات التي قد تصاحب الانتقال إلى الأنظمة الجديدة.

إدارة التكامل بعد الاستحواذ

تعد إدارة التكامل بعد الاستحواذ من المراحل الأكثر أهمية في تحديد مدى نجاح الصفقة وتحقيق أهدافها. فحتى إذا تمت عملية الاستحواذ وفق تخطيط مالي واستراتيجي محكم، يبقى التحدي الأكبر في كيفية دمج الشركة المستحوذة مع الشركة المستهدفة بعد إتمام الصفقة،

كما يتيح دمج تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في العمليات التشغيلية تحسين آليات اتخاذ القرار والتنبؤ باحتياجات العملاء، إلى جانب اكتشاف فرص جديدة للنمو. ولا يتوقف أثر التحول الرقمي عند تحسين الأداء، بل يمتد إلى تطوير نماذج أعمال جديدة يمكن أن تفتح مجالات إضافية أمام الشركات للتوسع والمنافسة. وبذلك، يصبح الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي مكملاً لعمليات التوسع والاستحواذ، من خلال توفير الأدوات والقدرات التي تساعد الشركات على إدارة نموها بكفاءة أكبر.

تحديات التكامل والتنظيم

لكن المزايا التي توفرها عمليات الاستحواذ والاندماج تقابلها تحديات تتطلب قدراً كبيراً من التخطيط والإدارة، وفي مقدمتها القدرة على تحقيق التكامل بين عمليات الشركات المعنية وثقافتاتها المؤسسية. فعند استحواذ شركة على أخرى أو اندماج شركتين، قد تظهر اختلافات في أساليب العمل والقيم والهياكل التنظيمية وآليات اتخاذ القرار، وهو ما قد يؤدي إلى توترات تؤثر في أداء الكيان الجديد إذا لم تتم معالجتها بصورة مبكرة ومنهجية.

ولا تنشأ هذه التحديات من اختلاف الثقافات والهياكل فقط، بل تمتد إلى الأنظمة والعمليات التي تعتمد عليها الشركات في إدارة أعمالها. فكل كيان قد يكون قد طور على مدار سنوات مجموعة مختلفة من الأنظمة والإجراءات

منها بصورة أكثر تكاملاً. وعلى الرغم من اشتراك الاستحواذ والاندماج في هدف أساسي يتمثل في دعم النمو، فإن لكل منهما خصائصه وديناميكية التي تحدد مدى ملائمة لطبيعة الشركة وأهدافها الاستراتيجية.

ومن أبرز المزايا التي توفرها هذه العمليات قدرتها على تسريع النمو مقارنة بالاعتماد على التوسع التدريجي. فعندما ترغب شركة في دخول سوق جديدة أو زيادة حصتها السوقية، قد يكون الاستحواذ على شركة قائمة وتمتلك حضوراً راسخاً في ذلك السوق خياراً أكثر سرعة من بناء هذا الوجود من البداية. كما يمكن أن يمنحها الوصول الفوري إلى قاعدة عملاء وشبكات توزيع وخبرات وموارد يصعب تكوينها خلال فترة قصيرة.

ولا تقتصر القيمة التي يوفرها الاستحواذ على الوصول إلى الأسواق والعملاء، بل تمتد إلى الحصول على تقنيات وخبرات وقدرات متخصصة يمكن أن تشكل أساساً لتطوير أعمال جديدة. ولهذا، تلجأ بعض الشركات إلى الاستحواذ باعتباره وسيلة لاختصار الوقت اللازم لبناء القدرات، خصوصاً في القطاعات التي تتسارع فيها وتيرة الابتكار والتغير التكنولوجي.

وفي موازاة ذلك، أصبحت استراتيجية التحول الرقمي إحدى أبرز أدوات النمو في بيئة الأعمال الحديثة، مع التسارع المستمر في التطور التكنولوجي. فالشركات التي تستثمر في التقنيات الرقمية تصبح أكثر قدرة على تطوير عملياتها وتحسين كفاءتها وتقديم تجارب أفضل للعملاء.

وفي هذا السياق، لم تعد التكنولوجيا مجرد وسيلة لتحسين الأداء التشغيلي، بل أصبحت جزءاً مؤثراً في صميم القرارات الاستراتيجية. فالحوسبة السحابية ترفع كفاءة العمليات، وأمن المعلومات يحمي الأصول الرقمية ويدعم استمرارية الأعمال، فيما تتحول التقنيات المتقدمة إلى أصول تنافسية تسعى الشركات والدول إلى امتلاكها وتطويرها.

ولا يقتصر دور الإدارة هنا على الاستثمار في التقنيات، بل يمتد إلى القدرة على توظيفها وتحويلها إلى كفاءة وابتكار ونمو. فالقيمة الحقيقية للاستثمار التكنولوجي تظهر عندما تصبح هذه التقنيات جزءاً من نموذج العمل وقدرات الشركة، وتدعم قدرتها على المنافسة والتوسع وبناء مزايا يصعب تقليدها.

تسريع النمو وبناء القدرات

تعد عمليات الاستحواذ والاندماج من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الشركات لتحقيق النمو وتعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع نطاق أعمالها. كما تسهم هذه العمليات في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي، من خلال إتاحة فرص أمام الشركات لتحقيق أهداف استراتيجية قد يصعب الوصول إليها بالاعتماد على النمو التقليدي وحده.

ويشير الاستحواذ إلى قيام شركة بشراء شركة أخرى بهدف السيطرة عليها أو دمجها ضمن أنشطتها، في حين يقوم الاندماج على توحيد شركتين أو أكثر ضمن كيان موحد، بما يسمح بجمع الموارد والخبرات والقدرات والاستفادة

يمثل التوسع والاستحواذ خيارين رئيسيين أمام الشركات التي تسعى إلى تعزيز نموها وتوسيع حضورها في بيئة الأعمال، إلا أن كلا منهما يقوم على مسار مختلف لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. فالتوسع يعتمد على زيادة نطاق نشاط الشركة، سواء عبر دخول أسواق جغرافية جديدة أو إضافة منتجات وخدمات إلى محفظتها، بما يتيح الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء وتتنوع مصادر الإيرادات.

في المقابل، يقوم الاستحواذ على شراء شركات قائمة أو دمجها ضمن الكيان الحالي، بما يمنح الشركة فرصة للوصول إلى تقنيات متقدمة، وتوسيع قاعدة عملائها، وزيادة حصتها السوقية، إلى جانب امتلاك قدرات وخبرات قد يستغرق تطويرها داخلياً سنوات طويلة. ومن هنا، لا يرتبط الاستحواذ فقط بتوسيع حجم الأعمال، بل يمكن أن يكون وسيلة أسرع لبناء إمكانيات استراتيجية جديدة.

وتبرز أهمية التوسع بصورة أكبر عندما تتجه الشركات إلى البحث عن أسواق جديدة لتوسيع قاعدة عملائها وتقليل اعتمادها على مصدر واحد للإيرادات. إلا أن دخول سوق جديد لا يعني مجرد نقل المنتجات والخدمات إلى منطقة جغرافية مختلفة، وإنما يتطلب فهماً دقيقاً للبيئة الاقتصادية والثقافية والتنظيمية، إلى جانب دراسة طبيعة الطلب ومستوى المنافسة والبنية التحتية المتاحة.

وتزداد هذه الاعتبارات أهمية في قطاع التكنولوجيا، حيث قد تواجه الشركات تحديات إضافية عند التوسع في أسواق جديدة، نتيجة اختلاف مستوى البنية التحتية الرقمية أو تفاوت القدرات التقنية لدى العملاء والكوادر المحلية. ولذلك، يصبح من الضروري تكثيف الاستراتيجية وفق خصائص كل سوق، مع الحفاظ في الوقت ذاته على هوية الشركة ونموذج أعمالها.

ولا يقتصر أثر التوسع على زيادة الإيرادات، بل يمتد إلى إدارة المخاطر وتنويع مصادرها، إذ إن الانتشار في أكثر من سوق يقلل من الاعتماد على سوق واحد، ويمنح الشركة قدرة أكبر على مواجهة التقلبات الاقتصادية والتغيرات المفاجئة في الطلب. وبهذا المعنى، يتحول التوسع إلى أداة تساعد على تحقيق قدر أكبر من المرونة والاستقرار إلى جانب دعم النمو.

وتقدم قصة «كوكا» في هذا السياق مثالاً على البعد الأعمق للاستحواذ، فشراء شركة تمتلك تقنية متقدمة لا يعني ببساطة إضافة كيان جديد إلى المجموعة، وإنما قد يتيح الحصول على سنوات طويلة من الخبرة والبحث والتطوير والعلاقات الصناعية والقدرات المتخصصة التي يصعب بناؤها خلال فترة قصيرة. ومن هنا، يصبح الاستحواذ وسيلة للوصول إلى قدرات جاهزة يمكن توظيفها ضمن استراتيجية الشركة بدلاً من البدء في تطويرها من الصفر.

تكامل الأنظمة والكوادر يعزز كفاءة المؤسسات

الأدوار والمسؤوليات والمستقبل الوظيفي. وفي الجانب التكنولوجي، تحتاج المؤسسات إلى تقييم الأنظمة القائمة واختيار الحلول الأكثر ملائمة للكيان الموحد، وهو ما قد يتطلب تحديث البنية التحتية والاستثمار في تقنيات جديدة لضمان توافق الأنظمة ورفع الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية على المدى الطويل.

وتطوير سياسات وإجراءات واضحة تدعم عملية الانتقال. أما إدارة الموارد، فتستهدف تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الأصول والكوادر والتقنيات والبنية التحتية المتاحة. ويبرز العنصر البشري كأحد أهم مكونات هذه العملية، إذ يتطلب دمج الفرق المختلفة تعزيز التعاون وتقليل التوترات، إلى جانب توفير قدر من الوضوح والشفافية بشأن

يمثل توحيد العمليات خطوة أساسية لرفع الكفاءة التشغيلية، من خلال دمج الأنظمة والإجراءات المختلفة واختيار أفضل الممارسات المعتمدة لدى الكيانات المعنية. فاختلاف أساليب العمل والأنظمة المستخدمة قد يؤدي إلى تفاوت في مستويات الإنتاجية والتكاليف، لذلك يتيح توحيدها اعتماد الحلول الأكثر كفاءة وتطبيقها بصورة متسقة، مع تدريب الموظفين

معلومة ورقم

4.2

تربليون دولار

ضخت شركات مثل إنفيديا ومايكروسوفت وأمازون وألفابت وميتا وأوراكل تربليونات الدولارات في مشاريع الذكاء الاصطناعي، مع التزامات قد تصل إلى 4.2 تربليون دولار عبر الديون والعقود طويلة الأجل.

إضراب الضيافة يلغي 100 رحلة لـ«إيزي جت»

ومن بين العملات الأخرى التي شهدت أداءً ضعيفاً ضمن مجموعة العشر: الفرنك السويسري الذي تراجع بنسبة 2.55 % مقابل الدولار الأمريكي هذا العام حتى الآن، وتراجع الين الياباني بنسبة 1.64 %.

ويعود تراجع الكرونة السويدية أمام العملات الرئيسية (الدولار واليورو) إلى عوامل تقنية واستثمارية عدة وليس إلى انهيار في اقتصاد السويد: فوارق أسعار الفائدة:

الكرونة السويدية أسوأ عملة أداء بين عملات مجموعة العشر

أصبحت الكرونة السويدية أسوأ عملة أداء بين عملات مجموعة العشر هذا العام حتى الآن. وتراجعت بنسبة 3.34 % مقابل الدولار الأمريكي، حيث يتم تداولها بسعر 9.53 مقابل الدولار الأمريكي.

وتراجع أداء الكرونة السويدية مقارنة بمؤشر بلومبرج للدولار بنسبة 3.14 نقاط مئوية، حسب وكالة بلومبرغ للأخبار.

خلال الفترة المقبلة

400 نقطة أساس تشعل موجة تشديد نقدي عالمية



تتزايد توقعات الأسواق بأن تشهد السياسات النقدية حول العالم مزيداً من التشديد خلال الفترة المقبلة وهو ما قد يكون له انعكاسات سلبية وخصوصاً على السندات.

وتواجه البنوك المركزية ضغوطاً متزامنة ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط بسبب حرب إيران، والإنفاق الحكومي الكبير، وزيادة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي التي تدفع النمو بقوة.

ووفقاً لبيانات «بلومبرغ» فإن المتداولين يسعون نحو 400 نقطة أساس من زيادات أسعار الفائدة في 7 أسواق رئيسية خلال العام المقبل، حيث يتوقع المتداولون أن ترتفع تكاليف الاقتراض بوتيرة أسرع في اليابان وكندا ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة مقارنة بالولايات المتحدة.

ومن بين 32 سوقاً لمقايضات أسعار الفائدة تتبعها بلومبرغ، تسعّر الأسواق احتمال رفع أسعار الفائدة

الماضي التي أظهرت تضخماً طفيفاً فقط في أسعار المستهلكين، إلى تراجع التوقعات بأن يقدم مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على رفع أسعار الفائدة الشهر المقبل.

للحصول على مزيد من المؤشرات حول الموقف النقدي لصناع السياسة. أدى الانخفاض غير المتوقع في أرقام الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة خلال شهر يوليو، إلى جانب البيانات الصادرة الأسبوع

في نحو ثلثها، بينما تنصدر كوريا الجنوبية القائمة بزيادة تتجاوز 100 نقطة أساس.

وتتربق الأسواق حالياً محضر اجتماع مجلس الاحتياطي لشهر يوليو، المقرر صدوره يوم الأربعاء،

دردشة اقتصادية

الويب ينتقل من خدمة البشر إلى آلات تبحث وتحجز وتشتري نيابة عنهم

وكلاء الذكاء الاصطناعي يعيدون تشكيل الإنترنت

1 وكلاء الذكاء الاصطناعي قادرون على تنفيذ مهام متعددة تلقائياً

2

بروتوكول «MCP» يفتح الخدمات الرقمية أمام الوكلاء الأذكياء

وسيسل التغيير إلى قطاع الإعلان أيضاً. فقد اعتمد اقتصاد الإنترنت طوال عقود على المنافسة على انتباه الإنسان، لكن انتشار الوكلاء قد يجعل الشركات مضطرة إلى المنافسة على «انتباه الخوارزمية».

وعندها لن يكون السؤال فقط: كيف يظهر المنتج أمام المستهلك؟ بل كيف يمكن جعله مفهوماً وموثوقاً وجذاباً للوكيل الذي يقارن آلاف الخيارات نيابة عنه؟

سرعة الآلات

وقد يؤدي ذلك إلى تضخم حجم النشاط على الإنترنت بصورة غير مسبوقة. فالإنسان يستطيع قراءة عدد محدود من الصفحات ومقارنة عدد محدود من المنتجات، بينما يمكن للوكيل فحص أعداد ضخمة من المصادر في وقت قصير وتنفيذ عمليات متعددة بالتوازي.

ويرى باراغ أغراوال، مؤسس «Parallel Web Systems»، أن الوكلاء يمكن أن يستخدموا الإنترنت بمعدلات تفوق البشر بمئات أو آلاف المرات، لأنهم غير مقيدين بسرعة القراءة البشرية ويمكنهم تتبع روابط وبيانات يتجاهلها المستخدم العادي.

الوكلاء يرسمون مستقبل الإنترنت الجديد

قد يكون التحول الأعمق هو انتقال الإنترنت من نموذج يقوم فيه الإنسان بدء كل عملية إلى شبكة تستطيع فيها الوكلاء تنفيذ جانب متزايد من الأعمال بصورة استباقية. وبدلاً من تصفح عشرات الصفحات، يمكن للمستخدم تحديد هدف وترك الوكيل يبحث ويقارن وينظم النتائج. وإذا نجحت الشركات في حل مشكلات الثقة والأمن والتوافق، فقد تصبح الشبكة خلال السنوات المقبلة مكاناً تتعامل فيه الآلات مع الآلات نيابة عن البشر، محققة بصورة مختلفة رؤية الإنترنت الذكي التي ظهرت قبل أكثر من عقدين.



والتطبيقات. وهنا تتحول قيمة المنصة من «مكان يزوره الإنسان» إلى «خدمة يستطيع الوكيل التعامل معها».

وتحاول شركات تطوير أدوات تجعل محتوى الويب أكثر قابلية للفهم بواسطة الذكاء الاصطناعي، ومن بينها «NLWeb» من مايكروسوفت، التي تستهدف تمكين المواقع من تقديم واجهات محادثة باللغة الطبيعية وربط المحتوى بأنظمة الوكلاء.

لكن التحول يثير مقاومة بعض الشركات التي تخشى فقدان العلاقة المباشرة مع العملاء. فالمنصة التي بنت نموذجها التجاري على دخول المستخدم إلى موقعها ومشاهدة الإعلانات أو الخدمات الإضافية قد تجد نفسها أمام وكيل يجمع المعلومات وينفذ المهمة من دون أن يرى العميل الصفحة نفسها.

تتبادل الأنظمة النتائج لتكوين عرض نهائي للمستخدم.

وتدفع شركات التكنولوجيا أيضاً نحو تطوير معايير مفتوحة تجعل أنظمة الوكلاء أكثر قدرة على العمل معاً، بدلاً من تحول كل منصة إلى نظام مغلق لا يستطيع التواصل مع منافسيه.

منافسة المنصات

ومع انتقال الوكلاء إلى تنفيذ المهام، تظهر ساحة تنافس جديدة بين شركات التكنولوجيا على البوابة التي سيستخدمها المستهلك للوصول إلى الإنترنت.

فإذا أصبح المستخدم قادراً على مطالبة وكيله بجلب المستندات أو إدارة البريد أو البحث عن رحلة وشراء منتج، فقد يتراجع احتياجه إلى التنقل يدوياً بين عشرات المواقع

الاصطناعي بالتفاعل مع الأدوات ومصادر البيانات والخدمات. ومن أبرزها «Model Context Protocol» أو «MCP»، الذي قدمته «أنثروبك» بهدف توحيد طريقة اتصال تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالأنظمة الخارجية.

وبالتوازي، ظهر بروتوكول «Agent2Agent» أو «A2A» الذي يسمح للوكلاء المختلفين بالتواصل والتنسيق وتبادل المعلومات بشأن قدراتهم، بما يساعد على تقسيم المهام المعقدة بين أكثر من نظام متخصص.

وهكذا يمكن أن يتحول طلب بسيط مثل «نظم لي رحلة عائلية مناسبة إلى نيويورك» إلى سلسلة من العمليات المتوازية: وكيل يبحث عن الطيران، وآخر يقارن الفنادق، وثالث يبحث عن وسائل النقل والأنشطة، ثم

تقترب شبكة الإنترنت من تحول ربما يكون الأكبر منذ ظهور محركات البحث، مع تطور «وكلاء الذكاء الاصطناعي» القادرين على الانتقال من مجرد الإجابة عن الأسئلة إلى تنفيذ المهام نيابة عن المستخدم، بما يشمل البحث والمقارنة والتخطيط والحجز والتعامل مع الخدمات الرقمية المختلفة.

وتعيد هذه التطورات إلى الواجهة رؤية طرحها مخترع الشبكة العنكبوتية العالمية السير تيم برنرز-لي قبل أكثر من عقدين، عندما تصور وجود وكلاء أذكياء يستطيعون قراءة المعلومات المنشورة على الإنترنت وفهمها والتصرف استناداً إليها.

وبدأت الموجة الحالية مع الانتشار الواسع لبرامج الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي منذ إطلاق «شات جي بي تي» في 2022، عندما تحول ملايين المستخدمين من كتابة كلمات مفتاحية في محركات البحث إلى طرح أسئلة كاملة والحصول على إجابات مباشرة.

لكن المرحلة التالية تتجاوز الإجابة إلى الفعل. فبدلاً من أن يطلب المستخدم معلومات عن رحلة من لندن إلى نيويورك ثم ينتقل بنفسه بين مواقع الطيران والفنادق وتأجير السيارات، يمكن لوكيل ذكي مستقبلاً إدارة العملية، وجمع الخيارات ومقارنتها، ثم تنفيذ الحجز بعد الحصول على الموافقة اللازمة.

لغة مشتركة

تواجه هذه الرؤية عقبة أساسية تتمثل في أن الإنترنت الحالي صُمم في الأساس للبشر. فالواقع تعتمد على صفحات وأزرار وقوائم وواجهات بصرية يستطيع الإنسان فهمها، بينما تحتاج البرامج إلى وسائل منظمة للوصول إلى البيانات والخدمات.

كما تختلف واجهات برمجة التطبيقات من خدمة إلى أخرى، ما يجعل بناء اتصال مستقل لكل وكيل مع آلاف الخدمات مهمة معقدة ومكلفة.

ومن هنا ظهرت بروتوكولات تستهدف إنشاء لغة مشتركة تسمح لأنظمة الذكاء

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com